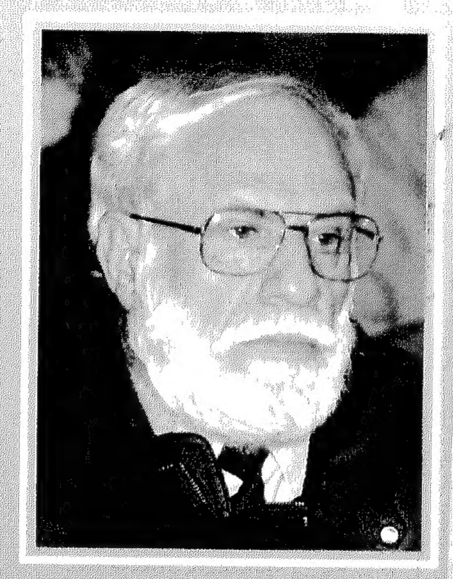


مأمون الحسيني

حقائق الصراع وأوهام التسوية

قراءة في فكر أبو خالد العملة



حقائق الصراع
وأوهام التسوية

مأمون الحسيني

حقائق الصراع.. وأوهام التسوية

قراءة في فكر
أبو خالد العملة

المحتوى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الإهداء

إلى الشهداء الذين اهتدينا بنور مشكاتهم، والأحياء الذين ما زالوا يقبضون على الجمر في زمن عز فيه الرجال.

إلى أبناء النكبة والهزيمة وضحايا التسوية الذين جرت مقايضة حقوقهم بحفنة من الدولارات والألقاب الزائفة.

إلى كل المناضلين الذين ما زالت بوصلتهم تشير إلى فلسطين، لب الصراع العربي-الصهيوني، وجوهره.

في عصر انقلاب المفاهيم وازدحام الساحة بمصطلحات العصر الأمريكي المتدثر بعباءة "العولمة" المتوحشة، تعمل الصهيونية جاهدة لاستكمال مشروعها العدواني الإجلائي، مستفيدة من ميزان القوى المختل بقوة لصالحها وصالح أسيادها الإمبرياليين، ومن الواقع العربي المفتت، الذي أفرز مجموعة من المهرولين باتجاه أية تسوية ممكنة، على حساب الحقوق التاريخية والوطنية الفلسطينية والعربية.

ولأن الدفاع عن الحقيقة واجب وطني وإنساني وأخلاقي وديني، كان لا بد من القيام بذلك، وتحمل أعباء هذه المهمة التي باتت أشبه بالحفر في عمق الصخر، أو الإبحار في يم متلاطم الأمواج.

مُقدِّمة

عندما خطرت لي فكرة هذا الكتاب انتصبت أمامي مجموعة من الأسئلة التي كانت قد توارت خلف ظلال التطورات المتسارعة التي تشهدها منطقتنا العربية، وبالأخص منذ بداية التسعينات.

أولاً- ما هي طبيعة هذا الكتاب: هل هو سيرة ذاتية لمناضل فلسطيني ما زال يرفع راية الكفاح والمقاومة، أم تاريخ لمسيرة الثورة الفلسطينية في منعطفاتها المفصلية الحادة التي ما زالت تشكل السمة المميزة لها؟

ثانياً- هل ثمة ضرورة لإصدار كتاب جديد يدخل في خضم القضية التي كانت، وما زالت، محور الاهتمام العربي والدولي، ونالت القسط الأكبر من الدراسات والأبحاث؟ ثم ما الذي سيقال بعد كل هذا الخراب الذي يحيط بالأمة العربية وقضيتها المركزية إثر الانقلاب العالمي والإقليمي في نهاية عقد الثمانينات؟

ثالثاً- في عز الانطلاقة الصاروخية لثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال التي يجري من خلالها تكثيف الحرب الإعلامية ضد كل القيم والمفاهيم والأفكار الإنسانية الأصلية، واستبدالها بثقافة الاستهلاك، إن صحّت التسمية، وكل ما يساهم في تشييء الإنسان، وجعله مجرد كائن مستهلك خاوٍ، هل سنجد من لديه الاستعداد للقراءة والتمحيص وإعادة النظر في سيل المواد الإعلامية الموجهة، التي تقدم إليه؟

وكان لا بد من الإجابة ، وطرح المبررات المقنعة لإصدار كتاب يتناول فكر مناضل وقيادي فلسطيني وضع يده، ومنذ البداية، على مفاتيح الصراع العربي – الصهيوني الحقيقية، والتي ما فتئت سنوات المنازلة المتواصلة تزكّي صحتها وموضوعيتها. وهنا نسارع إلى القول أن كتابنا هذا لا يدخل في باب السير الذاتية التي تتكاثر كالفطر، بعدما بدأت ستائر النسيان تلف معظم القادة الفلسطينيين نتيجة طبيعة المرحلة وإفرازاتها، وانتقال معظمهم إلى زوايا تمجيد الذات والحياة الهادئة المتخمة بالملذات والطيبات. كما أنه (الكتاب) غير معني باستعراض مراحل القضية الفلسطينية وتطوراتها التي أشبعت تأريخاً وبحثاً من قبل العديد من المؤرخين والكتاب العرب، وعدد غير قليل من الأجانب، علاوة على الكم الهائل من الوثائق الصادرة عن المؤسسات الدولية والهيئات المختلفة.

السؤال الأهم الذي شكل محور اهتمامي واندفاعي للعمل على إصدار كتابي هذا هو: ما ضرورة الحديث عن فكر ومبادئ قيادي فلسطيني في هذه المرحلة المفصلية الهامة من تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني؟ وهل ما سنطرحه سيكون إضافة عددية للكم الهائل من الكتب والدراسات والأبحاث، أم أنه سيضيف جديداً إلى ما سبق؟

من نافل القول أن السنوات الثمان الأخيرة كانت مختلفة، نوعياً، على صعيد الصراع العربي – الصهيوني والقضية الفلسطينية نتيجة انطلاق عملية التسوية في خريف العام ١٩٩١، على خلفية التطورات التي عصفت بالعالم إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وأنظمة دول أوروبا الشرقية، والنتائج الكارثية التي خلفتها حرب الخليج الثانية. وطوال هذه الفترة، سعت مختلف الأطراف المتورطة في

مسرحية السلام المزعوم إلى تكريس نوع جديد من الوعي الزائف، قوامه وجود إمكانية "حقيقية" للوصول إلى مصالحة "تاريخية" مع العدو الصهيوني، تعتمد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ومبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي طرحه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، كأسس لهذه المصالحة.

ورغم النتائج البائسة التي حملتها مفاوضات التسوية، واتضاح حجم الكوارث التي خلفتها، سواء فيما يتعلق بإعطاء الاحتلال شرعية لم يحلم بها طوال العقود الماضية، أو بفتح الأبواب العربية الموصدة أمام استثماراته، ودفع عجلة التطبيع معه قدماً إلى الأمام، أو بتسخير أجهزة الحكم الإداري الذاتي العرفاتي المحدود، كأدوات قمع لأبناء ومناضلي الشعب الفلسطيني، وحراس حقيقيين لأمن الكيان الصهيوني، إلا أن سدنة "معبد السلام" ما زالوا يؤكدون تمسكهم بالصلح مع العدو، وينثرون الأرز فوق رؤوس حجيج واشنطن وتل أبيب، ولو كان الثمن المزيد من الضحايا والخراب وضياع أبسط الحقوق.

لقد حفلت السنوات الماضية بازدحام شديد في مصطلحات "السلام"، وباتت عملية تشويه الوعي وليّ عنق الحقائق الصارخة طقساً إجبارياً لا بد للمواطن العربي من ممارسته وهضمه، إلى الحد الذي أضحى فيه النطق أو الهمس بهذه الحقائق إرهاباً بشعاً وتخلفاً فاقعاً لا بد من محاربته بالأسلحة الفردية والثقيلة وأسلحة الدمار الشامل. ولذا كان لا بد من الاستنفار، وطرق كل الأبواب الموصلة إلى إعادة الاعتبار للحقائق التاريخية والملموسة، وتظهير الطبيعة الحقيقية للصراع العربي – الصهيوني، ووضع الأمور في نصابها.

وبالطبع، فإن المدخل الحقيقي للولوج إلى دائرة التصدي والمقاومة المطلوبة، هو نقد تجربة الثورة الفلسطينية، بفصائلها وتياراتها المتعددة، والوقوف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انتقال بعض هذه الفصائل إلى الجبهة الأخرى، ومشاركتها المحمومة في تمهيد الأرضية المناسبة لتكريس خيار الاستسلام وتعميمه في كل المنطقة العربية. وهذا ينطبق على القيادة العرفاتية التي اختارت هذا الطريق مبكراً، والفصائل "اليسارية" التي نظّرت لمفهوم التسوية، وفق إيديولوجيا دوغمائية تعتمد موازين القوى السائدة أساساً يجب الاستسلام أمامه، وتبعية سياسية وفكرية سرعان ما انقلبت إلى نقيضها نتيجة الانهيارات التي شهدها الاتحاد السوفييتي السابق والمعسكر الاشتراكي برمته، كما ينطبق أيضاً على بعض الفصائل ذات التوجه القومي التي انغمست في لعبة المحاور الإقليمية، وأضحت ناطقاً رسمياً لأنظمة بعينها، والتيار الإسلامي الذي كان "جهاده" مقتصراً على إلقاء الخطب في المساجد، والدعوة إلى التغيير "بالتي هي أحسن" إلا أنه، وبعد انتفاضة الأرض المحتلة في أواخر ١٩٨٧ عاد للقيام بدوره الجهادي الذي لا يمكن إنكاره.

ولأن الحياة بتفاصيلها الصاخبة هي التي تفرر الغث من السمين، بعيداً عن الديماغوجيا التي وجدت لنفسها مرتعاً رحباً في الساحة الفلسطينية، خلال العقود الثلاثة الماضية، نجد لزاماً علينا، انطلاقاً من ذلك، ووفق الصورة الراهنة لحلبة الصراع وفرسانها، الاعتراف بصحة البرنامج النضالي الذي رأى، وما زال يرى، في الصهيونية وكيانها المصطنع في فلسطين، نقيضاً موضوعياً وتاريخياً للوجود العربي، واعتبر أن الصراع مع العدو صراع وجود وليس صراعاً على حدود. وهذا هو بالضبط برنامج حركة "فتح" التي خرج عنها عرفات ومرتزقته، بينما تمسك به التيار الديمقراطي الذي كان

يشكل الجسم الأساسي للحركة، وخلال كافة محطات الصراع مع عرفات ونهجه، والتي توجت بالانتفاضة الثورية في أيار (مايو) ١٩٨٣.

فبعد مائة عام على بروز المشروع الصهيوني، ونصف قرن على إقامة كيانه المصطنع على أرض فلسطين العربية كمحفّز أمامي متقدم للرأسمالية الاحتكارية ومصالحها في هذه البقعة الحيوية من العالم، لا يبدو في الأفق ما يشير إلى حدوث تغيرات بنيوية في طبيعة هذا المشروع، وذلك رغم التطورات الكبيرة التي حملتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومحاولة الولايات المتحدة الاستفراد بإدارة أزمات العالم وفق مصالحها ومصالح حليفها الاستراتيجي في المنطقة. لا بل أنه (المشروع الصهيوني) وجد في هذه التطورات فرصة استثنائية لاستعادة الانطلاق باتجاه التحقق الكامل والشامل، من خلال الاستفادة القصوى من حالة التجزئة والتفكك التي تعصف بالأمة العربية، وانتقال بعض العرب، وفي مقدمتهم قائد الثورة الفلسطينية السابق ورجالاته، إلى مواقع الاستسلام الكامل.

في خطاب لها أمام جماعة من المهاجرين الروس، أثناء اجتماع جرى في مرتفعات الجولان السورية المحتلة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، قالت رئيسة الوزراء الصهيونية، آنذاك، غولدا مائير: "تتعين الحدود (حدود الكيان الصهيوني) بالمكان الذي يعيش فيه يهود، لا حيث يوجد خط على الخارطة"! أما مؤسس الكيان وأول رئيس لوزرائه دافيد بن غوريون فقد كان يرى أن "العرب في "أرض إسرائيل" لا تبقى لهم إلا وظيفة واحدة... أن يهربوا". وكما لاحظ الصحافي الصهيوني أمنون كابليوك، قبل أكثر من ثلاثين سنة، فإن "كل طفل في "إسرائيل" يعرف أحد أكثر التعابير شهرة لمؤسس

الدولة اليهودية، وهو أن "ليس مهماً ما يقوله الآخرون من غير اليهود، ما يهم هو ما يفعله اليهود". وتصوره مصاع صياغة واضحة في الوثائق الداخلية، بل وبصورة معلنة أحياناً. وكان يقوم على أن "أية دولة يهودية... ستشكل مرحلة بالغة الأهمية والحسم على الطريق باتجاه تحقيق الصهيونية" مرحلة فقط ليس إلا!

ولو قفزنا فوق آراء وأقوال القادة الصهاينة القدامى، إلى رؤية القادة الجدد التي يدعي منظرو التسوية أنها تقدمت جداً، وباتت تؤمن بمفاهيم السلام، فماذا سنجد؟ في كتابه الشهير "مكان تحت الشمس" يقول رئيس الوزراء الصهيوني، وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو: "... تبدو مسائل مثل الحدود، والمناطق والعمق الاستراتيجي، أموراً هامشية في نظر سكان الدول التي يكون فيها السلام ظاهرة روتينية، لكن هذه المسائل ذات أهمية مصيرية، في الشرق الأوسط، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لمناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان، فلا بد أن نستنتج أن الشعار "أراض مقابل السلام" غير صحيح من أساسه.

إن سيطرة إسرائيل على هذه المناطق ليست "عائقاً أمام السلام" إنما هي عائق أمام الحرب. ولكي نحقق سلاماً دائماً، يتوجب على إسرائيل المحافظة على قوة ردع قوية طيلة فترة طويلة، أي إلى حين حدوث تحوّلٍ حقيقي في نظرة العرب تجاهها. إن وجود إسرائيل، بالذات، في هذه المناطق، هو الذي ردع العرب عن شن حرب شاملة عليها، وهو الذي زاد احتمالات تحقيق سلام حقيقي في المستقبل"!

أما في "مدخل" كتابة المذكور فيفصح نتانياهو أكثر بكثير مما سبقت الإشارة إليه. يقول بالحرف: "لقد تم في فرساي (مؤتمر

الصلح بباريس ١٩١٩)، التعهد لليهود بإقامة دولة في فلسطين.. وشمل الوطن القومي آنذاك ضفتي نهر الأردن.

هذه المنطقة التي تسمى "أرض إسرائيل الانتدابية" (المنطقة التي كُلّفت بريطانيا عام ١٩٢٠ أن تقيم فيها وطناً لليهود)، شملت أراضي دولتي الأردن وإسرائيل اليوم، غير أن الكثيرين يدّعون اليوم، أن اليهود لا يستحقون حتى ٢٠٪ من هذه الأراضي (أي، إسرائيل بما فيها الضفة الغربية وغزة)، ويطالبون بأن يكتفي الشعب اليهودي بـ١٥٪ فقط من منطقة الانتداب الأصلية (إسرائيل، بدون الضفة الغربية وغزة).

إن خطوة كهذه، ستبقي لليهود دولة يبلغ عرضها حوالي ١٥كم، تزدحم مدنها ومستوطناتها على طول شواطئ البحر المتوسط، في حين يظل العرب الذين يقودهم زعماء كارهون لليهود، يسيطرون عليهم من على جبال الضفة الغربية التي تشرف على الدولة برمتها. وهكذا لن يبقى من تعهدات فرساي للشعب اليهودي التي تقضي بأن يحصل على دولة ضمن مساحة معقولة، ذات قدرة على البقاء واستيعاب ١٥ مليون يهودي وذريتهم، سوى "جيتو" مبتور الجناحين، مضغوط بصورة تثير الشفقة، في قطاع ساحلي ضيق"!

ويمكن بالطبع العثور على كم كبير من هذه التوجهات والآراء التي تفضح، وبشكل لا لبس فيه، كافة الادعاءات والذرائع التي تستند إلى حدوث تغيرات أساسية وهامة في طبيعة واستهدافات الحركة الصهيونية وأحزابها، والتي تؤدي، في الوقت ذاته، وظيفة استراتيجية إمبريالية عبّر عنها الجنرال الاحتياطي الصهيوني الخبير شلومو غازيت بالقول: "إن الموقع الجغرافي لإسرائيل في قلب الشرق الأوسط العربي المسلم يقضي بأن تكون الحارس الأمين

للاستقرار في كل البلدان المحيطة بها" مضيفاً أن كيانه "سيحول دون قيام أية تغيرات على حدوده، إذ أنه سيرى فيها أمراً يتعذر احتماله إلى الحد الذي يجعله مضطراً للشعور بضرورة استخدام طاقته العسكرية كلها بغية منعها أو استئصالها تماماً".

أما الاستقرار الذي يقصده غازيت، فلا يعني سوى استقرار الكيان الصهيوني، فيما يصبح الوضع معكوساً على الجانب الآخر، فعدم الاستقرار في الدول العربية وتشظّيها إلى نتف مبعثرة يشكل المعيار الذي لا بد منه للوصول إلى استقرار الكيان الصهيوني وتوسعه.

وقد بدأت فكرة تقسيم كافة الدول العربية تترسخ أكثر فأكثر منذ بداية الثمانينات، متبعة، بأمانة، تلك الأفكار الجغرافية - السياسية التي كانت سارية في ألمانيا منذ عام ١٨٩٠ - ١٩٣٣، وتبناها أدولف هتلر والحركة النازية، وأكدا من خلالها أهدافهما في شرق أوروبا، ولم يعرقل تنفيذها فترة من الزمن إلا ميزان القوى السائد حينذاك. وبالعودة إلى بعض المخططات التي حفلت بها الصحف والدوريات الشهرية والنشرات الصهيونية، يمكن العثور على كم كبير منها يتناول هذه القضية بالتفصيل، ويضيء العديد من الزوايا غير المرئية في خارطة الصراع السائدة في الساحة العربية (الجزائر، السودان، الصومال، ذيول الحرب الأهلية في لبنان، التوتر في العلاقات بين اليمن والسعودية، وبين المغرب والجزائر، وبين مصر والسودان، إضافة إلى حربي الخليج المدمرتين).

أحد هذه المخططات حوته نشرة صادرة عن المنظمة الصهيونية العالمية (القدس - شباط (فبراير) عام ١٩٨٢) وحمل عنوان "الاستراتيجية الإسرائيلية في عقد الثمانينات" وجاء فيه "في

هذا العالم النووي الذي لا نزال نعيش فيه بسلام نسبي، ولمدة ثلاثين عاماً، فإن مفهوم السلام "المتبادل" ليس له أي معنى"! وبعد أن يستعرض أوضاع الدول العربية من مختلف الجوانب، الأمنية والقومية والاقتصادية والاجتماعية، يرسم السيناريوهات المطلوبة للعمل على تفتيت بنى هذه الدول وتحويلها إلى حزر متناثرة، متناحرة، يرتبط وجودها، وبشكل كامل، بالكيان الصهيوني ومصالحه الطموحة جداً.

تقول الدراسة، في أحد فصولها: "لا يوجد مجال للأردن للاستمرار بوجوده ضمن التركيبة الحالية لمدة طويلة، وسياسة إسرائيل في كل من الحرب والسلم يجب آن تُوجه من أجل تمييع الأردن تحت سلطة النظام الحالي، وتحويل السلطة فيه إلى الغالبية الفلسطينية. إن تغيير النظام شرقي النهر سوف يؤدي إلى إنهاء المشكلة التي تواجه المناطق الكثيفة بالسكان العرب غربي نهر الأردن من خلال تهجير هؤلاء إلى الشرق". وتضيف "لم يعد ممكناً القبول بأن يحشر ثلاثة أرباع السكان اليهود على ساحل كثافته السكانية عالية جداً. لذلك فإن تشتيت السكان هو هدف استراتيجي أول، وإلا فإننا لن نستطيع الاستمرار ضمن أية حدود. يهودا، السامرة، والجليل هم الضمان الوحيد للوجود الوطني، وإذا لم نكن نحن الغالبية في المناطق الجبلية فلن نستطيع حكم البلاد، وسوف نصبح مثل الصليبيين الذين فقدوا هذه المنطقة التي لم تكن لهم على أية حال"!

إن هذا المخطط وغيره يكشف، بوضوح شديد، طبيعة وتوجهات الكيان الصهيوني الهجين، ووظيفته الاستراتيجية الإمبريالية في المنطقة كحارس أمين للمصالح الاحتكارية العالمية،

ومخلب قط يمكنه المساهمة في "تأديب" كل من يخرج على عصا الطاعة الإمبريالية، وتفعيل الاختراق للأمن القومي العربي، وصولاً إلى النفي الكلي لهذا الأمن المرتكز على قدرة الوطن العربي على مظاهر أمنه وسلامته، ومواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وتطويقها، وترسيخ مظاهر الاستقرار والتطور الاجتماعي العام، وإنهاء مظاهر التبعية على قاعدة الوحدة والتنسيق والتعاون، وإنتاج ذلك ذاتياً، وبالتوازي مع التفاعل المستمر مع المتغير الدولي، ومتغير الوطن العربي وأمنه.

على هذه القاعدة يمكن فهم ذلك التطور النوعي المتمثل في التحالف الصهيوني – التركي – الأمريكي، وإدراجه في سلسلة محاولات تدمير الأمن القومي القومي، من خلال استغلال حالة التمزق والشلل التي تعصف بالعرب، واستباق خطوات التقارب بين بعض البلدان العربية، وبالأخص سورية والعراق ومصر، ومع الجار الإيراني، والتي يمكن أن تشكل مدخلاً لاستنهاض القوى الذاتية الكامنة، وتوسيع دائرة التقارب العربي لمواجهة التفتيت والتمزيق التي تلوح في الأفق.

لقد شكلت حالة التجزئة التي وسمت الوضع العربي منذ تفكك الدولة العباسية وحتى الآن، المدخل الرئيسي لكافة الغزوات الخارجية الطامعة بالسيطرة على الوطن العربي والتحكم في موقعه الاستراتيجي وثرواته الضخمة. ومنذ بداية هذا القرن التي شهدت انحلال الدولة العثمانية، انتقلت المخططات الاستعمارية تجاه المنطقة العربية إلى العمل بشكل مشترك وموحد لإضعاف العرب والسيطرة عليهم، واحتواء وتغييب أية إمكانية لتطورهم. وقد تجسد هذا التوجه في مؤتمر كامبل بترمان ١٩٠٥ – ١٩٠٧ الذي عقد في العاصمة

البريطانية، لندن، وشاركت فيه مجموعة واسعة من القادة السياسيين، وعلماء التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة وغير ذلك من الاختصاصات، حيث حدد هذا المؤتمر، وبعد عامين من الدراسات الشاملة للوطن العربي، في وثيقته المعروفة باسم "وثيقة كامبل بنرمان" أهمية الوطن العربي استراتيجياً واقتصادياً وبشرياً، باعتباره همزة وصل بين الشرق والغرب، به شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والجغرافيا واللغة، وكل مقومات التجمع والترابط، فضلاً عن نزعاته وثرواته الكبيرة، وقالت الوثيقة: "فيما لو نقلت هذه المنطقة كل وسائل المدنية، ومكتسبات الثورة الصناعية، وانتشر فيها التعليم والثقافة، فستكون الضربة القاضية قد حلت بالإمبراطوريات الغربية القائمة". ولذلك كان لا بد من العمل على إضعاف الوطن العربي، ومنع أية تغيرات إيجابية نوعية فيه، وقد حدد المؤتمر الوسائل الكفيلة بذلك وهي: إقامة حاجز بشري غريب قوي في قلبه، في نقطة الالتقاء، يفصل مشرقه عن مغربه، والعمل على تكريس مظاهر التجزئة، ومنع أية مظاهر أو محاولات وحدوية وتطويقها.

هذه الوثيقة تفسر، بشكل ساطع، الاتفاقات التي أبرمت فيما بعد، سواء اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦، أو وعد بلفور ١٩١٧ الذي وضع الأساس لإقامة الكيان الصهيوني، ومن ثم الاحتلال الأوروبي للوطن العربي، وتكريس مظاهر التجزئة، وتهيئة التربة الملائمة لتجسيد هذا الكيان الهجين على أرض الواقع مع الحفاظ على تفوقه النوعي على الدول العربية مجتمعة بهدف تحقيق المزيد من التشتت والتمزق على مستوى كل دولة عربية.

ومنذ بدايات المشروع الصهيوني شكل استيطان الأراضي

العربية والتوسع حجر الزاوية لهذا المشروع الذي هدف إلى "إنشاء دولة يهودية في فلسطين" دون أن يكون اسم فلسطين، آنذاك، اسماً دولياً محدداً، ولا مصطلحاً إدارياً ضمن الدولة العثمانية، إنما كان مجرد اسم جغرافي وتاريخي. ولم يعط هذا الاسم صفة دولية محددة إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وكجزء من التسوية التي جرت بين الحلفاء في تلك الحرب. ومن هنا كان التشويش في أذهان العرب الذين ظنوا أن أطماع الصهيونية تقتصر على فلسطين ضمن الحدود التي استقرت عليها بعد الحرب العالمية الأولى. أما التحديد الصهيوني الرسمي فقد جاء في المذكرة التي رفعتها الجمعية الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام الذي عقد في باريس في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، والتي طالبت فيها الدول المجتمعة بتقديم اعتراف بما أسمته "الحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين، وحق اليهود في أن يعيدوا إنشاء وطن قومي لهم فيها". أما فلسطين فقد حددتها المذكرة على الشكل التالي:

"إن حدود فلسطين يجب أن تتبع الخطوط العامة المبينة فيما يلي: في الشمال تبتدئ الحدود بنقطة تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط بجوار صيدا، وتتبع مجاري مياه الجبال اللبنانية حتى حسر القرعون ومنها إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في اتجاه جنوبي متبعة الخط الفاصل بين السفوح الشرقية والسفوح الغربية لجبل الشيخ حتى تصل إلى جوار بيت جن، ثم تتجه شرقاً متبعة الصفة الشمالية لنهر مغنية حتى تحاذي الخط الحديدي الحجازي وغرباً منه ينتهي في خليج العقبة. وفي الجنوب خط يتم الاتفاق عليه مع الحكومية المصرية. أما في الغرب فالبحر الأبيض المتوسط. ويجب أن تسري أية تفاصيل

للحدود، أو أية تعديلات تفصيلية عليها بواسطة لجنة خاصة يكون لليهود تمثيل فيها".

وقد عللت المذكرة الأسباب الكامنة وراء هذا التحديد، والمستندة أساساً على الطمع في السيطرة على منابع المياه والأراضي التي تتيح الاستيطان والدفاع، إضافة إلى تأمين منفذ على البحر الأحمر كخطوة أولى للهيمنة عليه. وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن هذه المذكرة لم تكن إلا تكتيكاً مؤقتاً اتبعته الحركة الصهيونية للحصول على تأييد الدول المنتصرة في الحرب، بعد أن ضمنت تأييد بريطانيا العظمى من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧، حيث طرحت، فيما بعد، العديد من الخرائط التي تتجاوز حدود مذكرة ١٩١٩.

وعلى الرغم من أن الحدود التي رسمت للكيان الصهيوني، بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وضعت من قبل لجنة مثلت فيها الصهيونية دون العرب -لأن العرب كانوا يعارضون فكرة التقسيم من حيث المبدأ- وأعطيت الدولة اليهودية زهاء ٥٥ بالمئة من فلسطين، بينما لم يكن اليهود يملكون أكثر من ٥,٥ بالمئة من الأرض. كما أعطيت سيطرة على جميع الموارد الطبيعية للبلاد، إلا أن الصهيونية العالمية تمكنت سنة ١٩٤٨ من توسيع حدود الدولة اليهودية بما يتجاوز الخطوط التي رسمها قرار التقسيم. وكان واضحاً لدى زعماء الصهاينة أن الدولة التي نشأت لن تكون سوى رأس جسر يمثل في مساحته جزءاً صغيراً من أطماعهم في الأرض العربية، ولكنه يهيئ الفرصة للاندفاع نحو تحقيق هذه الأطماع.

وبدءاً من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وسيطرة الكيان الصهيوني على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وشبه جزيرة سيناء، أخذت مشاريع الاستيطان في هذه المناطق تشكل أهم وأخطر الركائز

الأساسية لسياسة خلق الوقائع الجديدة ومخططات الضم والإلحاق تحت ذريعة الحدود الآمنة، وأصبحت جزءاً من الخطة الاستراتيجية العسكرية والسياسية الصهيونية في المنطقة. ومن أجل تأمين الأرض اللازمة للاستيطان في الضفة الغربية لم تكتف سلطات الاحتلال بوضع يدها على جميع الأراضي الحكومية التي تزيد مساحتها على مليون دونم، أي ما يعادل خمس مساحة الضفة، وعلى عشرات الآلاف من الدونمات من أملاك الغائبين، وإنما قامت بمصادرة آلاف أخرى، وإغلاق مساحات واسعة من مختلف أنحاء الضفة بحجة الأغراض العسكرية. كما لجأت إلى امتلاك الأراضي التي زعمت أنها كانت مملوكة لليهود قبل عام ١٩٤٨، فيما حاول الصندوق القومي اليهودي (الكارمن كايمت) ودائرة العقارات "الإسرائيلية" التحايل بشتى الطرق والوسائل لشراء المزيد من الأراضي، خاصة من مُلاك الأرض الغائبين. ومن أجل إخفاء حقيقة المشترين، وتمويه عمليات الشراء، أنشأ الصندوق القومي اليهودي شركة خاصة في الولايات المتحدة تدعى "هيمانوتا" أناط بها مهمة شراء الأراضي في الضفة الغربية، وهي ذات الشركة التي كشفت صفقات بيع الأراضي قبل عدة أشهر تورطها فيها.

ولئن بدا لأصحاب نظرية "المؤامرة" أن ما وصلنا إليه اليوم هو معطى طبيعياً للدسائس التي حيكت ونفذت، من قبل جبهة الأعداء الإمبرياليين والصهاينة، بعد أن تحققت "نبوءة" مؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل بإقامة "دولة اليهود" بعد خمسين سنة بالضبط، وتمكن الكيان الصهيوني من تحقيق انتصار عسكري في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفرط التضامن العربي الذي تجلى خلال حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣، وغزو لبنان في العام ١٩٨٢، وضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً انتصاره

الكبير في مفاوضات التسوية التي أنجبت اتفاقي أوسلو ووادي عربة، وتجربة اتفاق الخليل في عهد حكومة الليكودي بنيامين نتنياهو، فإن ما لا يجب إنكاره هو أهمية التخطيط الإستراتيجي الطويل في الوصول إلى الأهداف المتوخاة، وخاصة إذا ترافق مع متابعة دؤوبة لمراحل التنفيذ، وتوفير المستلزمات المطلوبة، وهذا ينطبق بشكل كبير وساطع على تجربة الصهيونية التي استطاعت السير ببرنامجها بوتائر عالية، مستغلة المناخ الدولي وتطوراته المواتية أيما استغلال. ولكن ثمة أمور أخرى لا يمكن إغفالها في هذا السياق، خاصة إذا كان الهدف ليس محاكمة التاريخ فحسب، وإنما بالأساس، تشريح الواقع الراهن، والبحث عن نقاط الضعف والقوة التي تبنى عليها أساسها أساليب وطرق المواجهة الجادة والحقيقية للمشروع المعادي الذي يتخذ هذه الأيام من العنف والإرهاب أسلوباً رئيسياً، دون إيلاء الإدانات اللفظية والاستنكار والاحتجاج العربي والدولي أهمية تذكر.

فالمشروع الصهيوني الذي انطلق في العام ١٨٩٧ حاملاً في أحشائه رزمة من التناقضات البنيوية، يبدو أنه وصل اليوم إلى مأزق حرج، رغم مظاهر الانتصار "التاريخي"! التي تتلطى خلف دروع المجنزرات التي تهدر في شوارع المدن الفلسطينية المحتلة وسياسة الاستيطان المكثف والقبضة الحديدية، والتلويح بإشعال حرب جديدة في المنطقة، حيث ما زالت تظهر إلى السطح كافة التباينات، وحتى التناقضات الفعلية التي كانت تموج في قاع التجمع الصهيوني المسبق الصنع، فمن مشكلة اليهود الشرقيين (السفارديم) وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المزرية، إلى الصراع المحتدم بين من يسمون بالعلمانيين والمتدينين، إلى أوضاع اليهود الروس وتعييناتهم في الدولة، ومافياتهم التي انتشرت على نطاق واسع، علاوة على تأثيرات الصراع العربي - الصهيوني، المتعددة الأوجه على الأوضاع

الصهيونية الداخلية.

في هذا المجرى الذي يزيد من وتائر القلق حيال الأساطير المؤسسة للدولة والسياسة في الكيان تبدو أزمة الصهيونية التاريخية وهي تطل برأسها لتدفع معظم الهاربين من استحقاقات التاريخ نحو هوة العنف والإرهاب والتعنت، إذ عندما يبدأ القديم بالمغادرة لا بد له من استخدام كل أسلحته لمنع الجديد من الانبثاق والظهور.

وهذا بالطبع لا يعني أن الكيان الصهيوني القائم، والذي لا يزال يستند في كافة مكوناته الرئيسية على الركائز الأساسية بدءاً بالهجرة والاستيطان والتوسع، وصولاً إلى معظم القوانين والتشريعات التي ينفرد فيها عن كافة دول العالم، هو الآن على حافة الانهيار. فما هو باد للعيان، حتى الآن، تحقق المشروع الصهيوني بأفضل صورة منذ خمسين عاماً، ولكن لا بد من ملاحظة مسألتين رئيسيتين:

أولاً، إن الإدارة الأمريكية الحالية ومجلسي الكونغرس يكثفون الدعم لهذا الكيان انطلاقاً من الحاجة الماسة لدوره في إعادة صياغة منطقة المصالح الحيوية الأمريكية بأسرع وقت ممكن، بعدما بات واضحاً أن الفترة الانتقالية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وكرست زعامة الولايات المتحدة لإدارة أزمات العالم واستغلالها لمصلحة احتكاراتها العملاقة، قد شارفت على الانتهاء إثر تعاظم دور الاتحاد الأوروبي ونزوعه نحو تحقيق الوحدة الأوروبية بأسرع وقت ممكن، وخروج المارد الصيني من قمقمه وعقده تحالفاً استراتيجياً مع روسيا، وتطور اليابان في المجال الاقتصادي، فيما دول العالم الأخرى تسعى، في مجرى الصراعات العنيفة التي تدور في أكثر من مكان، نحو إنجاز تكتلات اقتصادية وسياسية تضمن لها الحفاظ

على الذات في زمن التحولات الكبرى عشية الولوج إلى القرن الجديد. وليس من المبالغة في شيء قول المفكر الفرنسي التقدمي روجيه غارودي أن الكيان الصهيوني لا يستطيع الحياة أكثر من ستة أشهر فيما لو قُطعت عنه المعونات الأمريكية.

أما المسألة الثانية فتتعلق بالوضع العربي المشتت والممزق الذي وصل إلى دركه الأسفل، مما يشكل ظرفاً نموذجياً واستثنائياً لتمزيق أوصال النظام العربي القديم، والاستفراد بكل طرف على حدة، بعد أن بات عقد اجتماع بين زعيمين عربيين (فكيف بقمة عربية!) أصعب بكثير من لقاء مع نتنياهو في حاجز إيرز أو عمان أو تل أبيب، أو حتى في القدس (...)

لقد وجد الوطن العربي نفسه بعد التطورات الكبرى التي عصفت بالعالم نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، وكأنه أصبح شبه عارٍ بعد أن سقطت القطبية الثنائية التي كانت تحفظ توازن العالم ونظمه السياسية والاقتصادية، وبات مطلوباً منه التفتت والتشظي على قواعد عرقية وطائفية ومذهبية، وبتدخل سافر ليس من قبل الكيان الصهيوني الذي ازدادت أهميته الاستراتيجية، فحسب، وإنما من الولايات المتحدة التي بسطت نفوذها العسكري المباشر على المنطقة العربية، وباتت تتحكم بالنفط العربي بدءاً من المنابع وصولاً إلى أسواق التوزيع.

وإذا كانت التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى في العالم قد بدأت بالحراك لتملأ الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنهي تفرد الولايات المتحدة بإدارة أزمات العالم لمصلحة احتكاراتها، فإن المطلوب من العرب هو التحرك بسرعة لإنجاز أقصى ما يمكن إنجازه على صعيد إقامة تكتل متماسك، وتفعيل وتطوير القائم من

الهياكل والمؤسسات الموحدة كجامعة الدول العربية وسواها، والعمل الجاد على بناء تنمية مستقلة تتفلت من إطار التبعة والارتهان للاحتكارات العالمية، ونسج العلاقات الخارجية على قاعدة المصلحة العربية. وتبرز في هذا الإطار، وبشكل حاد، قضية التسوية مع الكيان الصهيوني، والتي أفضت إلى خسائر عربية صافية، وضرورة اتخاذ موقف حازم منها، يأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الأمة العربية وحقها في استعادة الأرض التي يجري تهويدها على قدم وساق، وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والوطنية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فمن الواضح أن مفاهيم "العولمة" التي تحاول الولايات المتحدة، والنظام الرأسمالي بشكل عام، تكريسها، لا تسمح بالبقاء إلا للأقوى والأكثر قدرة على المنافسة، أي الذي يستطيع إتباع مفاهيم "المرونة" القائمة على التنوع وتجاوز النمطية، بتكلفة أقل وخدمات أكفأ وأسرع. وبما أن الدول العربية لا تمتلك القدرة على الوصول إلى الأسواق، ولا تستطيع الحصول على التقنية الحديثة التي تزيد من كفاءة الإنتاج، وخاصة في ظل ارتباط اقتصادياتها بالشركات الاحتكارية العالمية من موقع التبعية، يصبح من الواجب تطوير هذه الاقتصاديات من هياكل إنتاجها، وإقامة تكتل اقتصادي عربي، وتهيئة الظروف المؤاتية لنجاح هذا التكتل، مع القيام بإصلاحات حقيقية على صعيد الهياكل الاقتصادية القائمة ودعائمها من إدارة وتعليم وغير ذلك، ليس من خلال وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين المؤذية، وإنما، وبالأساس، بالشكل الذي يتناسب ومصلحة أبناء هذه البلدان من مختلف الطبقات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالثقافة العربية التي تواجه مأزقاً حقيقياً في ظل

بروز تيارات متعارضة في داخلها، وتعرّضها لحملة تغريب واسعة، فلا بد من الإشارة إلى المخاطر العديدة التي تواجهها، وأهمها الصراعات الثقافية المتكئة على الطائفية والمذهبية والعرقية، وظهور بعض المقولات التي تمثل تحديات فكرية حقيقية كمقولة صراع الحضارات وغيرها، والحملات الفكرية والثقافية الشرسة ضد الإسلام في الغرب، واستحضار مقولات في الثقافة للارتداد نحو الماضي، عدا عن محاولات التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، وفرض أنماط ثقافية تعتمد أساليب سطحية تعكس حالة العجز والأزمة الفكرية المتصاعدة. وإذا كان الخطر، في هذا الجانب، ليس داهماً بعد، إلا أن غياب المشروع العربي النهضوي الشامل والمتكامل سيساهم في دفع الأمور إلى مآزق حادة تصبح معها الهوية العربية موضع تساؤل وإعادة نظر.

انطلاقاً من ذلك، ومساهمة في معركة الدفاع عن الذات وعن القضية الفلسطينية، باعتبارها محور الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي، وعن المشروع العربي النهضوي في المواجهة التاريخية مع الرأسمالية المتغولة، نقدم هذا الكتاب الذي يضيء سمات المرحلة التي نعيش، بعد أن استسلم العديد من العرب لوهم أن هناك نظاماً عالمياً جديداً، وأن هذا النظام يفرض قوانينه على الجميع، في حين أن النظام الرأسمالي الاستعماري القديم كان يحاول تثبيت مواقعه من خلال ترتيبات جديدة، وبظواهر مستحدثة، كل شعوب العالم ضحاياها. كما أنه (الكتاب) يحاول وضع الإصبع على الجرح، لاستنباط وسائل العلاج واستخلاص عناصر المشروع النهضوي العربي الذي يطلق مكنونات الأمة العربية التي غيبت طويلاً، ويضعها في خضم الصراع مع المشروع الإمبريالي، وليس في إطار التعايش معه.

على هذه القاعدة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة، كان لا بد من إزاحة أكوام التراب التي تراكمت فوق الحقيقة، وكنس سيل الشعارات والتنظيرات الزائفة التي وُظّفت للتشويه وإفساح الطريق أمام مسيرة الترتيبات الإقليمية التي تعيد إنتاج النهب الإمبريالي، وتعطي المشروع الصهيوني دفعاً إضافياً باتجاه التحقق الكامل على أرض الواقع. ولعل أفضل من يقوم بهذه المهمة هو من يضيف إلى وضوح الرؤية المرتكزة على الوعي المعرفي تاريخاً وإرثاً نضالياً لم يهن أو يقنط أو يتراجع. وهذا بالضبط ما ينطبق على الأخ أبو خالد العملة أمين السر المساعد للجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الذي قاد ورفاقه انتفاضة ثورية ضد نهج الانحراف والخيانة في الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام ١٩٨٣، ليبقى اتجاه البوصلة الوطنية والقومية يشير دوماً إلى جبهة الأعداء.

ونظراً لوعورة المسلك الذي نسلك، وارتباط وتداخل المسائل التي سنطرح من خلالها فكر ورؤية الأخ أبو خالد لحقائق الصراع، فقد ارتأينا التركيز على العناوين الأساسية التي يندرج في سياقها العديد من القضايا الفرعية، ووزعناها على فصول سبعة حاولنا من خلالها عرض الجوهري من أفكار الرجل، والاقتراب ما أمكن، من هدفنا في إعادة الاعتبار لكلمة الحق والحقيقة في زمن الخراب الذي نعيش.

الفصل الأول

الصهيونية:

حل للمسألة اليهودية..
أم ثكنة متقدمة للإمبريالية؟!

مشروعان
مشروع واحد

مائة عام ونيف انقضت على ظهور الحركة الصهيونية، في شكلها المنظم، وخمسون عام على إقامة كيانها المصطنع في قلب مثلث المصالح الحيوية الإمبريالية، وما زال هناك جدل حول طبيعة هذه الحركة وارتباطها واستهدافاتها، تعززه حملة الانتكاسات والهزائم التي حلت بالأمة العربية، ومظاهر الانتصار "المؤقت" للغزوة الإمبريالية بأشكالها ومسمياتها المتعددة. وإذا كنا قد أشرنا في المقدمة إلى وثيقة "كامبل بنرمان"، فذلك للتدليل على الأهمية القصوى التي أولتها دول الغرب الاستعماري لوطننا العربي، باعتباره قلب العالم القديم والمتحكم في طرقه الاستراتيجية، والحاضن لأهم ثروة طبيعية عرفها العصر الحديث (النفط) وسواه من الثروات الأخرى، علاوة على استحواذه على كافة المؤهلات التي يمكن أن تجعل منه قطباً عالمياً مؤثراً في الخارطة الكونية السائدة.

على هذه الأرضية بالضبط جاء المشروع الصهيوني، في بدايات القرن الحالي، ليشكل تنفيذاً حرفياً أميناً لتوجهات

الإمبراطوريات الغربية في هذه البقعة الاستراتيجية من العالم، بعد أن تأكد مرض رجل أوروبا الإسلامي أواخر القرن التاسع عشر، وباتت إمكانية تفكيكه واقتسام ولاياته قائمة، وخاصة إثر بروز نزعات التوحد على يد محمد علي باشا في مصر والسودان وبلاد الشام. يقول أبو خالد "من نافل القول، أن الأهمية الاستراتيجية لوطننا العربي، دفعت بالقوى الإمبريالية إلى تبني المشروع الصهيوني الاستيطاني، ليكون رأس جسر على أرض فلسطين، يتولى بالقوة منع قيام أي وحدة عربية ويعمل على استنزاف طاقات الأمة وإضعافها، وضرب أي محاولة لنهوضها وتطورها.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، رعت الدول الاستعمارية مبكراً المشروع الصهيوني، جاهدة في الدمج بينه وبين مشاريعها الاستعمارية في الوطن العربي، فقد اقترنت المساعي الاستعمارية لإقامة كيان غريب في منطقتنا بالمشاريع والمنافسات الاستعمارية المبكرة للسيطرة على طرق التجارة والمواصلات عبر المشرق العربي، بين أوروبا وكل من إفريقيا والهند ووسط آسيا والشرق الأقصى. ومنذ أوائل القرن السابع عشر بدأ الترويج في بريطانيا لمقولة "عودة اليهود" إلى فلسطين وربط ذلك بالمصالح البريطانية الاستعمارية، ومنذ ذلك الحين اشتغل العديد من الساسة والقادة العسكريين والمخططين الاستراتيجيين البريطانيين في العمل من أجل تحقيق هذه الفكرة[1].

إلا أن التبني الفعلي لمشروع الصهيونية الذي يشكل الوجه الآخر لمشروع بريطانيا الاستعماري في المنطقة لم يتم إلا في القرن التاسع عشر، بعدما تحقق لبريطانيا الهيمنة على الحلف "المقدس" الذي نشأ بعد الحروب النابوليونية، ومؤتمر فيينا الذي أعقبها سنة

١٨١٤ إثر ارتداد روسيا إلى معالجة قضاياها الداخلية، وتفكك الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية، وبحث بروسيا عن وحدتها وحلمها ببناء الرايخ الأول. حيث انفردت بريطانيا بالسيادة، وباتت تتحكم في شروط التجارة وتسيطر على منافذ البحار ومسالكها بواسطة أسطولها الضخم.

وهنا، "تم الدمج الفعلي بين المشروعين الصهيوني والاستعماري – الأوروبي، على يد بريطانيا، فعدا عن أن الحركة الصهيونية ولدت كمشروع أوروبي استعماري في الأساس، لمنع الوحدة العربية، أو أي شكل من أشكال الاتحاد بين الولايات العربية التابعة للخلافة العثمانية في حينه، فإن الغرب الاستعماري سعى جاهداً من أجل خلق الظروف المؤدية إلى إنشاء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين، وظهر ذلك جلياً في ما تضمنه صك الانتداب البريطاني على فلسطين..

وجلي أن القوى الاستعمارية الأوروبية استفادت إلى الحدود القصوى من التجزئة الداخلية التي كانت سائدة في الولايات العربية إبان العهد العثماني. وسعت إلى تكريس المزيد من التجزئة، وإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين لخدمة مصالحها وأهدافها، ذلك أن استهدافات الاستعمار من وراء إقامة الكيان الصهيوني ورعايته، ومده بأسباب القوة والحياة، كمنت في أحكام السيطرة والهيمنة على الوطن العربي، بموقعه المميز جغرافياً، ثم تصاعدت هذه الاستهدافات، مع اكتشاف الاحتياطات النفطية العملاقة، التي أصبحت تشكل عصب الصناعة الغربية، وعلى نحو لا يمكن الاستغناء عنه، جعل القوى الاستعمارية الغربية أكثر حرصاً وتمسكاً بالكيان الصهيوني ليصبح أداة الإمبريالية الأكثر ضماناً وثباتاً في

وطننا العربي، فهذا الكيان يشكل الثكنة المتقدمة للغرب الإمبريالي، الأمر الذي يعني أن صراعنا، من حيث الجوهر، هو صراع الأمة العربية ضد السيطرة والهيمنة والتبعية، صراع وجود ومصير ومستقبل، صراع ضد التجزئة والتخلف والإضعاف[٢]".

ولإيجاد مرتكزات ومسوغات تبرر إقامة هذه الثكنة المتقدمة للإمبريالية، "وظفت الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية التي وقفت وراء المشروع الصهيوني الأسطورة والتوراتية حول "أرض الميعاد" وحولتها من فكرة دينية، على أساس فردي، إلى فكرة سياسية، وجعلت منها محوراً لأكذوبة كبرى حول الأمة اليهودية المزعومة التي هي بحاجة إلى وطن من أجل خلاصها وتحررها.

ومن أجل تأمين المادة البشرية اللازمة لإقامة المشروع الصهيوني في فلسطين عملت الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية على قطع الطريق على التطور التاريخي الموضوعي لما عرف في أوروبا بالمسألة اليهودية، وهو اندماج الأقليات اليهودية في المجتمعات الأوروبية التي تنتمي إلى هذه الأقليات.

وظاهرة اضطهاد اليهود، أو ما عرف باللاسامية، المرتبطة بالدور الاقتصادي لليهود والتي شهدتها المجتمعات الأوروبية، في مرحلة انتقالها من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي كانت ظاهرة تاريخية مؤقتة في طريقها إلى الزوال، وكان اندماج اليهود في مجتمعاتهم قد قطع شوطاً بعيد المدى في العديد من دول غرب أوروبا، ومن أجل قطع الطريق على استكمال عملية الاندماج هذه في بقية أنحاء القارة الأوروبية، عمدت الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية التي تقف وراءها إلى توظيف الأساطير والخرافات وموروث الفكر الاستعماري العنصري، وإلى تزييف التاريخ في تلفيق

الإيديولوجيا العنصرية الرجعية الصهيونية، التي تقوم على الزعم بأن اليهود أمة عالمية في المنفى ولأنهم أنقى أمم العالم، فإنهم يلاقون العداء والاضطهاد، وأن العداء لليهود واللاسامية ظاهرتان أزليتان، ولا خلاص لليهود إلا بعودتهم إلى أرض الميعاد، وإقامة الدولة اليهودية فيهما، وأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض إلى آخر المقولات والمزاعم الصهيونية المعروفة[٣]".

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفكر الصهيوني "اعتمد، وبشكل أساسي على المقولة المسماة "معاداة السامية" التي ظهرت أوائل هذا القرن، عندما تلاقت مصالح البرجوازيات الأوروبية الصاعدة، التي انطلق معظمها من منطلقات قومية شوفينية مع مصالح قادة الحركة الصهيونية الذين انطلقوا من الأساس الذي اعتبروه متلازماً مع وجود اليهود "كأمة" وهو العداء الذي يفترض أن تكنه لهم كل الأجناس أينما وجدوا. لذلك اعتبر ثيودور هرتسل أن معاداة السامية هي "القوة الدافعة" الأساسية التي ستمكن الصهيونية من تحقيق أهدافها[٤]".

وانطلاقاً من ذلك قامت عدة تحالفات فعلية بين قادة الصهاينة والمعادين للسامية في مختلف أنحاء العالم، ومنها تحالف زعيم الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل مع الكونت فون بلهفي وزير الداخلية لدى قيصر روسيا نيقولا الثاني، وتحالف جابوتنسكي زعيم "التجديد بين الصهاينة" مع بيتلورا، الزعيم الأوكراني الرجعي الذي فتكت قواته بحوالي ١٠٠,٠٠٠ يهودي فيما بين ١٩١٨ - ١٩٢١، وكذلك الأمر بالنسبة لدافيد بن غوريون الذي كان حلفاؤه بين اليمين الفرنسي المتطرف إبان الحرب الجزائرية، يشتملون على بعض أشهر من وصفوا بمعاداة السامية، ممن كانوا يشرحون، بمنتهى الحذر،

أنهم "ضد اليهود في فرنسا، لا في إسرائيل"!!

أما المثير فهو تهليل القادة الصهاينة لتسلم هتلر السلطة في ألمانيا، واندحار الليبرالية، ومنهم د. جوشيم برنيز، الحاخام الصهيوني الذي شغل منصب نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، والذي كان صديقاً حميماً لغولدا مائير، رئيسة الوزراء الصهيونية السابقة، حيث قال في كتابه "نحن معشر اليهود" ما يلي: "إن معنى الثورة الألمانية بالنسبة للأمة الألمانية سوف يتجلى، بالنتيجة، لأولئك الناس الذين خلقوها وصاغوا فكرتها. وأما معناها بالنسبة لنا نحن فيجب بسطه هنا: إن حظوظ الليبرالية قد تبددت، وصارت أثراً بعيد عين، كما أن الصيغة الوحيدة للحياة السياسية التي كانت تيسّر استيعاب اليهود قد تلاشت أيضاً[٥].

ذخر استراتيجي... إمبريالي أميركي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان واضحاً تماماً أن الإمبراطورية البريطانية في طور الأفول، وأنها بدأت تفسح المجال لقوة أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية -قلعة الثورة الصناعية الثانية- التي تمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية، وخاصة النووية. ولذا سرعان ما اتجهت الصهيونية صوب مركز الثقل الإمبريالي العالمي الجديد، وخاصة في ظل وجود نفوذ صهيوني كبير فيها سلاحه الأقوى "الأصوات اليهودية" في الانتخابات الأمريكية، إذ يبلغ عدد اليهود هناك أكثر من ٦ ملايين نسمة. وبالفعل كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف اعترافاً واقعياً بقيام "الدولة" الإسرائيلية صباح ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وبعد ١١ دقيقة فقط من اعتبار إنشاء "الدولة" نافذاً، كما يذكر رئيس الجمهورية آنذاك، هاري ترومان في

مذكراته.

والحقيقة أن الولايات المتحدة التي ورثت زعامة العالم، وجدت في الكيان الصهيوني ضالتها المنشودة للحفاظ على مصالحها في المنطقة، خاصة وأن حاجتها إلى النفط كانت في تزايد مستمر، بعد أن اعتمدت المعارك التي دارت في أوروبا لتحقيق النصر النهائي ضد النازية على النفط الأميركي بنسبة ٩١ في المائة.

ويروي هارولد ايكس، وزير الداخلية الأمريكية والمسؤول عن شؤون البترول، خلال ولاية الرئيس روزفلت، في مذكراته أنه وكبار مستشاري روزفلت كانوا يجلسون في البيت الأبيض ساعات يناقشون عالم ما بعد الحرب. ومضى يقول: "كنا نضع البوصلة على أي موقع فوق مائدة الاجتماع، وحيثما وضعناها فإن إبرتها كانت تقفز تلقائياً إلى ناحية الشرق الأوسط(٦)".

ومنذ ذلك الوقت "لم تتغير أبداً الاستهدافات الرئيسية للعدو الإمبريالي – الصهيوني، وما كان يتغير دوماً هو الأشكال والوسائل، وسعي الأنظمة والقوى المستسلمة إلى تمرير الصفقات والتنازلات مع هذا العدو، وما يطرحه ذلك من تعقيدات تتباين بين ظرف وآخر، تبعاً لموازين القوى وطبيعة برامج القوى العربية المتصدية أو المتعاملة مع هذا العدو. أما استهدافات العدو التي لم تتغير في الجوهر، فأهمها:

١– إحكام السيطرة والهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية التي تحتل موقعاً عالمياً متميزاً يربط ويجمع بين قارات ثلاث، ويتحكم بحركة المواصلات (البرية والبحرية) والتجارة العالمية، وذا أهمية عسكرية كبرى.

٢- الاحتياطات العملاقة للنفط العربي واحتياجات الصناعة الغربية الحيوية له، والتي لا يوجد بديل آخر لهذه الطاقة الرخيصة، فالسيطرة على الثروة النفطية وتقرير سياسة الإنتاج والتوزيع وبالتالي إعادة توظيف العائدات النفطية العربية (أساساً في الغرب) بما يخدم المصالح الإمبريالية، وخاصة المصلحة الأمريكية، وتستخدم هذه الأخيرة، تحكّمها في إنتاج وتصدير النفط العربي (نفط الجزيرة العربية والخليج العربي) كوسيلة ابتزاز وضغط على أوروبا واليابان بهدف تحسين شروطها في المنافسة داخل المعسكر الرأسمالي.

٣- العمل تاريخياً وراهناً، وبكل الأشكال السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية على إضعاف وتجزئة الوطن العربي، وتحويله إلى مجموعة من الدول والدويلات المسخ، وخلق الأسس والشروط الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية التي تسوغ وتشجع قيام واستمرار الكيانات القطرية، وتجزئة الأجزاء إذا أمكن، طائفياً ومذهبياً، باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالمستهدف هنا الهوية القومية العربية، باعتبارها الرابطة الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومعلوم أن العرب يشكلون تكتلاً قومياً هاماً، يشتمل على الجزء الرئيسي من بلدان البحر الأبيض المتوسط في آسيا وإفريقيا، ويحيط بالبحر الأحمر من جميع جهاته ويصل إلى شواطئ الأطلسي وإلى المحيط الهندي ويحيط بالخليج العربي.

هذا التكتل القومي الذي يصل تعداده حالياً إلى حوالي ٢٣٠ مليون نسمة في حال توحده في دولة واحدة، وفي حال تحكمه بثرواته، ومواكبته للتطور سيكون قادراً على ممارسة دوره التاريخي القومي والعالمي، والمساهمة الفعالة في صياغة نظام عالمي جديد فعلاً يرتكز على التعاون والتكافؤ والمساواة بين الشعوب، نقيضاً للنظام

الرأسمالي العالمي الاحتكاري الاستغلالي.

٤- السعي الغربي المتواصل لتثبيت شرعية الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري، بعدما نجحوا في زرعه في فلسطين - قلب الوطن العربي - لضرب أية محاولة تحررية وحدوية لهذه الأمة. وهذه الوظيفة للكيان الصهيوني مترابطة بإبقاء الهيمنة الغربية على مقدرات الوطن، والإبقاء على تخلفه وتجزئته[٧]".

وطوال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، وخلال كافة محطاتها الهامة كانت العلاقات الصهيونية - الأمريكية تزداد قوة وصلابة، وينهمر الدعم الأمريكي إلى الكيان الصهيوني دون أن يعرف أية حدود. أما أشكال هذا الدعم فكانت كالتالي:

المعونات والمساعدات التي تقدمها الحكومة الأمريكية بصورة رسمية ويصوت عليها في الكونغرس، وهي آخذة بالتضخم باضطراد. فقد قفزت المعونات الاقتصادية والاجمالية، وفقاً لجدول مكتب الكونغرس الأمريكي، من ١٣,٢ مليون دولار عام ١٩٦٢ إلى ١٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨، كمساعدات عسكرية و١,٢ مليار دولار مساعدات اقتصادية علماً أن هذا الدعم كان يأخذ شكل القفزات في فترات الحروب والأزمات، فقد ارتفع مبلغ المساعدات العسكرية إلى حوالي ٢٤٠٠ مليون دولار خلال حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣. فيما بلغت المعونات هذه سقف الثلاثة مليارات دولار سنوياً مع تحولها إلى منحة، مع بداية التسعينات.

ويضاف إلى هذه المعونات الرسمية مساعدات يصعب تقدير حجمها ومنها:

- التسهيلات المقدمة للشركات "الإسرائيلية" لوضع اليد على

التكنولوجيا العسكرية أو المدنية الأمريكية.

- مساعدة الشركات الأمريكية في تطوير السلاح الإلكتروني "الإسرائيلي" وفي بلورة مشاريع الدبابات والطائرات والصواريخ المصنوعة محلياً.

- المعونات التي يقدمها رأس المال الخاص، وخاصة رأسمال الجالية اليهودية[٨]".

وهذا بالطبع إضافة إلى الضغط السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة على دول العالم، وبالأخص الدول العربية، للتساوق مع سياسة الكيان الصهيوني، واستعمال حق النقض "الفيتو" ضد أي قرار في مجلس الأمن الدولي، تعتبره تل أبيب غير مناسب لها، وكذلك إلى الدعم العسكري اللوجستي الواسع وخاصة خلال الأزمات والحرب.

وفي ذات الإطار "فقد حاولت الولايات المتحدة، والغرب بشكل عام، وخلال مرحلة الحرب الباردة، إنتاج أشكال متعددة من الأحلاف لمصلحة هذا الغرب في مواجهة المعسكر الاشتراكي في حينه، واستطاعت أمتنا أن تفشل العديد من هذه الأحلاف التي كانت تستهدف فيما تستهدفه خلط الأوراق وضرب الهوية القومية لأمتنا، ولو نجحوا في ذلك لأصبح الكيان الصهيوني منذ الخمسينيات جزءاً من نسيج المنطقة.

عندما سقطت هذه الأحلاف (حلف بغداد وغيره) بقي هذا الكيان معزولاً خارج نسيج هذه الأمة. أصحاب هذه المشاريع، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بعد غياب المعسكر الاشتراكي، وعندما حضروا إلى بلادنا للاحتفال بانتصار معسكرهم وانهيار المعسكر

الاشتراكي، جاءوا يحملون لأمتنا وللشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها رسالة مضمونها أن هذا المعسكر الرأسمالي، بما يمتلك من قدرات، قادر على أن يصوغ العالم. وكانت الأولوية طرح الشرق أوسطية. هذا المصطلح ذو الدلالات المعروفة تاريخياً، ليتم إدخال الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة بكل الأشكال. ليس هذا فحسب، بل إن هذا العدو الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة يريد أن يجعل من هذا الكيان المركز القائد للمنطقة اقتصادياً وأمنياً وبالتالي سياسياً.

... فهذا الكيان لعب دور الحارس لحماية المصالح الغربية ومصالح الولايات المتحدة، وبالتالي فهو ذخر استراتيجي قادر من خلال تكوينه وتركيبه كتكتة عسكرية، كحاملة طائرات، أن يوظف هذه الإمكانيات لحماية مصالح الغرب النفطية وغيرها. وهناك نقطة لا بد من ملاحظتها، وهي زج عشرات بل مئات الآلاف من الكادرات المختلفة في العالم، على اعتبار أنها تدين بالدين اليهودي، وتهجيرها إلى الكيان الصهيوني. هذه الكفاءات المتعددة الخبرات جعلت من هذا الكيان مصدراً لهذه الكفاءات والخبرات إلى العديد من دول العالم، وهو يوظفها اليوم في برنامجه.

...إفريقيا لها دور مهم في إطار البرنامج الاستراتيجي الأمريكي – الصهيوني لتطويق الأمة العربية، لتغيير هذه القارة التي يتواجد على أجزاء منها أكثر من ثلثي الأمة العربية، وأكثر من ثلاثة أرباع مساحة الوطن العربي. وهناك البعد الإسلامي الموجود في إفريقيا، وخلال الحقبة الناصرية لعب عبد الناصر دوراً أساسياً في العمل مع اخوتنا الأفارقة، إضافة إلى الدور الذي لعبه في العلاقة مع إفريقيا العديد من الأقطار المسلمة. إن الولايات المتحدة والعدو

الصهيوني يحاولان تزييف التاريخ، واستعداء إفريقيا على الأمة العربية، والمشاريع والقواعد أصبحت تطوق أمتنا وتهدد مصر والسودان بالنسبة للنيل. وهناك، أيضاً القواعد المتواجدة في إرتريا وأثيوبيا والبحر الأحمر، وكذلك ما يواجه جنوب السودان من تحديات، كل هذا في إطار التطويق الاستراتيجي للأمة من قبل أميركا. والكيان الصهيوني شريك في هذا.

وفي المشرق العربي واجهت الأمة ضربات موجعة، وكانت رسالة حرب الخليج تقول إن من يرفع رأسه نستطيع ضربه. ثم أنها جاءت بمؤتمر مدريد، وهو الذي أفرز أوسلو ووادي عربة كامتداد لكامب ديفيد على قاعدة تعميم المشروع الأمريكي الذي يشكل شرطاً للشرق أوسطية من خلال اللجان والحوار والمفاوضات المتعددة لمناقشة العديد من القضايا، من المياه إلى الكهرباء، إلى البنى التحتية والمواصلات والسياحة إلى البعد الاقتصادي وبنوك التنمية.

البنوك الاقتصادية من المغرب إلى الأردن ومصر وأخيراً مؤتمر الدوحة هي جزء من التفكير الغربي الأمريكي في هذا المجال. وكانوا يعتقدون أن الأمور أسهل مما وجدوا.

نستطيع القول أن ثمة مواقع لصمود أمتنا، وسورية شكلت إحدى أهم هذه المحطات في إطار إدارة صراع ذكية مع مدريد وتفاعلاته. هذا الأمر قد يبدو غريباً لدى البعض، لكن نحن الذين عايشنا مراحل هذا الصراع ومخططات أمريكا ندرك معنى هذا[٩]".

وبعيداً عن الجدل حول الأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة الاستثنائية غير المسبوقة، بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن كلاً من التفسيرات التي تقوم في هذا

الإطار تمتلك مشروعية ما، وليست في حالة تعارض مع بعضها البعض، إذ من الواضح أن النظر إلى أن الكيان الصهيوني كأداة في خدمة المصالح الإمبريالية الأمريكية، على صعيد تكثيف نهب خيرات المنطقة، وخاصة النفط، وقمع حركات التحرر الوطني، والقضاء على التجارب الوطنية وعلى مشاريع السيطرة الوطنية على الثروة لا يتناقض مع الإدعاء بأن الكيان مستعمرة غربية ذات موقع متقدم في الصراع الحضاري ما بين دول العالم الثالث وقوى الإمبريالية العالمية، ولا مع القول بأن ثمة لوبي صهيوني واسع التأثير في كافة مناحي ومفاصل الخارطة الأمريكية على مختلف الصعد. فهذه التفسيرات كلها تبدو متعانقة ويكمل كل منها الآخر. إلا أن الثابت فيها هو أن "الهيمنة الأمريكية على منطقتنا والعالم ليست قدراً حتمياً، فقد سبق أن واجهنا أشكالاً مختلفة من الاستعمار القديم والحديث، بما في ذلك الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولم يصمد الاستعمار أمام المقاومة المتواصلة للجماهير العربية.

وكل المعطيات والمؤشرات تدل على أن السنوات القليلة القادمة ستشهد بداية الانحدار الاقتصادي، وبالتالي السياسي، للولايات المتحدة الأميركية، فاتجاهات الركود، وتدني إنتاجية العمل ورأس المال، وازدياد المديونية وعجز ميزان المدفوعات..، قد أضعفت القدرة التنافسية الأميركية في الأسواق العالمية، وداخل أميركا نفسها، وأمام تدفق السلع اليابانية والأوروبية المنافسة في الجودة والتقنية والسعر.

وقد انخفض (على سبيل المثال) معدل الناتج القومي الأميركي إلى ٩٪ عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع اليابان ٥,٦٪ وألمانيا ٤,٦٪

لنفس العام. وتشير دراسة أعدها الأميركيان هاري فيهي وجيرالد الدسوانسون عام ١٩٩٢ تحت عنوان "الإفلاس عام ١٩٩٥.. الانهيار القادم لأميركا وكيف نوقفه؟" إلى أن معدلات العجز الناجمة عن الديون الداخلية قد قفزت من ٥٩,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٨٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبحلول عام ١٩٩٤ فإن ٨٥٪ من أموال الضرائب دفعت لسداد الدين. وقد بلغ عجز الموازنة في نهاية العام ١٩٩٣، ٦٤٠ مليار دولار.

فاميركا تواجه أزمة حقيقية أدت إلى انهيار العديد من الدول العظمى في الماضي والحاضر، كالاتحاد السوفييتي، وهي عدم تناسب الإنفاق مع الدخل القومي المتدني، ويذكرنا هذا بما استنتجه بول كيندي في كتابه المعروف "أسباب صعود وهبوط القوى العظمى ١٥٠٠ – ٢٠٠٠" حول المعادلة التناسبية التالية: كلما تصاعد الإنفاق الحكومي على الوظائف والعسكرة وتدعيم الدور العالمي. .الخ وزاد على الدخل القومي، كلما وجدنا هذه الدول العظمى تتقلص ويتلاشى دورها العالمي والإقليمي.

إن الدور العالمي الأمريكي معرض للاهتزاز والتغيير، ولن تبقى أميركا وحدها مهيمنة على الاقتصاد والسياسة العالمين، وهي إذ تلجأ حالياً إلى سياسة التدخل ووضع اليد على المناطق الغنية بالثروات البترولية والمواد الأولية، لكي تستخدمها في صراعها التنافسي، ولممارسة التهديد والمقاطعة وفرض الضرائب العالية على السلع المستوردة المنافسة لها، حتى داخل الولايات المتحدة، فلكي تطيل دور عمرها العالمي الآخذ بالاحتضار. فيما يعاني المجتمع الأمريكي من مظاهر التفكك والانحلال، فهو يتآلف من أقوام مختلفة لم تتجانس وتتصهر تاريخياً وحضارياً وثقافياً في بوتقة

قوميـة متماسـكة، فمـا زال المجتمـع الأمريكـي يشـهد الكثـير مـن الصراعات الاثنية والعنف والجريمة على نطاق واسع. ومن مشكلة اضطهاد الزنوج والحقد على الأسيويين والأجانب (كما أثبتت أحداث لوس أنجلوس عـام ١٩٩٢). ويمكن الإشارة إلى المقارنـة المدهشـة التالية:

ينفق المجتمع الأمريكي ١٠٠ مليار دولار سنوياً على المخدرات المختلفـة.. وهـذا الرقـم يمكـن أن يشـكل ميزانيـة لعشـرات الـدول المتخلفة مجتمعة.. كما أن نزعات الاستهلاك تتفاقم على الإنتاجية، فالأميركيون ينفقون ٥٠ مليار دولار سنوياً على الاستهلاك الفـردي للنفـط ومشـتقاته، كمـا تـتزايد مظـاهر الانحـلال الاجتمـاعي والاغتصاب ومعدلات الجريمة التي لا يكشف منها سوى أقل من ٢٠ في المائة. الأمر الذي يطرح، بقوة، قيم العدالـة والأمـن الاجتمـاعي المفقود.

وحسب الإحصاءات الرسمية، فإن أكثر من ٢٥ في المائة من الأطفـال يولـدون خـارج نطـاق الـزواج، والمستوى التعليمـي الثـانوي والجـامعي يعتـبر الأدنـى بـين الـدول الغربيـة، ونسـبة الأميـة ترتفـع باسـتمرار، والجـهل الثقـافي والمعـرفي يتفـاقم، حيـث أن المجتمـع الأمريكي مهدد حالياً بأن يتحول إلى مجتمع استهلاكي أكثر ممـا هـو منتج، وإلى مجتمع شائخ يعاني سكرات الاحتضار ويتهدده الإفلاس وانحسار دوره العالمي.

إن عـالم القطـب الواحـد المهيمن لـن يستمر طويـلاً، وأن عالمـاً متعـدد الأقطـاب علـى وشـك الانبثـاق، ممـا سـيتيح هامشـاً نسـبياً للاستفادة من تناقضاته ومنافساته، وذلك سـواء لبلادنـا، أو لسـائر البلدان التي تكافح للتخلص من التخلف والتبعية والهيمنة.

لكن ذلك لا يعني زرع الأوهام مجدداً . فما كان يسمى "العالم الثالث" سيظل بالنسبة للدول الإمبريالية المتعددة هدفاً رئيسياً للنهب الإمبريالي، "مواد أولية، وأسواق تابعة"، وسيظل يواجه الضغوط والتدخلات الغربية لمنع قيام التنمية الحقيقية، وبالتالي تطور مجتمعاته[١٠]".

الوظيفة الإمبريالية للكيان

بعد هذا العرض السريع لواقع التحالف الإمبريالي الأمريكي – الصهيوني، وأسبابه وحيثياته، والاهتزاز الذي يعاني منه المجتمع الأمريكي، في خضم التحولات الكبرى التي تشهدها السنوات الأخيرة من القرن العشرين، لا بد من إلقاء الضوء على واقع الكيان الصهيوني المفبرك وتعبيراته السياسية التي تقبع بمجموعها تحت العباءة الصهيونية، ولا ترى في التسوية المزعومة إلا خطوة باتجاه تحقيق المشروع الصهيوني بكافة أبعاده.

يضم التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين أكثر من سبعين مجموعة عرقية يهودية متباينة في كل شيء، من العادات والتقاليد إلى اللغة إلى الثقافة وطرق المعيشة.. الخ، هاجرت إلى فلسطين من سائر أصقاع الكرة الأرضية. وقد أبرزت صحيفة "دافار" الصهيونية بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٨٠ هذا التباين بالقول: "علينا ألا نوهم أنفسنا أن بالإمكان صب وجمع مهاجري سبعين أمة ولغة في شعب واحد خلال جيل واحد، ونحن نعرف عن كثب في مستوطنات الحركة الكيبوتسية كيف يتم الصراع من أجل أن تتكتل مجموعة طائفية (عرقية) واحدة في مستوطنة واحدة. ونحن نلمس الآن فروقاً في العقلية والذوق، وعادات الحزن والسرور، وتقاليد الأعياد، وفي

المشاعر، وما إلى ذلك.. ويحتاج الأمر إلى مسيرة تاريخية مدتها عدة أجيال لتحديد الشكل القومي الجديد في إسرائيل"!!

أما وظيفة هذا التجمع الهجين فيقول عنها الأخ أبو خالد العملة: "إن الكيان الصهيوني، هو بالفعل، وكما نفهمه تاريخياً وراهناً ومستقبلاً، وجد لأداء وظيفة إمبريالية، وهو لا يعدو كونه ثكنة عسكرية مرتبطة بالمركز الإمبريالي العالمي تؤدي وظيفة استمرار اغتصاب وطننا فلسطين وتلعب دور الأداة الإمبريالية لإخضاع المنطقة بأسرها للهيمنة الاستعمارية. ولكي تؤدي إسرائيل دورها الاستعماري فإنها بحاجة إلى عاملين: أمنها المباشر باعتبارها قاعدة إمبريالية أمامية، أي أمن الثكنة العسكرية، وأمن الإمبريالية عامة في المنطقة. وحتى يتوفر هذان العاملان الأمنيان فإن إسرائيل تقوم بعمليات التهجير والتشريد والطرد للإنسان العربي الفلسطيني، ليس في فلسطين فقط، وإنما في أي موقع كان من مواقع وطننا العربي الكبير، بغية تفريغ أي منطقة يحتلها سكانياً ليحافظ على أمن القاعدة – الثكنة. كي تقوم بوظيفتها في بلادنا العربية إمعاناً في التجزئة والتمزيق والاستغلال والتخلف!

هذه هي وظيفة الكيان – الثكنة في بلادنا. وإسرائيل تقوم بوظيفتها هذه في ظل الواقع العربي.. في ظل التخلف العربي.. في ظل التجزئة العربية.. وفي ظل عدم تحديد مفاهيم صائبة (حقيقية) لطبيعة هذا الكيان – الثكنة سواء من الناحية النظرية، حيث يعتبره البعض مجتمعاً قابلاً للتطور الاجتماعي – الاقتصادي – الفكري الطبيعي، كما المجتمعات البشرية الأخرى، أو من الناحية العملية وكيفية التعامل مع هذا الكيان"[١١].

وبطبيعة الحال فإن تحديد ماهية ووظيفة الكيان الصهيوني في وطننا العربي تحدد طبيعة وشكل المواجهة معه، حيث شكلت هذه المسألة إحدى أهم المعضلات التي واجهت حركة التحرر العربية بتياراتها المختلفة خلال العقود السابقة وذلك رغم الدلائل الصارخة التي قدمتها الصهيونية، منذ تأسيسها أواخر القرن الماضي، مروراً بمرحلة إنشاء الكيان وما تلاها من توسع واستيطان، وانتهاء بالفترة المعاصرة التي تتميز بوجود إجماع صهيوني داخلي على "تجديد الصهيونية" وإعطائها المنشطات التي تساعدها على تحقيق أهدافها إلى أقصى الحدود الممكنة، هذه الدلائل التي تقول "لا" كبيرة لكل شيء يمكن أن يشي بأن إسرائيل دولة عادية، يمكنها التطور بشكل طبيعي، كما بقية دول ومجتمعات العالم!

أما محاولة التفريق بين الحركة الصهيونية باعتبارها مجموعة أفكار ومعتقدات رجعية فاشية غير قابلة للتطور، وبين الدولة الإسرائيلية القائمة على الانقسام الطبقي الأفقي. الذي يخضع لقوانين تطور المجتمعات الرأسمالية، كما تدعي بعض الأحزاب والفصائل اليسارية، "فهو الخداع والتضليل بعينه.. لأن ما يسمى بالمجتمع الإسرائيلي لا يملك مقومات المجتمع، أي التشكيلة الاجتماعية الطبقية التقليدية، لأنه عبارة عن ثكنة حشدت بها عناصر خليط من مختلف مجتمعات العالم لأداء وظيفة عسكرية معينة. قهر الشعب العربي، وخلق الانقسام في المجتمعات على صعيد العالم، وضرب الإنسانية وإحلال المفاهيم الرجعية محلها. إنها وظيفة رجعية لضرب المفاهيم التقدمية في العالم، وليس في بلادنا فقط. فبالنسبة لنا تقوم إسرائيل بوظيفة طبقية لمنع مسار تطورنا الطبيعي نحو التحرر والوحدة وبناء النظام التقدمي في بلادنا، بغية

استغلال خبراتنا وإبقاءنا في وضع متخلف. ومن يمثل هذه الوظيفة لا يمكن أن يكون مجتمعاً ديمقراطياً، لذا فإن أي فهم يسود في بلادنا العربية لدى بعض القوى السياسية حول إمكانية التطور الديمقراطي للثكنة الصهيونية يشكل تضليلاً فعلياً للجماهير. إن الأحلام والأوهام وحدها هي التي ترفع بعض العناصر والقوى السياسية للاعتقاد بإمكانية التطور الطبيعي لإسرائيل. ولو لم تكن هذه أوهام لما وجدنا إسرائيل تحتل لبنان وتحاصر عاصمته بيروت، وتبطش بسكانها بكل وحشية القرون الوسطى وبربريتها!

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية هو في حقيقته وجوهره صراع بيننا وبين الإمبريالية. فهو صراع عربي – إمبريالي، وليس صراعاً عربياً – صهيونياً، لأن إسرائيل ما هي سوى أداة صغيرة تقوم بوظيفة إمبريالية في بلادنا، ليس أكثر![١٢]

ولكن من أين استمدت الصهيونية فكرها العنصري وأهدافها التوسعية، وهل في ادعائها الأخذ بمبادئ "العلمانية" شيء من الحقيقة التي يمكن البناء عليها في المحاكمة الموضوعية؟ يجيب الأخ أبو خالد على هذا التساؤل بالتالي: "رغم ادعاءات الحركة الصهيونية بأنها حركة "علمانية" لا دينية إلا أن هذه الحركة استمدت من التوراة والتلمود كل مكونات دعوتها السياسية والإيديولوجية، وأفكارها الرئيسية لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين. وحديث نتانياهو (رئيس الوزراء الصهيوني) عن إعادة الاعتبار للصهيونية، وطرحه لنفسه "مُجدِّداً" لها لا يعني أكثر من إعادة الاعتبار لتلك المقولات التوراتية والتلمودية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية منذ البداية لتشكل رأياً عاماً، بين اليهود، مؤيداً لمشروعها في فلسطين، المنسجم مع تطلعات الاستعمار للسيطرة على

المنطقة العربية. والحفاظ على تجزئتها وتخلفها وتبعيتها بواسطة زرع جسم عميل للغرب، وغريب عن المنطقة في قلبها (فلسطين).

إن الصهيونية، كما يقول د. إسرائيل شاحاك في كتابه "التاريخ اليهودي.. الدين اليهودي" في ظاهرها علمانية، ولكن لا بد لفهمها من دراسة الأحكام والفرائض التلمودية التي تنظم علاقة اليهود بغير اليهود، ولا يمكن فهم السياسة الإسرائيلية ولا سياسات يهود الشتات من دون معرفة هذه الفرائض والأحكام التي لها تأثير في كل ذلك.

ويضيف شاحاك: "إن فكرة إسرائيل دولة يهودية كانت ذات أهمية قصوى للسياسيين الإسرائيليين منذ بداية ظهور الدولة، وقد غرس هذا في أذهان السكان اليهود بكل الطرق الممكنة. وكان شُرِّع في العام ١٩٨٥ قانون ينص على أنه لا يجوز لأي حزب معارضة اسم الدولة اليهودية أو اقتراح تغييره بواسطة العملية الديمقراطية، وحينئذ لا يحق له أن يشارك في انتخابات الكنيست". وقد صدر هذا القانون عندما ظهرت في أوائل الثمانينات أقلية يهودية تعارض مفهوم "الدولة اليهودية".

إن هذا المبدأ يعني طبقاً للتعريف الرسمي "الدولة اليهودية" إنها دولة فقط للأشخاص الذين هم يهود، بغض النظر عن أماكن وجودهم، وهي لهم وحدهم.

إن حرص الصهيونية على هذا المبدأ يعني:

- فتح الباب واسعاً أمام استمرار عمليات تهويد فلسطين بواسطة مزيد من الهجرة اليهودية إليها، والاستيطان فيها.
- اعتبار الفلسطيني المقيم على أرضه المغتصبة غريباً عنها،

وفي ذلك أيضاً دعوة صريحة مستمرة لطرده وتهجيره منها، وفي أحسن الأحوال التعامل معه كغريب وعبد لليهودي صاحب الأرض والدولة والمالك الشرعي لها (١١).

- الحفاظ على الثالوث المقدس للتوراة الذي يجعل الدين اليهودي مزيجاً متكاملاً من "الأرض والشعب ويهود"، فيصبح أي تنازل مهما كان بسيطاً عن مكونات هذا الثالوث تنازلاً وتفريطاً بالدين اليهودي وبالتوراة. فالتنازل عن أي جزء من الأرض هو في هذه الحالة تنازل عما يسمى "الشعب اليهودي" وعن دولته وعن دينه، وعن "قوميته" المزعومة أيضاً.

عسكرة المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. فبناء الأداة العسكرية رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته، وفي العقيدة الأمنية الصهيونية كان للأداة العسكرية دور مزدوج، وهو حماية الاستيطان اليهود في فلسطين وتوسيع رقعته، ولعب دور مركزي فيما بعد خارج فلسطين، في إطار ما سيوكل إليها من مهام في المشروع الإمبريالي - الصهيوني على صعيد المنطقة. ولقد كان لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان في العام ١٩٦٧ أثراً كبيراً في بعث جديد ونوعي لفكرة "الدولة اليهودية" أدى إلى تعميق هذا المفهوم الصهيوني المعتمد على القوة والاستيطان لدى الغالبية الكبرى من التجمع الصهيوني"(١٢).

التوراة، ركيزة الفكر الصهيوني

ولأن التوراة تشكل ركيزة للفكر الصهيوني، كان من الطبيعي أن يتم "حرمان أي حاكم غير يهودي من أن يحكم في "أرض إسرائيل" كما يقول د. إسرائيل شاحاك، وبالتالي فإنه "لا يمكن أن

يكون للفلسطينيين سلطة ذات استقلال رمزي، ومن غير الممكن ما دامت إسرائيل دولة يهودية، أن تعطي استقلالاً شكلياً لغير اليهود ضمن أرض إسرائيل لأسباب سياسية لأنها دولة "خصوصية". ولهذا فإن هذا الكيان يواجه خيار أن يصبح "غيتو حربياً أو إسبارطة يهودية يساندها العمال العرب كعبيد"(١٤).

وعلى هذه القاعدة تنتفي التباينات الحقيقية بين الأحزاب الصهيونية التي شكلت الرافعة التاريخية لتأسيس الكيان منذ بدايات القرن، إذ تعود بمجملها إلى الفكر الصهيوني ومنابعه "المعبّر عنها في كل القوانين الصهيونية والبرامج التربوية والثقافية والإعلامية، وفي برامج الأحزاب الصهيونية وأفكارها وسياساتها. ويمكن القول، ببساطة شديدة، أن المنابع التوراتية التلمودية، للصهيونية متحكمة بالكامل بالوعي الصهيوني الجماعي في كيان العدو، وهي أقدر من غيرها على تقديم تفسير منطقي وصحيح للحركة السياسية الداخلية للصهيونية، ولنتائج الانتخابات الصهيونية (أيار (مايو) ١٩٩٦)، التي عبر فيها الرأي العام الصهيوني بأغلبية مهمة عن انحيازه للإيديولوجية الصهيونية.

ويجب ألا تنطلي علينا خديعة انقسام المجتمع الصهيوني عامودياً بين مؤيدين "للسلام" المزعوم ورافضين له. فهذا الانقسام ليس حاصل أبداً على صعيد الولاء للفكر الصهيوني و"للدولة اليهودية" بمفهومها التوراتي الصهيوني، وليس حاصلاً حول النظرة للعرب والفلسطينيين. إنه فقط انقسام حول التكتيك ووسائل تحقيق البرنامج الصهيوني الاستراتيجي، وحول مراحل تحقيق هذا البرنامج"(١٥).

لقد كان واضحاً منذ البداية أن القاسم المشترك للتنظيمات

السياسية الصهيونية هو الإيديولوجية الصهيونية فكراً وممارسة، وهذه التنظيمات الممثلة بالحركات "العمالية" واليمينية والدينية هي الفاعلة داخل الكيان الصهيوني، أما التنظيمات السياسية غير الصهيونية فبعيدة عن التأثير في مسار الحركة السياسية، وغير مقدر لها أن تلعب أي دور في المدى المنظور.

وخلال الحقبة الماضية من مسيرة الكيان الصهيوني، كانت التنظيمات السياسية الصهيونية موحدة في سائر الاعتداءات والحروب التي شنها جيش الاحتلال على الأمة العربية، وظهر ذلك جلياً أثناء العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف عام ١٩٧٠، وخلال العدوان على لبنان ١٩٨٧ والاجتياح عام ١٩٨٢. كما توحدت حول قرارات ضم الجولان، وضم القدس، واستيطان الأراضي العربية، وحث يهود العالم على الهجرة إلى الكيان الصهيوني، وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

أما خلافات هذه البنى السياسية فتمحورت حول المنافسة على حصة كل حزب في مقاعد الكنيست الصهيونية، وكيفية توزيع الحقائب الوزارية، واقتسام الموازنة ومسائل أخرى داخلية. وهنا تستوقف المرء محطتان هامتان كان لهما أثراً كبيراً في تغيير كثير من الأمور، سواء فيما يتعلق بطبيعة هذا التجمع، أو فيما يتصل بإشكالية قضية الهوية داخل هذا الكيان. إذ يعتبر يعقوب تلمان في كتابه "حرب الأيام الستة من المنظور التاريخي" أن حرب ١٩٦٧ كانت "بمنزلة الخط الفاصل في ذلك التاريخ القصير في عمر دولة إسرائيل، ليس فقط من وجهة نظر تاريخ الدولة والأيديولوجية الصهيونية، بل أيضاً بالنسبة لمغزاها بالنسبة لليهود في العالم"، ثم

نشبت حرب ١٩٧٣، بعد ذلك بست سنوات، ووضعت حداً لشعور العظمة، والإحساس بالقوة الوهمية الصهيونية التي لا تقهر.

أما أهم المتغيرات التي أحدثتها هاتان الحربان فيما يتصل بإشكالية الهوية من منظور الثقافة السياسية في الكيان الصهيوني، كما رآها د. رشاد عبد الله الشامي في كتابه "إشكالية الهوية في إسرائيل"، فكانت:

- شيوع الإحساس العام، بأن هذا الانتصار تم بمساعدة الإرادة السماوية التي ساندت اليهود الإسرائيليين في حربهم ضد العرب (العماليق)، وأنه من قبيل المعجزة الإلهية. وقد تبنى هذا التفسير كل الجمهور المتدين وقطاعات عريضة من "العلمانيين"، وبصفة خاصة من بين "الصباريم" (اليهود من مواليد فلسطين) الذين شاركوا في الحرب وانفعلوا بمشهد رفاقهم لدى بكائهم أمام "حائط المبكى" بعد احتلال القدس.

- شكل شيوع الإحساس العام بتفسير انتصار حرب ١٩٦٧ كمعجزة إلهية، بداية لظاهرة جديدة طفت على سطح الحياة السياسية في "إسرائيل"، وهي ظاهرة استخدام المبررات الدينية، وبروز نزعة دينية من نوع معين، وهي الدينية القومية أو القومية الدينية، وبالرغم من أن العنصر الديني كان موجوداً منذ بداية الصهيونية وبشكل دائم، إلا أن اللافت للنظر، هو أنه فيما بعد حرب ١٩٦٧، أصبح هناك استخدام للميثولوجيا اليهودية من أجل تبرير المواقف السياسية البراغماتية، وبدأ الزعماء "العلمانيون" في استخدام الرموز الدينية والأفكار الدينية الغيبية، على اعتبار أن الشخص الذي يستخدم التبريرات الدينية ينظر إلى نفسه كيهودي أكثر..

- وبالفعل، فإن ما بعد حرب ١٩٦٧، كان لحظة تاريخية مناسبة لتصاعد الدعوات باتجاه السيطرة على "أرض إسرائيل الكبرى"، وظهور الأضرحة والخلاص المسيحي، والوعد الإلهي، وفتاوى الاستيطان، وفتاوى قتل العرب الفلسطينيين أبناء عماليق الذين أمر الرب بإبادتهم، حيث خرجت كل هذه الأشياء فجأة من بين صفحات التوراة ولم تعد تتردد في الصلوات فحسب، بل أصبحت محل تنفيذ.

- ... اعتبار الصراع مع العرب غير قابل للحل، لأن العداء العربي لن يتوقف تجاه "إسرائيل". وقد بدأت قطاعات واسعة تنظر إلى الدولة باعتبارها الوريثة لليهودي المكروه والمضطهد، ورفعت شعار "عيسو يكره يعقوب".

- انكشاف صعوبات، وتخبطات اليهودية "العلمانية" بعنصريها: حركة العمل الإسرائيلية الممثلة للصهيونية الاشتراكية"، والتي كانت العنصر الرئيس في قيادة الحركة الصهيونية والدولة الصهيونية "الليبرالية". وهو ما أعاد ترتيب الأولويات اليهودية الإسرائيلية والصهيونية. حيث تغلغلت داخل هذه الحركة نبوءة "أرض إسرائيل الكبرى"، وأصبحت (الحركة) عنصراً ينساق وراء التطورات والأحداث إلى أن حدث "الانقلاب السياسي" الأول (١٩٧٧) الذي نقل دفة السلطة إلى اليمين الصهيوني المتطرف، ثم "الانقلاب السياسي" الثاني (١٩٩٦) الذي أعاد القيادة إلى اليمين المتحالف مع القوى القومية المتطرفة والقوى الدينية التي كشرت عن أنياب التطرف بصحبة هذه القوى اليمينية.

- ازدياد قوة التوجه "القومي" ذي الملامح المتطرفة بين الدوائر "العلمانية" والدينية، مما ساهم في حدوث مد واضح في قوة

اليمين الديني واليمين الصهيوني على حد سواء. وقد انتهجت هذه القوى المتطرفة سياسة تتميز بمزيد من التعصب والتطرف تجاه العرب عامة، وتجاه الفلسطينيين، بصفة خاصة، وأبدت استعدادها من خلال الغيرة على "أرض إسرائيل الكاملة" لاتخاذ جميع التدابير الممكنة (الطرد – الترحيل) لحل المشكلة الفلسطينية. ولم تعد "المناطق المحتلة" مجرد وسيلة من أجل الدفاع عن الدولة، وفق النظريات الأمنية، بل أصبحت، وفق هذه الأيديولوجية، هدفاً مقدساً وتحولت صيغة "الوعد الإلهي" إلى برنامج سياسي ملزم.

– ازدياد قوة التوجه المسيحاني في كل من اليهودية والصهيونية، وقد تجلى ذلك بظهور وازدياد نفوذ الحركات المتطرفة مثل "غوش إيمونيم" وسواها، وما تبعها من سيطرة المشاعر الدينية والصهيونية داخل دوائر كانت تعتبر نفسها من "العلمانيين" حتى ذلك الوقت. "لقد اعتبرت هذه الحركة أن انتصار ١٩٦٧ هو علامة على الخلاص الآخذ في الاقتراب، والتطلع إلى ما وراء "حائط المبكى" حيث خلاص "شعب إسرائيل"، وهو الشعب الذي اختاره الرب ليكون "شعباً مختاراً" و"شعباً يقيم بمفرده". وهكذا وضع رجال "غوش إيمونيم" أنفسهم، ووفقاً للنظرة الخاصة بهم، في بؤرة التاريخ اليهودي. ونظراً لأن اليهودية هي المغزى الرئيسي للعالم، ومجيء المسيح الخالص هو مفتاح التاريخ العالمي، فإنهم مسؤولون عن تنفيذ المسيرة الرئيسية للتاريخ العالمي. ومن بين السمات الإيديولوجية "لغوش إيمونيم" المقت والكراهية لكل من ليس يهودياً. وليس لديها في هذا الأمر، فرق جوهري في النظرة إلى سائر الأغيار. وهدف "غوش إيمونيم" هو إقامة إمبراطورية يهودية خاضعة لسلطان الشريعة، يستبعد فيها الأغيار على أيدي اليهود. ويرى البعض أن "غوش إيمونيم" أصبحت من هذه الناحية المعبر الأصيل عن

الصهيونية، بعد أن فقدت الأخيرة دواعي وجودها (!) وتحولت إلى مارد أعمى لعنفوان القوة. وتتحدث "غوش إيمونيم" عن الوهم الكامن في فكرة السلام "الإسرائيلي" - العربي، وعن الكراهية ذاتها كذريعة للحرب والتوسع"[١٦].

- حدوث تغيرات كبيرة في مواقف الصهيونية الدينية ولجوئها إلى الائتلاف مع أنصار فكر جابوتنسكي مما أضفى وزناً لاهوتياً على دعاوى "التصحيحيين" فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة.

وحسب يهوشان هركابي فإن "اليهودية التقليدية في السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ أخذت تغير من موقفها داخل "إسرائيل": فبدلاً من الاكتفاء بالتبعية، أخذت تطالب بدور قيادي، وتصر على أن تتبع السياسات الداخلية والخارجية من التشريعات الدينية. ومن ثم أصبحت القومية اليهودية "المناضلة" عاملاً مهماً للوصول إلى الهدف النهائي لليهودية، وهو الخلاص، وأصبحت العلاقة بين الدين والسياسة أكثر تألقاً، فالدين لخدمة السياسة القومية، والسياسة القومية لتنفيذ الوصايا الدينية"[١٧].

وتأسيساً على ذلك، جرى تشكيل ائتلافاً حاكماً في العام ١٩٩٦ مكوناً من اليمين العنصري، والأحزاب الدينية الصهيونية، المدعومة من القوى الدينية غير الحزبية، مثل "غوش إيمونيم" و"كاخ" وغيرها، الأمر الذي يزيد من اتجاهات التوسع الصهيونية للوصول إلى تحقيق "إسرائيل الكبرى" عن طريق الحروب وتنمية النزعة العدوانية المرتكزة إلى أصول دينية، ومحاولة فرض إرادة الكيان الصهيوني على الأمة العربية.

- ازدياد التوجه "الحريدي" (التشدد الديني في فرض أحكام الشريعة اليهودية) في الدين منذ بداية السبعينات، حيث زادت الثقة

الذاتية لدى هذا التيار وازدادت قوته بفضل المساعدة الكبيرة التي قدمها السياسيون له.

وعلى الضفة الأخرى من العالم، ضفة الغرب المسيحي، يبدو جلياً أن ثمة تياراً واسعاً بات يعمل في خدمة الصهيونية وأهدافها انطلاقاً من مقولات دينية "زائفة"، يمكن وصفها بالمسيحية المتصهينة، والتي بدأت على يد أتباع الحركات الإصلاحية في الكنيسة التي قادها كالفن ومارتن لوثر، والتي أطلق عليها اسم البروتستانت، وتفرعت عنها حركات وفرق دعت إلى اعتماد "العهد القديم" (التوراة)، مع "العهد الجديد" (الأناجيل) في صيغة "الكتاب المقدس"، وهو ما فتح الطريق للأدبيات اليهودية -خاصة "العهد القديم"- كي تنتشر في أوروبا، ونتج عن ذلك مدارس دينية وفلسفية وأدبية وفنية استفادت من النصوص العبرية، وهو أمر ساهم في تسويق فكر يهودي هيأ الأجواء لنشأة الحركة الصهيونية فيما بعد"[18].

وقد "ساهمت هذه الصهيونية المسيحية بوجود فكر صهيوني ذي ديباجة مسيحية يستند إلى عقيدة عودة المسيح المخلص في آخر الأيام ليحكم العالم هو والقديسون لمدة ألف عام يسود فيها العدل والسلام. ورافق شيوع هذه المعتقدات تبني التفسير الحرفي للعهد القديم..! الأمر الذي أدى إلى تقبل القصص الديني الذي يرد في الكتاب المقدس على أنه تاريخ فعلي"[19].

وفي سياق الاستخدام السياسي لهذه المزاعم لا بد من الإشارة إلى أن "الصهيونية قد نجحت في صهينة قطاع غير قليل من المسيحيين في العالم، بما يخدم مصالحها، ويسهم في التزوير التاريخي المشار إليه، وبما يضعف أمتنا في مواجهة الغزوة الصهيونية

التي ربطوها ببعد ديني توراتي، بالنسبة لبعض الطوائف المسيحية التي تتصهين في الغرب وفق مقولات مثل: ليس مسيحياً من لا يؤمن ب "إسرائيل" وقيام دولة "إسرائيل"، وعودة اليهود إليها، وأن القدس عاصمة أبدية لها بانتظار عودة المسيح... الخ. تلك المقولات المضللة والمزيفة التي يحاولون بها اللعب على الجانب الديني، والخلفية التي تحكم البعد المسيحي الذي جاء أصلاً نقيضاً لليهودية، وهو تزوير للتاريخ الإنساني يوظفونه في سياق برنامجهم، وبقولهم أن أمتنا أمة غازية، أي ليست الأمة التي أنتجت هذا البعد الحضاري، هم يجزئونها عبر التاريخ بالإشارة مثلاً إلى أن هناك ما هو خاص بمصر وليس له علاقة بالمشرق العربي... ببلاد الشام، بالعراق، والجزيرة، متجاهلين حقيقة كون هذه الأمة في موقعها الجغرافي الراهن هي دورة حضارية واحدة في وادي النيل والمغرب العربي وبلاد الشام والرافدين والخليج، والجانب العلمي، والاكتشافات الأثرية تثبت هذا، وزعمهم أن الحضارة العربية هي حضارة تركيبية، معددين من مرّ على بلادنا، يهدف إلى خلخلة الإنسان في بلادنا توطئة لتدجينه ليتناسب مع ما ينسجونه ويسمونه النظام الشرق أوسطي"[٢٠].

منذ أواسط الستينات، بدأت الكنيسة الكاثوليكية التي شكلت عبر التاريخ الحاجز الصلد أمام الطروحات التوراتية والتلمودية، رحلة تنازلات ما زالت متواصلة حتى الآن، أمام الصهيونية عندما "برأت" اليهود من دم السيد المسيح، وزعمت فيما بعد أنه "ابناً لليهودية" التي لا يمكن فصل تاريخها عن تاريخ المسيحية بأي شكل من الأشكال، لتصل إلى حد توجيه النقد لتراثها وتاريخها عندما أعلنت في وثيقتها الخاصة بما يسمى "المحرقة" أن المسيحيين

مسؤولون، ولو جزئياً، عن الاضطهاد الذي تعرض له اليهود على يد النازية، طالبة "الصفح والمغفرة" عن هذا السلوك الذي لن يتكرر أبداً. وجاء هذا الإعلان بالرغم من الحقائق الدامغة التي قدمها العديد من رجال الدين المسيحي، علاوة على الوثائق التاريخية، حول عدم مسؤولية الفاتيكان، وخاصة البابا بيوس الثاني عشر، عن أي اضطهاد تعرض له اليهود، إبان الحقبة النازية، لا بل تؤكد العديد من الوثائق أن الزعماء الصهاينة في لندن وأميركا هم الذين سهلوا قتل الملايين من اليهود.

ما بين العمل والليكود

ورغم الغبار الكثيف الذي أثاره منظّرو التسوية مع العدو، وخاصة بعد انطلاق مسيرة التسوية في مدريد (خريف العام ١٩٩١)، حول وجود معسكر سلام في الكيان الصهيوني وهو جاد في الوصول إلى "تسوية تاريخية" مع العرب، ومستعد للتنازل عن الأراضي المحتلة، إلا أن تجربة السنوات الماضية، أثبتت بما لا يقبل الشك، أن خلاف الأحزاب الصهيونية، حيال عملية التسوية، لا يطال إلا الوسائل التكتيكية التي يجب اتباعها للوصول إلى تحقيق حلم الصهيونية في إقامة "إسرائيل التوراتية"، وذلك بالرغم من عدم انسجام البنية الديمغرافية قومياً واجتماعياً في الكيان الصهيوني، والتي تضعف من قدراته دون أن تؤدي إلى انهياره. وتثبت تجربة الأعوام الأخيرة أن التجمع الصهيوني ينحو أكثر فأكثر باتجاه التطرف والتشدد والذي أفضى في إحدى تجلياته الهامة إلى اغتيال رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين على يد متطرف متشدد بذريعة تفريطه (رابين) بـ "أرض إسرائيل"!

"قد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة "تنازلات" أقدم عليها رابين تستدعي تخوينه وقتله على يد غلاة" الصهاينة.. فما هي:

لقد حقق رابين "إنجازات" لم يسبق لها مثيل في تاريخ الكيان الصهيوني، فقد تحقق اعتراف سلطة عرفات وعدد من الدول العربية بشرعية الكيان واحتلاله لمعظم الأراضي الفلسطينية، وكذلك الإقرار بدوره المركزي السياسي والاقتصادي والأمني في اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات تنفيذية إلى جانب اتفاق وادي عربة مع الحكومة الأردنية. كما جرى التركيز في كل من مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر عمان الاقتصادي، على الدور القيادي الإقليمي للكيان الصهيوني في المنطقة.

لقد تم إعادة تنظيم الوجود العسكري الصهيوني في قطاع غزة وبعض مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية التي شكلت قواعد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، لكونها باتت مكلفة ومرهقة لمعنويات وإمكانيات الجيش الصهيوني، لكنه تم الاحتفاظ فعلياً بحق السيطرة العسكرية والأمنية الصهيونية على معظم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ويجري عملياً "تهويد" القدس إضافة إلى توسيع نطاق الاستيطان الصهيوني في كل مناطق الضفة الغربية...

إن السلم الصهيوني المقترن بتحقيق النظام الشرق أوسطي، وكما أورده شمعون بيريس يتضمن تحقيق الأهداف المباشرة التالية:

١- توفير النفقات العسكرية والأمنية الصهيونية التي قدرت حسب تقارير البنك المركزي الصهيوني بنحو ربع الدخل في الكيان الصهيوني، حيث بلغت تكاليف غزو لبنان ١٩٨٢ أكثر من ٣,٥ ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دولار، وارتفعت الديون الخارجية في نهاية

الثمانينات إلى حوالي ٤٥ مليار دولار، وارتفعت نسبة التضخم بشكل هائل، الأمر الذي بات يهدد بانخفاض مستوى المعيشة وتدهور الاستقرار الداخلي.

٢- إنهاء المقاطعة العربية، وإقامة منطقة تجارة حرة مباشرة، والاستفادة من الأموال العربية في تمويل المشروعات المشتركة والسياحة، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة عبر البوابة الصهيونية.. فالعلاقات السياسية والاقتصادية ستكون مكملة لسياسة الردع العسكري والتفوق النووي. يقول بيريس: "من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود، وإغفال ما يجري في الأماكن البعيدة. فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاداً قابلة للدفاع... وبكلمات أخرى علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة!"[٢١].

أما حزب الليكود، الذي تسلم السلطة في الكيان الصهيوني في العام ١٩٧٧ لأول مرة، على يد زعيمه التاريخي مناحيم بيغن، مستفيداً من حالة الاستقطاب التي فرضت نفسها آنذاك، والمتمحورة حول خلافات بشأن تحديد هوية الدولة، تؤكد، بشكل واضح أزمة الشرعية السياسية التي يعيشها الكيان الصهيوني، وتعكس خيبة أمل هذا التجمع الذي عجز، حتى الآن، عن تحقيق الرؤية الشمولية التي ادعى تحقيقها لتكون مثلاً للعالم! هذا الحزب الذي يقود، وبالتحالف مع عدد من الأحزاب الصهيونية والحريدية، الكيان الصهيوني بخطاب وسلوك فاقع التطرف والعنصرية، فلا يكاد يختلف مع حزب العمل في الاستهدافات الصهيونية الأساسية إلا من حيث الشكل فقط، فزعيمه الحالي، رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو "يتصرف وكأن

الصراع العربي – الصهيوني مشكلة أمنية سبّبها العرب لكيانه. وقد دعا بيان حكومته (حزيران (يونيو) ١٩٩٦) إلى التخلي عن "الشروط المسبقة" لاستئناف المفاوضات مع العرب، وإلى استبدال شعار "الأرض مقابل السلام" "بالسلام مقابل السلام"، وعلى أساس أولوية الأمن الصهيوني، وإطلاق الاستيطان كحق تاريخي للصهاينة، فيما أعلنت حكومة الليكود رفضها تطبيق أي من قرارات الأمم المتحدة. ويرى نتانياهو استحالة تحقيق "السلام" بين "إسرائيل التي تشكل الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وبين أنظمة استبدادية" لأن ذلك يشجع هذه الأخيرة على "المطالبة بالمزيد". وعملياً يدعو نتانياهو إلى تغيير الأنظمة العربية القائمة، وإلى تمزيق وتفتيت "وتطييف" المنطقة باسم "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في الوقت الذي يسعى فيه إلى تأمين التفوق العسكري والنووي الصهيوني على العرب من أجل "تحقيق سلام قائم على الردع" وكل هذا يريده نتانياهو لمواصلة إقامة "مشروع إسرائيل الكبرى" والذي ينطلق من خلال دور قيادي مركزي للكيان في المنطقة.

ولا يختلف نتانياهو في هذا الهدف عن شمعون بيريس، الذي لم يعمل بدوره لكي تكون "الدولة الصهيونية" مجرد "دولة عادية"، بل كان يراها دولة قائدة ومتفوقة في المنطقة، ونادى بإعادة النظر في هوية ومستقبل المنطقة من خلال مشروعه المسمى "بالنظام الشرق أوسطي الجديد".

لقد سعى بيريس، من خلال بث الأوهام حول سلامه ونظامه الشرق أوسطي، إلى مزيد من تمزيق العرب، وإلى تفتيت هويتهم، وإلى إعادة بناء المنطقة على أسس شرق أوسطية يتاح فيها للكيان الصهيوني دور القيادة والزعامة. وهو ما كان يسميه بأن "إسرائيل

تواجه خياراً حاداً بين أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم وبين أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم واتساع السوق الذي تحت تصرفها"[٢٢].

ولعل أفضل دليل ملموس على عدم وجود تباينات جدية بين الحزبين الكبيرين في الكيان الصهيوني، هو تلك الوثيقة المشتركة التي تم التوصل إليها في أوائل العام ١٩٩٧ بين طاقمين من أعضاء الكنيست من الليكود برئاسة ميخائيل ايتان ومن حزب العمل برئاسة يوسي بيلين، الذي يعتبر من أبرز رموز ما يسمى بجناح الحمائم في الحزب، حيث اتفق الطرفان، في هذه الوثيقة المشتركة على:

١- رفض إقامة دولة فلسطينية، وفي حال قيام كيان فلسطيني يجب أن يكون منزوع السيادة والسلاح.

٢- القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة "إسرائيل" والليكود يعتبرها القدس الكبرى.

٣- عدم إزالة المستوطنات وضم الكتل الكبيرة منها إلى "إسرائيل".

٤- السيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية.

٥- رفض حق العودة للفلسطينيين.

٦- سيطرة إسرائيلية كاملة مطلقة على الأمن[٢٣].

وهكذا، فإن "للسلام الصهيوني "مضامين بعيدة المدى" تحددها الاستراتيجية السياسية الصهيونية، ومفهوم "الأمن القومي المطلق" للدولة الصهيونية، الذي تطور "من حدود يمكن الدفاع عنها... والاستيلاء على الأراضي العربية إلى مفهوم السيطرة الكيفية

والاستراتيجية من خلال اتفاقيات سلام سياسية مع الدول العربية وتجريدها من سلاحها الاستراتيجي وضمان التفوق العسكري الصهيوني".

إن المطالب الإقليمية الصهيونية هي مزيج من مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودينية تستهدف إحداث تغيير استراتيجي شامل في المنطقة، وإلا فإن معاهدات "السلام" مع العرب لا قيمة لها وغير ذات جدوى. بدون هذا التغيير الاستراتيجي لا يمكن تحقيق "السلام" الصهيوني الذي هو "الوجه الآخر لفكرة الأمن القومي للدولة الصهيونية" الذي يجري طرحه في المفاوضات، حيث يطالب العدو "بالأمن المطلق"، "وليس هناك أمن مطلق بدون "نصر مطلق" تكون عناصره:

١- ضمان التفوق العسكري الصهيوني.

٢- تحقيق الاعتراف العربي، ليس بالدولة الصهيونية سياسياً فحسب، بل بالاندماج الإقليمي للدولة الصهيونية في "الشرق الأوسط" وتغيير الانتماء القومي العربي.

٣- إقامة سوق "مشتركة" مفتوحة بين العرب والكيان الصهيوني.

٤- هيمنة الإرادة والقرار الصهيوني على المنطقة.

إن الاندماج الصهيوني في المنطقة لا يعني الذوبان (كما يتوهم البعض)، بل إنه اندماج يتيح التحكم والتأثير من الطرف القوي بالطرف الضعيف، "فالتطبيع بالمفهوم الصهيوني يعني تغييراً جذرياً تجاه الدولة الصهيونية، وفي العقلية العربية، وفي نمط الحياة العربية"[٢٤].

هوامش الفصل الأول

(1) أبو خالد العملة، "أوسلو" محطة لتهويد فلسطين، ص٢٢.

(2) المصدر السابق ص٢٣.

(3) المصدر نفسه ص٢٤.

(4) "القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني"، سلسلة الدراسات رقم ٣٤ الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني اللبنانية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى – بيروت ١٩٧٣، ص٥٩.

(5) د. إسرائيل شاحاك، "التاريخ اليهودي المكشوف والمستور"، ترجمة عبد الكريم محموض، دار البعث ١٩٩٦، ص١٤٠.

(6) محمد حسنين هيكل، "حرب الخليج.. أوهام القوة والنصر"، مؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص٧٣.

(7) أبو خالد العملة، مقابلة مع صحيفة "المجد" الأردنية، ٣٠ أيار (مايو) ١٩٩٤.

(8) فؤاد نهرا، مجلة "معلومات دولية" العدد ٥٤، ص١٥٠.

(9) أبو خالد العملة، مقابلة مع مجلة "الشاهد" العدد ١٥١، آذار (مارس) ١٩٩٨.

(10) أبو خالد العملة، مجلة "فتح"، ٩ أيار (مايو) ١٩٩٤.

(11) مقابلة مطولة مع أبو خالد العملة صدرت في كتيب، هاشم علي محسن، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٢.

(12) المصدر السابق.

(13) أبو خالد العملة، "نتانياهو – سلام القوة والإحصاع، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٠-٢١-٢٢.

(14) د. إسرائيل شاحاك، مصدر سبق ذكره.

(15) أبو خالد العملة، نتانياهو، سبق ذكره، ص٢٦-٢٧.

(16) بوعز عفرون، "الحساب القومي"، ص٢٨٤-٢٨٨.

(17) يهوشافط هركابي، "ساعة إسرائيل المصيرية"، ص ١٧٤.

---

[١٨] د. أسعد السحمراني، "من اليهودية إلى الصهيونية"، ص ١٩٥.

[١٩] عبد الوهاب المسيري، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، م.س، ص ٢٣٧.

[٢] أبو خالد العملة، مجلة "فتح"، العدد ٣٤١، ٢٧ أيار (مايو) ١٩٩٥.

[٢١] أبو خالد العملة، "رابين القاتل والقتيل"، صحيفة "المجد" الأردنية، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥.

[٢٢] أبو خالد العملة، "الحكم الذاتي هدنة مؤقتة"، "السفير" البيروتية، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦.

[٢٣] وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧.

[٢٤] أبو خالد العملة، "نتانياهو"، سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

الفصل الثاني

الإيديولوجيا
وحرب طواحين الهواء

الخط السياسي
ووضوح العنوان

إذا كانت هكذا السياسة فإنه يشرفني ألا "أكون سياسياً" هذا ما قاله محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق، الذي أعلن استقالته في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ قبل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بيوم واحد، بعد أن لمس حجم التنازلات الهائل الذي قدمه السادات للكيان الصهيوني.

فالسياسة لم تكن في أي يوم من الأيام تعني الخضوع المطلق لموازين القوى القائمة والاستسلام لما تعكسه هذه الموازين من مفاعيل على أرض الواقع. وإذا كان لمواصفات السياسي وقدرته على التفاوض والمناورة واستغلال الثغرات أهمية معينة في ممارسة الفعل السياسي، فإن امتلاك شروط القوة يعد العامل الحاسم في الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الممارسة.

على قاعدة هذا الفهم يمكن محاكمة مفهوم التسوية الذي ساد في الساحة الفلسطينية منذ أوائل السبعينات وتكرس في برنامج

منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الثانية عشر عام ١٩٧٤ على خلفية نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

في رؤيته لهذه المسألة يقول أبو خالد العملة: ".. لو كانت قاعدة الاستسلام للواقع صحيحة، لما قامت ثورة في التاريخ، ولما ناضل المناضلون على امتداد السنين،والأمثلة كثيرة على هذه الحقيقة. لقد قامت ثورات التاريخ وموازين القوى مختلة لصالح الأعداء، ومن هذه الثورات ما انتصر ومنها من لم ينتصر ولكنه أسس الانتصارات لاحقة.

.. إن مدرسة الاستسلام للواقع هي مدرسة المنحرفين وخونة الشعب والشهداء والوطن.. وهؤلاء يريدون صياغة مستقبل أجيالنا قيماً وتفكيراً ونمط حياة، على غير ما تتمناه الأجيال.. لذا نجد أنفسنا في مواجهة تحديات على كل المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، بل والحضارية. لذا ندعو للتمسك بالقيم والمبادئ وبفلسطين. ندعو للتمسك بانتمائنا القومي، وبقيم حضارتنا، وبأن من حق هذه الأمة أن تكون حرة وأن تتوحد. عندما نقول هذا يخرج علينا أدعياء الواقعية ليتهموننا بالمغامرة وعدم القدرة على فهم التغيرات والتبدلات في العالم، ويصفون التمسك بالثوابت وبفلسطين وبكلمة التحرير بالشعاراتية والماضوية ويطالبوننا، بالتالي، أن نخرج من جلدنا حتى نكون واقعيين (!!)

– هل الاستخلاص النظري لمقولة الصراع التناحري مع هذا المشروع الصهيوني، هذه الثكنة المتقدمة في بلادنا، أمر غير صحيح؟

– هل أن مقولة صراعنا مع هذا المشروع هو صراع وجود وليس صراع حدود غير صحيحة؟

- هل إن مقولة تحرير فلسطين مهمة وطنية وقومية ودينية وإنسانية غير صحيحة؟

هل إن مقولة معسكر أعدائنا هم الإمبريالية والصهيونية والرجعية غير صحيحة، وهل مقولة حرب الشعب طويلة الأمد غير صحيحة؟ وهل غير صحيح القول إن زرع هذا الكيان في منطقتنا هو مصلحة استعمارية قديمة جديدة لقطع الطريق على وحدة هذه الأمة وتقدمها وتطورها ليسهل على الأعداء نهبها والاستفادة من موقعها الاستراتيجي؟"[١].

وفي مجال تقييم تجربة المسار الفلسطيني الذي قاد إلى نهج الانحراف والتنازل والاستسلام، يرى الأخ أبو خالد أن "من أبرز الظواهر الخطيرة في مسارنا السابق والتي أسهمت فيما وصلنا إليه هو التراجع سياسياً عن الهدف الاستراتيجي .. بمعنى تغييب الموقف والخط السياسي الواضح.

والخط السياسي الواضح - مهما كانت الصعوبات والتعقيدات والزمن لإنجازه - تنبع أهميته من كونه يظل سلاحاً هاماً لأية حركة سياسية في قدرتها على الاستقطاب والتراكم باتجاه هذا الهدف.

إن أية ذبذبة حول هذا الهدف الاستراتيجي تضرب مصداقية هذه الحركة السياسية وقدرتها على استقطاب الجماهير حولها، ولدى أصدقائها، ومن ثم تبدأ بالتكيف، أمام الصعوبات، خروجاً عن خطها السياسي وأهدافها تارة باسم التكتيك وأخرى باسم المرونة والعقلانية..! و تكون في حقيقة الأمر قد خرجت عن نهجها وعن خطها وأهدافها.

من هنا، وحتى نبني تنظيماً سياسياً صحيحاً لابد من وضوح الخط السياسي بحيث لا يكون فيه لبساً ولا غموضاً، وبحيث توضع تكتيكاته في كل مرحلة بما ينسجم مع هذا الهدف الاستراتيجي.

إذا كان الخط السياسي واضحاً فإن هذا الموضوع ينعكس بالتأكيد على البنية التنظيمية وعلاقاتها داخلياً وخارجياً، ويكون لديها وعياً سليماً لمواجهة المتغيرات، ومواجهة الأعداء، ومواجهة التعارضات مع بعض أصدقائها دون سقوط أو انحراف، ودون مواقف عدائية مع الأصدقاء، ترى الأمور بحجمها وتستنبط، بالتالي، المهام المناسبة والتي تجيب على طبيعة المرحلة لأن غياب الموقف السياسي الواضح، والعلاقات التنظيمية الواضحة، يؤدي إلى التمحور والتكتل والتشرذم في الحركة السياسية، وهذا ما لا نريده."[٢]

وحتى يمكن تفهم جذور نهج التسوية لابد من إيضاح أسسه الفكرية السياسية التي تقلص الصراع مع العدو وتختزله بأهداف جزئية تكتيكية تحل محل الكفاح والنضال الطويل الأمد ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. يقول أبو خالد العملة في هذا الصدد: "لقد انطلقت الثورة من أجل تحرير فلسطين وفي ١٩٦٨/٧/١٧ جرى وضع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي شكل قاسماً مشتركاً لتحديد أهداف النضال وطرق خوضه وذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في ١٩٦٨/٧/١٠، في أعقاب معركة الكرامة، التي دفعت دماً حاراً في شرايين أبناء شعبنا وأمتنا.

ولكن أحد أهم الجوانب في الميثاق الوطني، في أنه جاء بعد نكسة حزيران ليؤكد على الثوابت الأساسية للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وعلى رغم أنه جاء بعد "الميثاق القومي" إلا أنه لم يقل

بالنضال القطري، ولم يقل أن قضية مقارعة الإمبريالية والصهاينة هي مسؤولية الفلسطينيين وحدهم، ولم يقل بالتسوية.

شكل الميثاق الناظم الكفاحي الأهم في المسيرة النضالية لشعبنا، ورغم الأصوات اليائسة والمحبطة التي ظهرت عقب مجازر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، فإنه كان على التسوويين انتظار حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ لإطلاق برنامجهم في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني عام ١٩٧٤ تحت اسم البرنامج المرحلي.

وفي تسويغ إطلاق هذا البرنامج في حينه، قيل، ما معناه: أن البرنامج يأتي للتعاطي مع المتغيرات التي أفرزتها حرب تشرين (١) والمنتظر أن توظف نتائج الحرب في تصعيد وتائر النضال. وبالطبع فإنه لا يمكن إغفال الظروف التي رافقت سوق مثل هذا التسويغ، وهي الظروف المتعلقة بالحديث عن تحريك عملية التسوية في ظل الموازين التي أفرزتها نتائج الحرب.

لقد عنى ذلك خللاً عميقاً في التعاطي مع نتائج تشرين، جرى استغلاله من القيادة الجاهزة مسبقاً لإفراز برنامجها الخاص بالتسوية، منطلقة من ضرورة تأييد دورها في هذه العملية ومدفوعة بالخشية من أن يفوتها حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المفترضة، فكان البرنامج المرحلي.

في هذه المسألة يعمد الكثيرون إلى مناقشة المرحلية كتكتيك، ويمضون في الحديث عن كونه ضرورة لازمة، تفرضها تطورات المسيرة النضالية، ومع تأجيل الخوض في محاججة مع هذا المنطق، فإن "المرحلية" عنت في حالتنا إقراراً فلسطينياً بمشروعية الوجود الصهيوني على الجزء الأكبر من فلسطين، ولا يمكن لأي من العبارات أن تخفي هذه الحقيقة فبمجرد القبول بالدويلة المسخ جرى تسجيل

كسب لصالح العدو، ولن يعود نافعاً القول "بسلطة وطنية مقاتلة" يكون إنجازها مرحلة على طريق تقويض الوجود الصهيوني، ذلك أن هذا القول عدا عن أنه يفقد الرؤية الدقيقة لموازين القوى، فقد أوجد شرخاً في وحدة الشعب العربي الفلسطيني، وجزأ قضيته ونضاله ووحدة أرضه، وأشاع أجواء الإحباط، مدخلاً قطاعات واسعة من أبناء شعبنا في دوائر وهم لا متناهية، عندما حل في وقت لاحق محل تحرير الأرض، محاولة كسبها بالمفاوضات.

وعلى البرنامج المرحلي، تأسست سلسلة التنازلات اللاحقة، ففي عام ١٩٧٧، غابت عن البيان السياسي للمجلس الوطني النقطة المتعلقة برفض المفاوضات مع العدو، ثم استمر حذف الثوابت الوطنية واحداً تلو الآخر وصولاً إلى الاستثمار السياسي للانتفاضة، ثم التذرع مجدداً بمعطيات الواقع، الذي يحقق فيه العدو تقدماً مقابل التنازلات وصولاً إلى أوسلو.

ومن الثابت أن اتباع النهج الذي أوصل إلى أوسلو، قد راكم في الطريق مجموعة من النتائج المتحصلة عن النهج ذاته، والتي استخدمت لتسويغ الإقدام على اقتراف الكارثة في وقت لاحق ومن أهم النتائج المشار إليها:

- لقد أفقد هذا المسلك المنظمة، دعم والتفاف الجماهير العربية حولها وانخراطها في معركة تحرير فلسطين.

- قدم مكتسبات مجانية للعدو دون الحصول على أية مكتسبات ملموسة.

- جرى الابتعاد عن الشكل الأمثل للنضال ضد العدو (الكفاح المسلح) لصالح أشكال من التحركات السياسية التي جاءت بنتائج

كارثية.

- انعكس بصورة سلبية حادة على مؤسسات المنظمة وهياكلها التي لم تعد تعبيراً عن حركة تحرر.

- جزأ وحدة ونضال شعبنا مسقطاً من الحساب جزءاً كبيراً من الأرض والشعب.

- أدخل قطاعات واسعة في دوائر الوهم، فجلست تنتظر دولتها الموعودة على أطباق تقدم في مائدة المفاوضات.

ومن السهل استخلاص أن كلاً من هذه النتائج، جاءت لتكون إسهاما في رفد تطور نهج اختار منذ البداية التنازل والاستسلام.

يذكر المناضل نلسون مانديلا عاملين أديا إلى انتصار حركته في جنوب إفريقيا ضد نظام التمييز العنصري وهما: التمسك بأهداف النضال، وعدم التنازل عنها، وكسب تأييد الرأي العام العالمي. وبنظرة واحدة يمكن اكتشف بعد الشقة بين هذين العاملين، وبين ما يتحفنا به بعض منظري الواقعية الاستسلامية، حول أهمية التنازل عن الأهداف الأساسية للنضال أو السخرية منها كونها بعيدة التحقق.[٣]"

المرحلية وشروطها

ورغم ذلك، فإن ثمة مرحلة في النضال الوطني التحرري، اتبعتها العديد من حركات التحرر في العالم، وشكلت محطات مفصلية وهامة على طريق الانعتاق والتحرر الناجز، ولكن ما هي شروط هذه المرحلية وسماتها؟ يقول الأخ أبو خالد: "ليس هناك شك

في أن المرحلية الثورية، مسألة ليست خاطئة، ولكن المرحلية كما حصلت في الساحة الفلسطينية، وكما نظر لها بعض اليسار، مثلت نزعة انتهازية، فنحن لا نعتقد أنها بالفعل تمثل مرحلية ثورية، فالمرحلية التي وضعت استناداً لحرب تشرين ونتائجها التي خاضها السادات من أجل التضليل وتمرير الخيانة القومية، من موقع تأمين مصالح البرجوازية المصرية، وكذلك الوضع الفلسطيني، فقد كانت هناك أوهام قاتلة لدى الكثير من القوى السياسية في المنطقة وفي الساحة الفلسطينية، ومؤدى هذه الأوهام يتمثل في التعويل على إمكانية إنجاز أهداف فلسطينية وطنية معينة!

إن هذا الموضوع بحاجة لحديث مفصل مطول، ولكن الخلل القاتل لدى أصحاب هذه الأوهام يتمثل في خطأ نظرتهم لطبيعة الكيان الصهيوني، تمثيلاً يعكس نفسه على رؤيتهم السياسية، أما نحن فليس عندنا أوهام اطلاقاً، ولا نرى أية إمكانية لإنجاز شيء وطني في فلسطين قبل أن يقوم وضع ثوري حول فلسطين، أنا ليس عندي أوهام بأية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

إن نظرة سريعة للخريطة العربية السياسية، كما هي اليوم، تؤكد لكل ذي عينين، وكل مخلص للشعب وملتزم بالثورة، أننا لسنا في مرحلة يمكننا معها إنجاز أهداف تحررية. بصراحة، أننا في مرحلة دفاع استراتيجي، وأقصى ما يمكن أن ننجزه هو استنهاض قوى أمتنا العربية من خلال استمرارنا في مواجهة المخططات (البرامج) الإمبريالية – الصهيونية المختلفة انطلاقاً من قاعدة التصدي لها والتوازن معها وصولاً إلى إلحاق الهزيمة بها في نهاية المطاف، وهذه معركة طويلة، وليست معركة سنة و سنتين أو خمس سنوات، إنها معركة طويلة وعلينا أن نخوضها بصبر وثبات.

وإذا طلب مني أن أكون مرناً، وأن أمارس تكتيكاً، بخصوص قضية الدولة الفلسطينية فلن أفعل أكثر من أن اعتبر شعار الدولة الفلسطينية شعاراً دبلوماسياً غير قابل للتطبيق، حلال هذه المرحلة، ولكن طرح هذا الشعار لا يمكن أن يخدم قضية الثورة إذا نظرنا من منظار مضامينه التي انطرحت، والتي جعلته استراتيجياً، بدلاً من أن يكون مجرد شعار وموقف تكتيكي. فقد اتخذ منه البعض شعاراً للتنظير لتآخي قوميتين: قومية عربية وأخرى صهيونية، وعلى قاعدة هذا التآخي والاعتراف المتبادل تقوم دولتان: دولة إسرائيل ودولة فلسطينية، وبفضل قيام الدولتين تسود الديمقراطية والتطور الديمقراطي ونحرر فلسطين ونبلغ الاشتراكية، هذه الرؤية لا تعدو عن كونها مجموعة أوهام وأحابيل لا يمكن أن تؤدي لغير تضليل الجماهير وإشاعة حالة الاسترخاء بين أوساطها.

هناك الكثير من المفاهيم فيها خلط حقيقة، ودعني أقول هي تعبير عن الارتباك الجاري في صفوف حركة التحرر الوطني العربية، ونحن بطبيعة الحال جزء منها، ويصيبنا ما يصيبها سواء تعلق الأمر بالارتباك واضطراب الرؤية، أم تعلق بطبيعة الرؤية لهذا الكيان وكيفية التعاطي معه!

أنني من المؤمنين بالمرحلة الثورية، وإذا استطاعت قوى الثورة العربية أن تنجز أو تحرر متراً واحداً من فلسطين بقوتها، فلها أن تقيم عليه سلطة الشعب، وليس هناك أحد ضد إقامة قاعدة تصنع فيها بنادقنا سلطة ثورية...سلطة للشعب على قاعدة استمرار الصراع والكفاح المسلح.

لقد طرح شعار المرحلية، على أساس أنه شعار تكتيكي.. موقف تكتيكي للاعتراض على المخطط (البرنامج) الإمبريالي،

بمعنى نتخذ موقفاً تكتيكياً مع القوى الرجعية، لكي نحافظ على الثورة من التصفية، بيد أن بعض "اليساريين اللفظيين" اندفع للتنظير لشعار الدولة الفلسطينية باعتباره شعاراً استراتيجياً يعبر عن هدف استراتيجي"(٤).

على هذه الأرضية جرت محاولات تزوير الأهداف العربية وقلب وتشويه الأولويات بهدف تبرير الاعتراف والقبول بالكيان الصهيوني واستهدافات المشروع الإمبريالي الصهيوني القائم على العدوان والإرهاب والعنف والسيطرة، من خلال محاولة تكريس مفهوم التسوية بين طرفين غير متكافئين وفي ظل أوضاع عربية ودولية تميل بقوة لصالح دولة العدوان ومشروعها الاستيطاني الاجلائي.

يرى أبو خالد أن "استخدام تعبير التسوية نفسه يستهدف التضليل، فما هي التسوية المتاحة مع احتلال استيطاني استعماري عنصري يشكل أداة المشروع الإمبريالي الذي يعمل على تحقيق الهيمنة على المنطقة والتحكم بمساراتها ونهب ثرواتها والسيطرة على أسواقها والإبقاء على تخلفها وتبعيتها ومنع وحدتها وتطورها؟

إن التسويات تتم عادة بين دول طبيعية، وحول قضايا جزئية وهي تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المتساوية للأطراف "المتنازعة" ضمن إطار القانون الدولي. فما الحق الذي يستند إليه الكيان الاغتصابي الصهيوني، هل نوافق على ادعاءاته العنصرية وخرافاته المتعلقة بوعد "يهوه" المزعوم نحو شعب الله المختار وهل حقاً لله سبحانه وتعالى شعباً مختاراً مميزاً دون سواه من شعوب العالم؟ وهل اليهودية تشكل شعباً وأمة، أم أنها مجردين من الأديان؟ هل يريد الغربيون الاستعماريون والصهاينة أن نعتقد أن الأساس الديني بات

يشكل الأساس في تشكيل الأمم؟ أين النظرة العلمية والنزعة العلمانية الغربية؟ أم أنها انتفت هنا فجأة لدى الغرب الإمبريالي أمام مصالحه الاستراتيجية والحيوية في هذه المنطقة؟

إن صراعنا مع الصهيونية السياسية ليس صراعاً دينياً، بل صراع قومي ضد الاحتلال والتوسع الاستيطاني والهيمنة الغربية، والصهيونية تستخدم سلاح الادعاءات الدينية والخرافية لتضليل وخداع اليهود وكسبهم إلى جانب مشروعها الاستعماري، ولتمويه أهدافها الحقيقية أمام الرأي العام العالمي. إن صراعنا مع العدو الإمبريالي الصهيوني هو صراع وجود تاريخي شرعي ضد وجود احتلالي واستغلالي غير شرعي، فما هي التسوية في هذه الحالة وخاصة التسوية التي يسعى إلى فرضها بقوة الأمر الواقع والضغوط السياسية والاقتصادية والتهديدات المختلفة؟"(٥)

استحالة التعايش مع الكيان

انطلاقاً من ذلك يتضح تماماً أن "تحرير فلسطين ليس مجرد هدف أو شعار فحسب، بل هو فعل إيمان بالإنسان والقيم الإنسانية والديمقراطية والعدالة والتطور والتنمية، فالكيان الصهيوني حارس المصالح الغربية والتجزئة والتخلف في المنطقة العربية.

إن التراجع عن هدف التحرير، وقبول نهج التسوية أدى إلى تراجع كل الأهداف العربية الأخرى. إن مهمة التحرير ليست هدفاً قطرياً، ومهما بلغت تضحيات شعبنا العربي الفلسطيني المكافح، بل هي مهمة قومية وشعبية، لأن مهمة التحرير مرتبطة جدلياً بمهمة النهوض القومي الوحدوي. إن الكيان الصهيوني هو الدولة الحاجزة

المانعة للوحدة والتقنية والتطور، وللديمقراطية في جوهرها الحقيقي، لأن العدو الصهيوني في تكوينه الاستعماري والعنصري، وفي دوره العدواني، هو عنصر قمع ضد حريات شعبنا العربي الفلسطيني والجماهير العربية، وضد أي إرادة عربية مستقلة أو نهضة عربية أو وحدة عربية، ولا وجود لتسوية "عادلة" أو غيرها مع عدو كهذا، إن الوضوح إلى جانب توفر الإرادة السياسية هما السلاح الأمضى في أيدينا، وخاصة في هذه المرحلة.

وفلسطين ليست بلداً بعينه، ولم تُقصد لذاتها في إطار الاستهداف الإمبريالي الصهيوني وإنما اختيرت لموقعها الاستراتيجي من أجل إقامة "الدولة الحاجزة" الصهيونية لكي تكون موطئ قدم أو رأس جسر لاستهدافات المشروع الإمبريالي تجاه الأمة العربية والوطن العربي"[٦].

أما الادعاء بأن إقامة دولة لليهود في فلسطين سيحل المسألة اليهودية التي ساهمت في وجودها مجموعة من العوامل أهمها سعي الحركة الصهيونية إلى تشجيع اليهود على عدم الاندماج في المجتمعات القومية المختلفة كونهم "عنصراً متفوقاً" من شأنه -حسب ادعاء الحركة الصهيونية- أن يجلب لهم "الحسد" والعداء المستمر من سائر الشعوب الأخرى فيمكن دحضه من خلال الحقائق الصارخة التي تتفاعل على أرض الواقع، والتي تؤكد يومياً أن "الحل الحقيقي والطبيعي والتاريخي والسياسي للمسألة اليهودي قائم في اندماج اليهود وكأقليات دينية وليست قومية في المجتمعات القومية التي تنتمي إليها.. وهذا الحل هو ما قاومته الحركة الصهيونية، ولا سيما في شرق وغرب أوروبا. وعليه فإن الحركة الصهيونية حركة ردعية تتناقض مع حركة التاريخ والتطور الاجتماعي والإنساني وهي

حركة لا شأن لها بدون تبني ودعم الدول الإمبريالية التي استخدمتها كأداة للهيمنة عل المنطقة العربية ومنع وحدتها وتطورها.

إن حل المسألة اليهودية يكون بعودة اليهود الذين قدموا إلى فلسطين إلى بلدانهم الأصلية بما في ذلك يهود البلاد العربية الذين يشكلون حوالي ٦٠٪ من سكان التجمع الصهيوني على ارض فلسطين. لذا فإننا نطرح عودة اليهود إلى بلدانهم الأصلية وتأمين هذه العودة باعتبارها واجباً وحلاً إنسانياً يعني المجتمع الدولي برمته.

إن الصهيونية تستغل اليهود ومآسيهم لتبرير وجودها الإغتصابي ودورها العدواني تجاه بلادنا وأمتنا، إن موقفنا من استحالة التعايش مع الكيان الاغتصابي العنصري هو مساهمة جادة من أجل حل "المسألة اليهودية" على أسس صحيحة.

إننا نختلف مع القائلين بدولة موحدة عربية يهودية ديمقراطية علمانية في فلسطين لأن فلسطين عربية وستعود عربية محررة."(٧)

على قاعدة هذا الفهم يمكن رسم السياسات والمواقف التي تتضح بروح الاستراتيجية المتصادمة مع المشروع الإمبريالي الصهيوني في منطقتنا. أما القفز فوق الوقائع الصلدة، وادعاء امتلاك الشطارة والفهلوة فلا هدف له إلا السقوط في خندق الأعداء، والتسليم بادعاءاتهم، والمساهمة الفعلية في شطب وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، "فالشعوب التي تناضل، والأمم التي قاتلت كانت أهدافها واضحة لجماهيرها، من أجل بناء حياتها وفقاً لهذه الأهداف إنما أن نزين لشعبنا إمكانية أن نضيف لهذه الكيانات

كياناً في الهواء فهذا غير صحيح، فلا فلسفة الثورة الفلسطينية ولا ميثاقها ولا بدهيات أدبياتها قالت أن البعد الفلسطيني وحده قادر على تحرير متر واحد من فلسطين، بل أن مهمة هذا البعد الفلسطيني هي في إطارها القومي المقاتل الذي يستهدف تحرير فلسطين.

فكيف نكذب على الناس ونقول بإمكانية "استقلال" وطني، ونحن نرى الخارطة العربية اليوم، بمعظمها، تسمسر لأعدائها، بينما جماهيرنا العربية مقموعة، مضطهدة، والتي هي أداة التحرير..

إن الموقف الثوري الوطني في ظروف التراجع هو كيف نبني جماهيرنا على تأكيد الثوابت الوطنية، لا أن نضرب بهذا اللعب السياسي ثقتها في طلائعها، رغم ما قدمته من مئات الآلاف من الشهداء"(٨)

وفي هذا الإطار لابد من التمعن جيداً، ليس فقط في طبيعة وخارطة الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي اللتين تفرضان وضوحاً في استراتيجية المجابهة ووسائل وطرق النضال، وإنما أيضاً في تجارب الشعوب الأخرى التي تكلل كفاحها بالنصر والتحرير، ولعل المثال الأبرز في هذا الجانب هو تجربة الشعب الفيتنامي الذي استطاع إلحاق الهزيمة بأكبر قوتين إمبرياليتين في عصرنا الحديث: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بعدما تم إدراك القوانين العامة التي تحكم عملية الصراع وإرساء استراتيجية ملائمة للحرب الثورية التي خيضت بلا هوادة.

"لاشك أن الثورة الفيتنامية قدمت خلال مسيرتها الطويلة والشاقة، تجربة غنية في الجانبين النظري والعملي لاستراتيجية

حرب التحرير الشعبية التي اختبرت مرتين متتاليتين على نفس الساحة، وفي ظروف مختلفة، وأثبتت نجاعتها باعتبارها الاستراتيجية الأكثر مناسبة لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

في التجرية الأولى ضد الفرنسيين برزت دروس وخبرات ثمينة جرى الاستفادة منها في التجربة الثانية ضد الأميركان تأكيداً أو إغناءً.. لذلك فإن تلك الدروس والخبرات تنتشر على مساحة واسعة من المجالات السياسية والتنظيمية والعسكرية يصعب حصرها في دراسة كاملة واحدة. ولكنه لابد من التذكير بحقائق أربع:

الأولى: إن كل ما أنجزه الفيتناميون عسكرياً ما كان لينجز، وبهذا الشكل المبدع، لولا استناده إلى استراتيجية عسكرية متكاملة.

الثانية: إن الاستراتيجية العسكرية المذكورة كانت ستظل مجرد تحفة نظرية لولا استنادها إلى بناء تنظيمي طليعي متماسك من طراز خاص هو الحزب الشيوعي الفيتنامي.

الثالثة: إن الحزب الشيوعي المذكور لم يكن ليستطيع توفير الشروط المادية والمعنوية للانتصار لو لم يتمكن من قيادة الأمة بأسرها عبر تشكيلات وطنية مرنة ومناسبة.

الرابعة: إن العمل العسكري في فيتنام لم يكن على حساب العمل السياسي (بشقيه الداخلي والدبلوماسي) لكنه كان قوته الضاربة التي وفرت له المصداقية، وتبادل معه هوامش التحرك والمناورة [٩]".

موازين القوى والفكر الذرائعي

يحاول البعض إحالة التسويات الاستسلامية التي تم إبرامها مع العدو الصهيوني (أسلو ووادي عربة) إلى التغيرات الهامة التي طرأت على خارطة النظام العالمي، اثر انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك أنظمة أوروبا الشرقية في بداية العقد لجاري، والنتائج الكارثية التي خلفتها حرب الخليج الثانية، واعتبار أن موازين القوى التي اختلت بشكل هائل لصالح جبهة الأعداء، هي التي فرضت القبول بهذه التسويات التي كان لامناص من التسليم بها.

يرى الأخ أبو خالد أن أصحاب هذا المنطق يستندون إلى المرتكزات التالية:

١-اختلال موازين القوى.

٢- الواقعية.

٣- المستجدات والمتغيرات الدولية.

من نافل القوى أن موازين القوى السائدة لم تتحكم في أي يوم من الأيام بمواصلة أو إيقاف الصراع ضد عدو محتل أو هيمنة، وبالأصل لا يمكن تصور ميزان قوى متكافئ بين مستعمر يمتلك كافة وسائل القوة وشعب مستعمر يجري استعباده ونهب خيراته وثرواته، وإحالته إلى مجموعة من العبيد والأقنان، ولو تم الاستسلام لهذا المنطق لما تحرر أي شعب من شعوب العالم.

يقول أبو خالد "إن الفكر الذرائعي البرغماتي وحده هو الذي يحاول تصوير الصراع كأنه صراع كمي، وليس نوعياً، في الصراع الكمي تضيع الأسباب والأهداف، ويتركز التوجه على إحداث نوع من

التوازن أو التكافؤ لكي تصبح الحلول قائمة، وأي صراع يمكن حله على هذه الأسس الكمية تبعاً لهذه النظرية القائمة على الحساب الكمي "والكلفة والمردود".

إن إشاعة مفاهيم التسوية على أرضية الفكر الذرائعي البرغماتي، كانت تستهدف:

١- قبول مبدأ التسوية الذي يمهد للاعتراف بالكيان الصهيوني.

٢- حرف جوهر الصراع العربي - الصهيوني، وتحويله إلى نزاع تنافسي اقتصادي وتكنولوجي.

٣- تجريد الكيان الصهيوني من سماته الحقيقية ككيان استعماري عدواني عنصري.

٤- تحويل أميركا من عدو إلى طرف وسيط يسعى إلى الحل "السلمي".

٥- تحويل المرجعية في شؤون بلادنا إلى "الشرعية الدولية" واملاءات الدول الكبرى." (١٠)

أما فيما يتعلق بالواقعية التي استندت على مقولة أن رفض "مبدأ التسوية" ليس موقفاً ثورياً أو تفكيراً واقعياً، فقد تجاهلت كون أمتنا تواجه احتلالاً وعدواناً متواصلاً ممثلاً بكيان مصطنع. وأية تسوية في هذه الحالة لا تعني إلا شرعنة الاحتلال والعدوان، والتسليم بأهدافه. ويرى أبو خالد أنه "من الثابت أن الاستعمار الاستيطاني الذي هو من أرومة مستعمرة "واحدة" لم يستطع أن يواصل وجوده على أرض الغير أو في البلاد العربية (فرنسا في الجزائر وإيطاليا في ليبيا). ومن المتصور أن أشتات التجمعات

اليهودية التي لا تملك ثقافة موحدة، أو عنصراً تاريخياً مشتركاً، لن يكون مصيرها مختلفاً عن المصير الذي لاقته تجارب الاستعمار الاستيطاني السابقة.

وهذا يدفعنا إلى التأكيد أن الكيان الصهيوني ليس قدراً لا مفر من التعامل معه، مثلما لم تكن السيطرة الاستعمارية على بلادنا قدراً. والتعامل وفق منطق أن الكيان الصهيوني هو "قدر" يكمن وراء ما روجت له بعض القوى، حول إمكانية إبطال عدوانية وتوسعية الكيان الصهيوني عبر "إقناعه بقبول البقاء "ضمن حدود آمنة ومعترف بها". وتروج له الآن مثل أن "ما هو ممكن حالياً في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية هو رد التوسع الصهيوني وإقامة سلام يعترف لكل أطراف "النزاع" بحقه في الوجود، بما في ذلك الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

هذه هي حجة عرفات، والقوى المساندة لخطه، بما فيها بعض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، لكن هذه القوى تنسى أنه بمجرد الاعتراف بمبدأ الوجود الصهيوني، فإنه يتم إلغاء التناقض الأساسي بين الأمة العربية والعدو الإمبريالي – الصهيوني على أنه تأسيساً على ما يروج له، يعاد ترتيب الأولويات لتصبح المنافسة الاقتصادية، أو المصالح الاقتصادية المتبادلة، أو "الأمن المتبادل" أو الديمقراطية، بمعناها الضيق (حيث لا تعني هنا سوى حرية الاعتراف بالعدو والتعامل معه، وبالمقابل قمع حريات الشعب وضرب مقاومته).

في الإطار نفسه، يجري الادعاء بأن العدو الصهيوني هو الذي "يرفض" تطبيع العلاقات معه" لأن التطبيع يقضي على خصوصيته العنصرية والعدوانية، ويؤدي إلى اندماجه وإذابته في المنطقة العربية، في حين أن "التطبيع" بالنسبة للصهاينة، لا يعني سوى الإقرار لهم

بالتفوق والهيمنة على شتى المستويات، وأن يغير العرب مفاهيمهم وطبيعتهم وهويتهم.

ويتضح أن ما يجري هو تجاهل للوقائع، وهروب إلى الأفكار المجردة التي لا أساس لها، كما أنه نوع من اعتبار الوضع القائم في لحظة معينة، حقيقة مطلقة لا تتغير ولا تتبدل، ما يدل على تهافت المنطق الداخلي لنهج التسوية، وهو نهج تجاهل، من حيث المبدأ، حقيقة أن الوجود الصهيوني على الأرض العربية هو نقيض السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة"(١١)

تبقى القضية الثالثة، وهي المتعلقة بالمستجدات والمتغيرات الدولية التي جاءت لصالح الدول الإمبريالية، أو بالأخص الولايات المتحدة، بعد أن أطلقت يدها لنهب ما يحلو لها من ثروات العالم دون حسيب أو رقيب، ودون أن يعني ذلك ديمومة هذا الوضع الذي يبدو جلياً انه مؤقت وانتقالي، حيث تتسارع التغيرات والتحولات التي تشي بانبثاق عالم رأسمالي متعدد الأقطاب، يمكن من خلاله الحد من الهيمنة الأمريكية.

وعليه، يرى أبو خالد أنه "لا يجوز أن نرهن نضال شعبنا وأمتنا ومشروعها الحضاري التحرري للمتغيرات العالمية، ومن يفعل ذلك سيظل يحمل فكراً مستسلماً لإرادة الغير، بينما المطلوب هو الاستناد أساساً إلى مصالح وأهداف الأمة، واستثمار طاقاتها في سبيل تحقيق هذه الأهداف الماثلة في تحرير أراضيها وإرادتها، وتحقيق وحدتها وتقدمها الحضاري، لكي تستطيع أن تقوم بدورها الإنساني.

وسيبدو جلياً أن تعميم مفاهيم يجري السعي لإدراج الأمة، وهي في واقعها المجزأ ضمن إطارها، نوع من تكريس الواقع القائم –

واقع التجزئة والتبعية - ونوع من محاولة تطويع إرادة الأمة لتلك المفاهيم، ومنها العالمية (رغم أنها ما زالت مفهوماً شائكاً نتيجة تداخله مع العديد من العناصر المترابطة جدلياً: الاقتصاد، السياسة، التكنولوجيا، القوة العسكرية، والنووية، الإعلام، إرادة الشعوب المكافحة ضد الاستغلال والتبعية والمتطلعة إلى التطور والتنمية والاستقلال..الخ).

ومع الترويج المتسارع، والمسترعي للانتباه، لهذه المفاهيم، يجري تغييب سؤال أساسي، وهو: هل سيتيح الغرب الإمبريالي المتطور (وخاصة أميركا) من زاوية مصالحه الاستراتيجية، إمكانية قيام تنمية عالمية شبه متكافئة، ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي؟ إن الإمبريالية متوحشة، وتملك دوماً أن تكون أكثر وحشية، وهذا هو المتغير الوحيد الممكن في طبيعتها: المزيد من الوحشية والنهب. وهذا ما يمكن أن نلاحظه في ظل نظام الإمبريالية "الجديد" زيادة الاستغلال والطفيلية. أما الحديث عن "توازن المصالح" وتبادل المنافع والتعاون، فإنه ترداد بلا معنى لأوهام "الغورباتشوفيه" ولن تكون نتائجه أكثر مما حصد أصحاب الأوهام الأولى"(١٢)

هوامش الفصل الثاني

(1) كلمة أبو خالد العملة في تأبين الشهيد أبو علي مهدي بسيسو – "فتح" ١٩٩٣/١١/٦

(2) مقابلة أبو خالد العملة مع مجلة "العاصفة" ١٩٨٤/٢/١

(3) أبو خالد العملة، أوسلو محطة لتهويد فلسطين، سبق ذكره، الصفحات ٤٧-٤٨-٤٩

(4) مقابلة مطولة مع أبو خالد العملة، هاشم علي محسن، سبق ذكره.

(5) من كلمة أبو خالد العملة في الندوة الفكرية التي أقامها حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في ذكرى ثورة ٢٣ تموز (يوليو)، ١٩٩٥/٧/٢١

(6) المصدر السابق

(7) المصدر نفسه

(8) من كلمة أبو خالد العملة في ندوة يوم الأرض، ١٩٨٧/٣/٢٩ بمجمع الخالصة في دمشق.

(9) علي فياض، "التجربة العسكرية الفيتنامية"، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر – نيسان (إبريل) ١٩٩٠، ص ٨.

(10) أبو خالد العملة "أوسلو محطة لتهويد فلسطين"، سبق ذكره، ص ٢٩

(11) المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.

(12) المصدر السابق، ص ٣٢.

الفصل الثالث

انتفاضة "فتح"

صحوة البندقية المقاتلة
... تصحيح مسار الثورة

حماية البندقية الفلسطينية المقاتلة

عندما جرّد الصهاينة حملتهم العسكرية الكبيرة لغزو لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كان التقدير بأن هذه الحرب تستهدف تطويع الحلقة الأصعب في السلسلة العربية، المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسورية، وإدخالها تحت سوط القوة العسكرية، في مستنقع كامب ديفيد الذي تعرض لهزات قوية نتيجة مجموعة من العوامل، أهمها انتصار الثورة الإيرانية، وفشل مشروع قمة فاس.

ورغم الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية، التي لم تبخل بالعطاء أبداً، وقدمت أنموذجا في الفداء والتضحية، إلا أن سلوك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المقبوض عليها من قبل ياسر عرفات وزبانيته، حوّل هذا الصمود الرائع إلى مأساة تراجيدية أفضت إلى خروج قوات المقاومة من العاصمة اللبنانية بيروت، وارتكاب الصهاينة وأعوانهم من الانعزاليين اللبنانيين أبشع مجزرة في

التاريخ المعاصر في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وإذا كان الحديث عن بواكير الانحراف في الساحة الفلسطينية والتي أفضت إلى سلسلة من الهزائم والخسائر التي دَفع المناضلون وأبناء الشعب الفلسطيني ثمنها من دمائهم ومستقبل قضيتهم الوطنية، يحتاج إلى وقت وجهد وحيز أكبر من المتاح هنا، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى بعض المؤشرات الهامة التي سبقت ورافقت الحرب العربية الصهيونية الخامسة في لبنان، باعتبارها مفصلاً هاماً سيحدد طبيعة وشكل الصراع للسنوات التي تلت، في ظل التطورات الكبرى التي شهدها العالم في بداية عقد التسعينات.

في المذكرات التي حملت اسم "العقيد أبو موسى يتكلم"، وهي عبارة عن حوارات أجراها هاشم علي محسن مع العقيد أبو موسى حول الاجتياح الصهيوني للبنان، يقول الأخ أبو موسى: "وقت الاجتياح الصهيوني للجنوب عام ١٩٧٨ كنت معتكفاً بداري ومستنكفاً عن العمل بعد محاولة عملية الاغتيال التي تعرضت لها. ومع ذلك فقد بادرت لوضع نفسي تحت تصرف القيادة، غير أنهم تركوني جالساً بغرفة العمليات، فجلب انتباهي ذلك الخط الأزرق المرسوم على الخارطة الذي يشير -حسب أبو الزعيم مدير استخبارات عرفات- للمواقع التي ستجتاحها إسرائيل. يومئذ ذهلت لتلك المعلومات. ورداً على سؤالي عن مصدرها، اكتفى أبو الزعيم بالقول إنها جهة صديقة"![1].

وبالطبع يمكن العثور على كم هائل من التفصيلات التي تؤكد إطلاع القيادة العرفاتية على مخططات العدو الصهيوني الخاصة باجتياح لبنان، سواء في العام ١٩٧٨ أو الثاني في العام ١٩٨٢، إلا أن الأهم هو معرفة التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة هذا

العدو، والتي لم تخرج عن إطار محاولة الحفاظ على الذات القيادية، وتقديم المقاتلين والمناضلين وأبناء المخيمات الفلسطينية وإخوانهم اللبنانيين كوقود على محرقة التسوية السياسية المرتجاة. وقد تكرس هذا التوجه أكثر منذ التزام قيادة عرفات بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مع الصهاينة في العام ١٩٨١، في حين تم خرقه باستمرار من قبل الكيان الصهيوني الذي كان يحضر لحرب شاملة في لبنان تستهدف، حسب الأخ أبو خالد العملة، "تحقيق أهداف ثلاثة في إطار المهمة المركزية لجبهة أعدائنا، وهي تعميم "كامب ديفيد" بمعنى السيطرة على أمتنا العربية وإخضاعها لهذا البرنامج المعادي. فقد جاء اجتياح ١٩٨٢ ليكسر حلقة الاعتراض على هذا البرنامج، المتمثلة في الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسورية. وهذه الأطراف المعترضة على البرنامج المعادي، والتي إذا تمكن أعداؤنا من تطويعها وكسرها، يكونون قد رتبوا الأمور في وطننا لإرادتهم. والاجتياح كان يستهدف، بشكل مباشر، كما قالوا في حينه، ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير، أي تصفية الوجود وواقعنا الشعبي الجماهيري الذي يفرز المناضلين لخلق ظروف تحول دون استمرار الثورة، وبالتالي تسهل الانخراط بالبرامج المطروحة في إطار المعسكر الرجعي، وفي نفس الوقت كان الاجتياح يستهدف تمكين القوى الرجعية على الساحة اللبنانية، والمتمثلة في حزب الكتائب في حينه، من الوصول إلى السلطة، وبالتالي ضرب القوى الوطنية اللبنانية. وفعلاً جيء ببشير الجميل إلى رأس السلطة، من خلال القرار الصهيوني. بهدف فرض واقع معين على سورية لدفعها إلى التقوقع في إطار جغرافية سورية فقط تمهيداً لتطويعها وتركيعها"[٢].

المهم، هو أن القيادة العرفاتية، وتنفيذاً للاتفاق مع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، القاضي بخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، أقدمت على إصدار عدد من القرارات التي تصب في إطار الانصياع للمخطط المعادي، لكسر أحد أطراف مثلث الاعتراض العربي، الثورة الفلسطينية، وحجز معقد في قطار التسوية الأمريكية المتوخاة. ومن هذه القرارات تشتيت قوات المقاومة في عدد من البلدان العربية البعيدة عن ساحة الصراع، ومكافأة الخونة والمتخاذلين خلال المعارك بإسناد المواقع القيادية الهامة إليهم، وتفكيك البنى العسكرية والتنظيمية في حركة "فتح"، الأمر الذي دفع بقواعد الحركة ومناضليها إلى التصدي لهذا المخطط المدمر، والقيام في ٩ / ٥ / ١٩٨٣ بانتفاضتهم المجيدة التي وقفت في مواجهة نهج الانحراف ورموزه الذين قرروا الانتقال إلى معسكر الأعداء على حساب الثورة والشهداء، وعلى حساب فلسطين والأمة العربية.

يقول أبو خالد العملة عن انتفاضة مناضلي "فتح": "الانتفاضة حمت البندقية الفلسطينية، ونقول بكل فخر لو لم يتم ما جرى داخل حركة "فتح" لكان الوضع أصعب فلسطينياً وكان أخطر. نقول أننا أسهمنا مع كل الوطنيين الفلسطينيين، ومع كل القوى، في كشف المسار المنحرف، والحفاظ على البندقية الفلسطينية المقاتلة، ومن الناحية الأخرى نقول إذا كانت القضية رقمية بالنسبة لحركة "فتح" فإن أكثر من ٩٠ بالمائة من قوات العاصفة هي الآن في موقع الانتفاضة، موقع "فتح" الحقيقي، ومعظم قيادات وقواعد حركة "فتح" التنظيمية أيضاً مع الانتفاضة في موقع "فتح" الحقيقي في مواجهة الانحراف"[٣].

وقد انعكس حرص المنتقضين على حركة "فتح" ووحدتها وتراثها وبرنامجها، وما تمثله في صفوف الشعب الفلسطيني والثورة، من خلال إفساح المجال أمام إجراء حوار داخلي يعيد الاعتبار للحركة ومفاهيمها ويحافظ على لحمتها التي يراد لها التشظي على يد رموز الانحراف والخيانة. إلا أن هذه الرموز كانت مصرة على إلقاء القبض على الحركة، ووضعها في خدمة نهج الاستسلام الذي بدأ يفصح عن نفسه بوضوح تام، بعد الخروج من بيروت. في توضيحه لهذه الحقيقة يقول أبو خالد: "لقد حددنا لكل الأطراف التي حاورتنا أننا نرفض مبدأ الوساطة، لأن قبولنا بهذا يعني أن هناك طرفين في حركة "فتح"، وبالتالي نكرس الانشقاق. هناك "فتح" واحدة.. الملتزمون ببرنامجها السياسي ونظامها الأساسي هم "فتح".. ومن يخرج على البرنامج والنظام السياسي ليس "فتح"، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كافة الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية، من مواقعها المختلفة، ناقشناها في ما يجري داخل حركة "فتح"... أوضحنا لها حقيقة ما يجري وشكرناها على حرصها على وحدة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، لأننا حريصون فعلاً على وحدة "فتح" ومنظمة التحرير.

أطراف كثيرة كانت تعتقد أن هناك أزمة عبر ما يجري داخل "فتح" قد تضعف الثورة ومنظمة التحرير. أوضحنا لها أن ما نقوم به هو إخراج منظمة التحرير و"فتح" من أزمتها، وليس تعميق أزمتها لأنهما فعلاً تعيشان أزمة. وما قمنا به، فعلاً من أجل إخراجهما من هذه الأزمة بالالتزام بالبرنامج الوطني، وبتحديد العلاقات والتحالفات الصحيحة، بممارسة مقولة الثورة في معسكر أصدقائها في مواجهة معسكر أعدائها.

المأزق الفلسطيني، مأزق منظمة التحرير هو الاستجابة للبرنامج الأميركي الصهيوني الرجعي، ويتمثل هذا المأزق الذي يهدد منظمة التحرير بالانشقاق والتشرذم عبر المسلك السياسي لأصحاب النهج المنحرف في الساحة الفلسطينية عندما ضربوا مرتكزات ميثاقنا الوطني، وأقروا بالاعتراف بالكيان الصهيوني، عندما اجتمعوا مع قيادات صهيونية، وما يعنيه هذا من ضرب للوجدان الوطني بما يمثله من خرق سياسي خطير في الصراع العربي الصهيوني.. عندما تعاطوا مع مشروع ريغان، ولم يرفضوا هذا المشروع الخطير على نضالنا الوطني والقومي، عندما لم يحددوا موقفاً من الاتفاق الصهيوني الكتائبي على الساحة اللبنانية. عندما يقرون هذا الشتات للمقاتل الفلسطيني خارج دائرة الفعل والصراع، عندما خلطوا الأوراق بين الأصدقاء والأعداء... هذه القضايا هي التي تضع منظمة التحرير في مأزق... وفي أزمة. وما قلناه، وما طرحناه هو لإخراج الثورة ومنظمة التحرير من هذا المأزق لرفض كافة هذه المشاريع، وتحديد التحالف الواضح مع قوى المواجهة العربية، وتحديد العلاقة مع الأصدقاء بوضوح، ومواجهة معسكر الأعداء أيضاً، بوضوح"[٤]. إلا أن هذا الموقف الواضح الذي يحيل كافة المسائل السياسية والتنظيمية والمسلكية إلى مرجعياتها الأساسية، تعرض لمحاولات وضعه تحت سقف إيديولوجي محدد، ينفي عنه الطابع الوطني العام الذي يميز حركة "فتح" في الساحة الفلسطينية، وجرى اتهام أبو خالد العملة بأنه يسعى إلى تحويل "فتح" إلى منظمة شيوعية. في توضيحه لهذه المسألة يقول أبو خالد: "نحن ملتزمون بما أعلناه وببرنامج "فتح"، والماركسية بالنسبة لنا ليست شيئاً معادياً. لا.. الماركسية نتاج معرفة بشرية. لو كنا تبنينا الماركسية في حركة "فتح" لأعلناها دون خجل إطلاقاً،

إنما قلنا نحن نستفيد من كل التجارب، ومن كل خبرات الشعوب في النضال من أجل تحرير وطننا، والذي سوف يحدد الوضع مستقبلاً ليس فئة هنا وهناك. هذا أيضاً نتاج وعي مشترك في بلادنا. نحن وطنيون تقدميون لا نخجل أبداً من هذا. نحن نطمح في أن نسهم مع من يسهم في أمتنا لبناء مجتمع وطني تقدمي على قاعدة اجتماعية تحددها هذه القوى تماماً. المسلم وغير المسلم. إننا نرى في الإسلام إسلامين، ليس كل من يطرح نفسه كمسلم مسلماً. المسلم الحقيقي، كما نفهمه، هو ضد أعداء الأمة. الإسلام الحقيقي يرفع راية الجهاد لدى كل مسلم. يفرض الجهاد على كل مسلم ومسلمة، عندما يحتل جزء من أرض المسلمين، والأعداء الصهاينة يحتلون جزءاً من أرض المسلمين، فواجب الجهاد فرض على كل مسلم حقيقي. نحن نميز بين من يدعي الإسلام والمسلم الحقيقي. نحن نعتقد أن هناك مسلمين جادين يقاتلون في صفوف الثورة، وهناك مسلمون جادون في صفوف أمتنا لهم مصلحة في مواجهة أعدائنا، في مواجهة أميركا، في مواجهة الصهاينة، في مواجهة الذين يحاولون التستر بالإسلام، وهم بعيدون عن جوهر الإسلام. نحن مع الإسلام المناضل، مع الإسلام الذي يقاتل لمصلحة الإنسان في بلاده، والإسلام أيضاً إنساني لا يقبل الظلم ولا يقبل الجور، ولا يقبل الاستغلال، هذا هو الإسلام الذي نفهمه ونعرفه.

نحن لسنا محددين إيديولوجيا، فلكل مناضل منا، على قاعدة فهمه للصراع والتحرير وبناء مستقبل أمتنا، دوره في الثورة الفلسطينية، وبحركة "فتح" بشكل خاص. هذا هو الفهم الذي نقوله، والزمن كفيل أن يوضح لكثير من المضللين سواء في ساحتنا الفلسطينية أو في ساحتنا العربية، حقيقة وجوهر ما نطرحه أو نقوله، في هذه المرحلة أو المراحل اللاحقة، نحن نريد جهدنا وكل

الجهد القومي في مواجهة أعدائنا، لكي نصوغ مستقبلنا كما نريد، دون تأثير من هذا الطرف أو ذاك، إلا على قاعدة تحديد معسكر أصدقائنا وأعدائنا، والاستفادة من تجارب غيرنا"(٥).

فزاعة "التكتيك" السوداء

بعد فشل محاولات القضاء على الانتفاضة الثورية داخل حركة "فتح" لم ينتظر عرفات للإفصاح الكامل عن نهجه المتساوق مع المشروع الأميركي الذي طرحه الرئيس السابق رونالد ريغان بعد يوم واحد من رحيل آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، إذ قام مباشرة بعد خروجه من مدينة طرابلس اللبنانية بزيارة القاهرة التي كانت مقاطعة من كافة الدول العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفيد، لإفساح المجال أمام عودة العرب إلى مصر المكبلة بالاتفاقيات والالتزامات تجاه العدو الصهيوني، وهو ما حصل فعلاً عندما أقدم النظام الهاشمي في الأردن على إعادة العلاقات الأردنية المصرية. وبدأت ملامح محور غربي رجعي بالتشكل، قوامه النظامين المصري والأردني والقيادة العرفاتية. وكانت أولى إنجازاته عقد ما يسمى بالمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وتوقيع اتفاق بين القيادة العرفاتية والنظام الأردني عرف باسم "اتفاق عمان" أو (اتفاق ٢/١١). ليبدأ بعدها سيل المبادرات التي تصب في مصلحة الكيان الصهيوني كمبادرة الرئيس المصري مبارك -مبادرة بيكر- مبادرة شامير... الخ).

حول ملامح هذه الفترة وطبيعة التحركات والترتيبات التي كانت تتم حينذاك، يقول أبو خالد: "لقد جاء الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ ليفرض بالقوة العسكرية ما عجزوا عن تحقيقه في (قمة)

فاس الأولى، أي تطويع الثورة الفلسطينية للانخراط في تصفية القضية الوطنية، ومن ثم كانت (قمة) فاس الثانية التي جاءت لتستثمر نتائج ذلك الغزو بفرض التطويع السياسي الذي مهّدت له محاولة السحق العسكري لقوى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، ومحاولة إضعاف سورية من أجل إخضاعها لإملاءات البرنامج الإمبريالي الصهيوني لتمرير الحلقة الثانية من كامب ديفيد.

ومن هنا طرح مشروع ريغان بعد يوم واحد من رحيل آخر دفعة من المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، ومن هنا طرح الملك حسين مشروع الكونفدرالية، والتقى عرفات الصهاينة. وجاء عقد الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني أيضاً ضمن هذا السياق، هذه الدورة التي أبقت الباب مفتوحاً لكل التطورات اللاحقة التي شهدتها الساحة باتجاه الانخراط في المشاريع الاستسلامية، بدءاً من محاولة عرفات إنهاء الوجود المسلح الفلسطيني من على ساحة لبنان، مروراً بزيارته للقاهرة، وإعادة العلاقات المصرية - الأردنية، وتشكيل المحور الرجعي العربي ومن ثم عقد مجلس عمان الخياني، وانتهاء باتفاق ٢/١١ [٦]".

ورداً على محاولات التضليل التي سادت في تلك الفترة، تحت عنوان أن مرارة الحصار ومرارة القتال الفلسطيني في شمال لبنان هما اللتان دفعتا عرفات للذهاب إلى مصر مضطراً، يرى الأخ أبو خالد إن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق "فقد ذهب عرفات إلى القاهرة سياسياً بوفود بعد بيروت مباشرة، وذهب سياسياً إلى أخطر من زيارة حسني مبارك بعد بيروت، حيث تعاطى مع مشروع ريغان

والتقى الصهاينة وذهب إلى الأردن. هذه محطات سياسية متكاملة، لا يجوز أن نرى الأمور مجزأة. عرفات، والكل من الفلسطينيين والعرب يعرف، أنه قد اتخذ قراراً مع لجنته المركزية في تونس، بعد مؤتمر فاس، بالعمل على إنهاء الوجود المسلح الفلسطيني من الساحة اللبنانية والسورية ليعسكر في الأردن والعراق ومصر. وطلب، أكثر من مرة، تسهيل خروج الثورة. أحد شروط الانخراط العملي في المشروع هو إثبات قدرته على ضرب الثورة والخروج من دائرة الصراع في الساحة اللبنانية أمام أعدائنا الصهاينة والإمبرياليين إلى موقع القوى المضادة للثورة. هذا ما قاله عرفات تصريحاً وتلميحاً، وما قاله صلاح خلف وخليل الوزير في أكثر من مناسبة وفي أكثر من مجال.

عرفات أعلن في لحظة كانت فيها الثورة الفلسطينية مع جبهة الخلاص الوطني، مع كل الوطنيين اللبنانيين تقاتل في منطقة الجبل أنه جاء من أجل مهمة. وهذه المهمة هي ضرب القوى الوطنية الفلسطينية وضرب القوى الوطنية اللبنانية من أجل جعل الشمال (اللبناني) موقعاً لتصفية هذا الجهد الفلسطيني اللبناني المقاتل. عرفات استطاع عبر الماكينة الإعلامية والأبواق الإعلامية العربية والدولية أن يقفز فوق الحقائق، ويتهم الانتفاضة بأنها هي التي تشعل نار الاقتتال في الشمال، والصحيح أن عرفات هو من أراد هذا الاقتتال والنزف الفلسطيني ليظهر بصورة المقاتل الشريف الذي تصدى للمنشقين والسوريين والليبيين. كل هذا زيف وكذب، والكل يعرف أن موقف عرفات على الساحة اللبنانية كان مداناً لبنانياً وفلسطينياً. ولكن الحقيقة أن ياسر عرفات ذهب إلى القاهرة وفق إيقاع مرتب بين أميركا وحسني مبارك. هناك بعض المعلومات تشير

إلى أن زيارة شولتس (وزير الخارجية الأميركي الأسبق) الأخيرة للمغرب كانت لترتيب زيارته (عرفات) لمصر ليستكمل وضعه الذي كان مطلوباً منه مباشرة بعد بيروت(٧)".

وعلاوة على دور انتفاضة حركة "فتح" في الحفاظ على البندقية الفلسطينية المقاتلة، وتصحيح مسار الثورة التي أريد لها الانخراط في المخطط الأميركي الذي يستهدف المنطقة العربية برمتها، فقد حملت الانتفاضة بعداً عربياً ودولياً يجمله الأخ أبو خالد بالقول: ".. على الصعيد العربي، استطاعت الانتفاضة أن تطرح فهمها للصراع، ودورها -دور الثورة الفلسطينية- وأن توضح الانحراف الذي يجري.. ومعظم أطراف حركة التحرر العربي يتفهمون هذا الموقف.. وبالتالي فإن الانحراف الذي يجري في الساحة الفلسطينية لا يمثل الثورة الفلسطينية ولا الشعب الفلسطيني.. ونقول للذين يقولون دوماً أنهم مع الشعب والثورة الفلسطينية، أننا في الثورة مصممون على استمرار الثورة ومواجهة أعدائنا، ولا مكان للمنحرفين بيننا، ونطلب منهم جميعاً دعم الثورة والشعب الفلسطيني في نضاله.

أما على الصعيد الدولي، فإن العديد من القوى الثورية والديمقراطية في العالم يتفهمون موقفنا، وموقف الدول الصديقة هو مع ما تفرزه الثورة الفلسطينية من أطر وقيادات. إذ ليس من شأنهم أن يقولوا نحن مع فلان، أو ضد فلان، إنهم مع ما تفرزه الثورة الفلسطينية، وهذه مهمتنا. ونأمل في هذا السياق أن يتفهم من لم يصل بعد إلى فهم ما يجري في الساحة الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي، إننا نقوم بعملية ثورية تتعدى حدودها البعد الفلسطيني إلى الوضع الدولي، البعد الفلسطيني المناضل وأثره على

مجمل حركة التحرر العربي ومجمل قوى الثورة في العالم، نقيض الموقف المنحرف المستهدف ضرب قوى الصمود والمواجهة العربية وإضعاف قوى التقدم في العالم [٨]".

إلا أن هذه الإيجابيات التي ساهمت انتفاضة "فتح" في تكريسها، لإعادة الوجه المشرق للثورة، ونفض الغبار الكثيف الذي راكمته ممارسات قيادة منظمة التحرير المنحرفة، سرعان ما تعرضت للتصدع نتيجة تذبذب مواقف بعض الفصائل الفلسطينية المسماة بـ"اليسارية" وترددها في مواجهة نهج الخيانة الذي يقوده ياسر عرفات، والذي أفصح عن نفسه بشكل فاقع منذ فترة حصار بيروت وما تلاها، وقد استغل عرفات هذا الوضع وشن حملة سياسية ودبلوماسية مسنودة من الرافعة العربية الرجعية والدولية، والماكينة الإعلامية المؤثرة، لسرقة يافطة منظمة التحرير، وإعادة شرعية التحدث باسم الشعب الفلسطيني، من خلال المؤسسات المفبركة المسبقة الصنع. في رؤيته لهذه المسألة يقول أبو خالد: "... إن الموقف الانتهازي في ساحتنا الفلسطينية الذي وقف متردداً في مواجهة الخيانة قد أسهم ولا يزال يسهم في تردي الوضع الوطني الفلسطيني، لقد خدم هذا الموقف المنحرفين كثيراً، واستعملوه وتسلحوا به على قاعدة أن الذين واجهوهم لا يعبرون ولا يمثلون إرادة شعبنا في استمرار الثورة، وأن موقفهم ليس موقفاً أصيلاً معبراً عن إرادة الثورة، ووصفونا بشتى النعوت، وتأتي الأحداث لتؤكد أن المنحرفين سائرون في طريقهم، ولن يقفوا عند حدود المحاولات التي قام بها البعض في ساحتنا، على أمل ثنيهم عن مسيرتهم، واستمروا في نهجهم لأنهم حقيقة أصدق مع أنفسهم من هؤلاء الذين لم يروا في حركة المنحرفين إلا خطأ في الاجتهاد، لكن المنحرفين كانوا يعبرون عن مصالحهم، ولم يكن نهجهم خطأ في الاجتهاد ولا ردة

فعل، إنما كان انسجاماً مع مصلحة شريحة طبقية من مصلحتها التمركز في معسكر الثورة المضادة"[٩].

وخلال كافة المحطات التي عبرتها الثورة الفلسطينية منذ انتفاضة "فتح" وجميعها مفصلية وهامة، كانت القيادة العرفاتية تفصح أكثر فأكثر عن وجهها الحقيقي، ودورها في وأد الثورة، وتحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى أداة سياسية فارغة تعمل في خدمة المخططات الإمبريالية الأميركية التي تستهدف إعادة صياغة المنطقة العربية وفق مصالح احتكاراتها العملاقة، ومصالح صنيعتها الاستراتيجية في المنطقة (الكيان الصهيوني). ولم تكن محطة أوسلو التي نقلت عرفات ومشايعيه بالكامل إلى جبهة الأعداء، إلا تتويجاً لهذه المسيرة التي ساهم تردد وتذبذب فصائل "اليسار" في الوصول إليها تحت رايات الانقلاب الكبير الذي شهدته الخريطة الدولية إثر تفكك الاتحاد السوفييتي وسقوط منظومة دول أوروبا الشرقية، ونتائج حرب الخليج الثانية.

وليس من الإنصاف أبداً الادعاء بأن جميع هذه الفصائل تقف على ذات المسافة من عرفات ونهجه، وإن كانت النتيجة لا تختلف كثيراً في هذه الحالة. إذ أن العديد من هذه الفصائل كان، وللأسف ما زال، يرى أنه بالإمكان "فرملة" اندفاعة عرفات وتصويب سلوكه، فيما كان البعض الآخر قد حسم موقفه نهائياً من خلال برامجه التي قفزت عن جوهر الصراع مع العدو، ونظّرت لإمكانيات التعايش معه وفق رؤى إرادوية، لا علاقة لها إطلاقاً بالواقع الحقيقي، وبما يدور على الأرض.

يقول أبو خالد العملة: "... اختلفنا -ونختلف في ساحتنا الوطنية- حول التكتيكات، وهو أمر طبيعي، لكن المسألة تتعدى

التكتيك عندما ينظّر بعضهم ببرامجه وأدبياته ومواقفه للتعايش مع الكيان الصهيوني، ليصبح في موقع عرفات، ولتزاح الفواصل بين رؤيته السياسية ورؤية عرفات، فبعضهم، أبعد من ذلك، وهذا يتعلق بالحزب الشيوعي (حزب الشعب الفلسطيني لاحقاً) يطرح أنه لم يتراجع عن مواقفه وفهمه للقضية الفلسطينية، بل تراجع عرفات ومنظمة التحرير لصالح ما يطرحه الحزب من إمكانية التعايش مع العدو والاعتراف بكيانه. واستناداً إلى هذا الطرح لا نعتقد أن مثل هذا الحزب قادر على تخطي مواقفه وفهمه، وعلاقاته مع عرفات.

الجبهة الديمقراطية أيضاً لديها فهم صريح في أدبياتها وبرامجها يقول بإمكانية إقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين، وهو فهم متجذر لدى قيادتها، أما فيما يتعلق بالقاعدة فقد يكون ثمة تباين في هذا الفهم، وعليه فلا نعتقد أن قيادة "الديمقراطية" قادرة على فك علاقاتها مع عرفات ضمن المرحلة المرئية.

فيما يتعلق بالجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية، نرى أن ثمة إمكانية لوقفة مراجعة نقدية، عبر مسار عرفات واتضاح سلوكه ومواقفه، وذلك كما دعونا رفاقنا، لذا فنحن حريصون على مخاطبتهم في إطار التحشيد الوطني العام، لكن دون الوقوف على الثوابت الوطنية سيبقى هذا التحشيد معرضاً للتمزق. وهي الثوابت التي يقف في طليعتها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة لتحرير فلسطين.. كل فلسطين، وإذا لم تكن كذلك فهي "منظمة تمرير" وليست أداة وحدة ولا تعبر عنها"[١٠].

لم يكن في يوم من الأيام من هو أصدق من التاريخ في الحكم على صحة أو خطأ مقولة أو موقف أو سلوك، وإذا كانت انتفاضة حركة "فتح" قد قالت ما قالته منذ انطلاقتها في أيار (مايو) ١٩٨٣،

ورجمت، حينذاك، من دعاة "الواقعية الثورية" بأشد ما يكون الرجم إلا أن الواقع الصلد الذي ينطق بالحقيقة الجارحة، يؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن ما قالته الانتفاضة عن انحراف وخيانة عرفات وأشياعه، قد أصبح واقعاً مشخصاً، لا يملك الانتهازيون في الساحة الفلسطينية إزاءه، إلا ابتداع وسائل التبرير والذرائعية للالتحاق به، والحصول على أي شيء من الكعكة الفاسدة التي لم تحمل إلا السموم والموت للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ولكن هل يمكن تدارك ما فات، والحد من الخسائر الباهظة التي تدفع يومياً للعدو من أرض ومستقبل أبناء فلسطين؟ وهل اتعظ الذين اعتبروا أنفسهم مخدوعين؟!

يقول الأخ أبو خالد: "... نقول اليوم، وليس من موقع إثبات حقيقة، إن موقفنا كان صحيحاً وصائباً، ولكن نقولها بألم: إن ما رأيناه بالأمس يتجسد اليوم على أيدي هذه الزمرة الخائنة. وبصراحة لا نستطيع مجتمعين اليوم فعل ما كنا نستطيعه في ١٩٨٣/٥/٩ لو كانت قد وقفت هذه الفصائل الوقفة الصحيحة.. ونقول أيضاً أن المفردات التي كانت بخطابنا السياسي في ١٩٨٣/٥/٩ قد أصبحت اليوم خطاباً وطنياً عاماً، منهم من تمثّله وأدرك أبعاده، ومنهم من ركب موجته، لكنه لم يتمثله حتى اللحظة. اليوم أصبح شعبنا وفصائله يدركون أن عرفات يمثل خطأً خيانياً وتصفية للقضية، وبالتالي أصبحت معنية هذه الفصائل، بما فيها القوى الإسلامية أن تتصدى لهذا الخطر، بمعنى أن هذا التصدي أصبح شاملاً بالنسبة لشعبنا وقواه التي يتصدى بعضها لهذا الخطر بشكل جذري، وبعضها الآخر لا زال يراوح، إنما مساحة مواجهة أوسع بكثير مما كانت في ١٩٨٣/٥/٩، على ضوء السلوك الخياني الواضح الذي سلكه عرفات من خلال أوسلو. نحن قلنا في حينه أن

المواجهة هي مواجهة الانحراف السياسي والتنظيمي والمالي والمسلكي، وفي سياق ذلك يأتي دورنا وعلاقتنا مع جماهيرنا والجماهير العربية وقوى أمتنا. لقد حاولنا أن نجسد بعض هذه القضايا في سياق المواجهة عبر الـ ١٢ سنة التي خلت، ولكننا لم ننجح حتى اللحظة في تجسيد البرنامج الوطني الجامع الذي هو الميثاق الوطني، كمرجعية سياسية لعموم فصائل العمل الوطني الفلسطيني، لكننا نناضل ليكون كذلك، ومنه نشتق الخطط المرحلية في إطار عملنا السياسي والكفاحي"(١١).

تجربة بناء التحالفات

ولا بد، في هذا المجال من التطرق إلى تجربة قوى الثورة الفلسطينية في بناء التحالفات التي وقفت في وجه الانحراف العرفاتي منذ البداية، والتي لم تستطع الارتقاء بأوضاعها لتشكل حالة ممانعة سياسية ودبلوماسية وجماهيرية لخطوات الاستسلام التي أقدمت عليها القيادة العرفاتية عبر العقدين الماضيين، وأوصلتها إلى اتفاقية أوسلو وملحقاتها.

ولو تجاوزنا تحربة "التحالف الوطني" الذي تشكل من عدة فصائل فلسطينية عقب الانتفاضة الثورية في حركة "فتح"، وقفزنا إلى تجربة جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي فرضها تسارع خطوات الانحدار العرفاتي من خلال زيارة القاهرة الشهيرة، التي فكت العزلة عن النظام المصري الملتزم باتفاقيات كامب ديفيد، وأدت إلى إعادة العلاقات المصرية الأردنية، وتوقيع اتفاقية مع النظام الأردني في ١١ / ٢ / ١٩٨٥ عرفت بـ"اتفاق عمان"، كتتويج للمسار المنحرف، فسنجد أن هذه الجبهة ولأسباب ذاتية وموضوعية عديدة

لم تستطع التطور إلى جبهة وطنية موحدة، تحتكم إلى برنامج متماسك يعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني، وتمسكه بثوابته النضالية. ولو دققنا في الأسباب الداخلية التي لعبت دوراً مؤثراً في بقاء الجبهة مجرد منبر سياسي لا يمتلك الفعالة المطلوبة، فسنجد أن موقف بعض الفصائل التي لم ترى في خطوات عرفات إلا مجرد انحرافات يمكن ضبطها وإيقافها عند حدود معينة. وهذه الفصائل هي ذات القوى التي انسحبت فيما بعد من جبهة الإنقاذ والتحقت بنهج عرفات، قد ساهم بقوة في إجهاض هذه التجربة التي كان يعول عليها في بناء القاعدة المانعة والكابحة لخطوات الاستسلام العرفاتية، وعزل أصحابها الذين لعبوا، وبحوامل عربية وصهيونية ودولية، على هذه التناقضات الثانوية بين فصائل العمل الوطني، وجيّروها لمصلحتهم. وقد كانت جذرية الطرح الذي قدمته انتفاضة "فتح" فيما يخص برنامج هذه الجبهة المأمول، واضحة منذ البداية.

يقول أبو خالد: "إن جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية ببرنامجها السياسي والتنظيمي مفتوحة لكل الفصائل الوطنية التي تؤمن بهذا البرنامج، وبأهدافه المركزية المتمثلة في إسقاط النهج المنحرف ورموزه، واستعادة م.ت.ف لحظها الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية والرجعية. ومن يؤمن بهذا فأهلاً به بين صفوفنا، ولنتناقش حول أفضل آلية للعمل من أجل استعادة م.ت.ف لخطها الصحيح.

لقد طرحنا أفكاراً نؤكدها على قاعدة الحوار، نحن مع مؤتمر شعبي تشارك فيه فصائل الثورة وكل الفعاليات الوطنية، وكل الاتجاهات الشعبية، وكل الشخصيات الوطنية، ولكل الممثلين عن تجمعات شعبنا. هذا المؤتمر يقف ليناقش أزمة العمل الوطني الفلسطيني ويستخلص ما يسلح القيادة الوطنية الفلسطينية بالتوجه

السياسي الهادف إلى إخراج م.ت.ف من أزمتها، والإعداد بالفعل لمجلس وطني على قاعدة إنصاج التوجه والبرنامج السياسي التنظيمي الهادف إلى تحشيد الجهد الوطني من أجل ممارسة مهامنا الوطنية"[١٢].

ومع بروز جملة من الثغرات في طبيعة وآلية عمل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية تقدمت حركة "فتح" بمجموعة من مقترحات للخروج من الأزمة، والإسهام في تطوير "الإنقاذ، ومعالجة أزمة العمل الوطني، كان جوهر هذه المقترحات كما يقول أبو خالد: "ترجمة ما تم الاتفاق عليه، على طريق تفعيلها باستيعاب الفصائل والقوى والهيئات والفعاليات الوطنية المتفقة معنا على برنامج "الإنقاذ الذي ينص على وجوب استكمال كل أطر "الإنقاذ على كل المستويات والساحات"، ويضيف: "اقترحنا أيضاً آلية لحل أزمة المنظمة في إطار فهمنا المرحلي لهذه المعالجة، قلنا عندما نستكمل استيعاب القوى المتفقة معنا على برنامج "الإنقاذ نطرح فهمنا على جماهير شعبنا، داعين إياها لعقد مؤتمرات شعبية تناقش فيها أزمة الثورة ومسارها واضعة مقترحاتها لحل الأزمة، فما دامت الثورة معبرة عن هذه الجماهير وممثلة لقطاعاتها الشعبية، دعنا إذن نستمع إليها، لنرى صوابية طرح بعضهم حول تعب هذه الجماهير ويأسها من النضال، وقلنا أن توصيات واقتراحات المؤتمرات الشعبية ترفع إلى مؤتمر وطني شعبي عام، على أن تقوم جبهة الإنقاذ –خلال هذه المرحلة– بالدعوة إلى مؤتمر قومي تشارك فيه كل الأحزاب والشخصيات الفكرية العربية لمناقشة أزمة الثورة ووضع مقترحاتها، وهذا المؤتمر – بدوره – يرفع توصياته واقتراحاته إلى المؤتمر الوطني الشعبي العام، الذي يصار فيه إلى مناقشة هذه الأفكار من مواقع شعبنا وتجمعاته، عبر توصيات المؤتمرات الوطنية والمؤتمر القومي، ثم تنبثق

عن هذا المؤتمر الوطني لجنة تحضيرية من أجل مجلس وطني تقدم إليه كافة المقترحات. إن مثل هذا الطرح يساهم في تصويب مسار المنظمة واستعادتها بشكل مبدئي وفعلي إلى موقعها المناضل.

أما ما كان مفاجئاً فهو موقف الفصائل التي كانت منضوية تحت لواء "الإنقاذ (الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية)، حيث قفزت على ما اتفق عليه في "الإنقاذ متذرعة بما طرح حول تراجع عرفات ونهجه قبل تجمع الجزائر (ما يسمى بالدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني) وبعده، ومع هذا بقي هؤلاء الأخوة تحت مظلة عرفات يسجلون تحفظاتهم على هذا السلوك أو ذاك. إن هذا السلوك لهؤلاء يكرس – وبتباين – نهج الانحراف، ويسهم – أرادوا أو لم يردوا – في تضليل جماهيرنا حول ما سمي بـ "وحدة وطنية" و "منظمة التحرير التي استعيدت على مواقف مبدئية". نحن نقول إن هذه الفصائل وطنية لكن سلوكها يخدم نهجاً غير وطني، ألا يجوز لنا أن نقول لأخوتنا الذين اندفعوا بنوايا صادقة "لفرملة" خطوات عرفات الاستسلامية، قفوا لتروا ما إذا كان عرفات قد "فرمل"، أو ثمة إمكانية للفرملة بعد مجمل الفواتير التي قدمها –وما يزال – في سلة الخيار الأميركي – الصهيوني – الرجعي؟"[١٣].

مع دخول التفريط العرفاتي ذروته من خلال المشاركة في مؤتمر مدريد الذي دعت إليه واشنطن لاستثمار نتائج حرب الخليج الثانية، وتطويب المنطقة العربية لمصلحتها وحليفها الاستراتيجي الكيان الصهيوني ووصوله (التفريط) إلى توقيع اتفاق "أوسلو" مع العدو الصهيوني من خلف ظهر الجميع، تنادت فصائل العمل الوطني الفلسطيني والشخصيات المستقلة لبناء إطار سياسي وتنظيمي انطلق من قاعدتين أساسيتين، كما يقول أبو خالد: "أولهما، نفي، أو دحض،

مقولـة زائفـة مفادهـا أن اتفـاق "أوسـلو" هـو اتفـاق فلسـطيني - "إسـرائيلي وهـي مقولـة زائفـة ومغـرضـة، لأن هكـذا اتفـاق لـم يوقعـه طرف وطني فلسطيني يمثل الشعب بل إن من وقع عليه، أي عرفـات، لا يمثل إلا حفنـة من الخونـة، مـن الذيـن خرجـوا علـى إرادة الشـعب وارتـدوا عن ثوابت العمـل الوطنـي الفلسـطيني، لـذا فـإن شـعبنا ليـس ملزماً باتفاق لا يعبر عن مصلحته وإرادته من قريب أو من بعيد، وفي الوقـت ذاتـه لا يعبـر عـن ارتبـاط وإرادة ومصلحـة الشـعب الفلسـطيني بإرادة ومصلحة الأمة العربية جمعاء.

أما الأمر الثاني، فهو دعم الانتفاضة (داخل الأراضي المحتلـة) والعمل على تصعيدها، والاستمرار في مواجهـة الاحتـلال الصـهيوني، لأن في ذلك تقويضاً لأسس اتفـاق "أوسـلو" وكشـفاً لجوهـره، ودحضـاً لمقولاته الزائفة، وكشفاً عـن جوهـر وظيفتـه المتمثلـة في قمـع جمـاهير شعبنا وتصفية قضية فلسطين"[١٤].

ووفقـاً لذلـك، وعـبر عـدد مـن اللقـاءات المركزيـة للفصـائل الفلسـطينية العشـرة، تم التوافـق "علـى أن يكـون الميثـاق الوطنـي الفلسطيني بما يعنيه مـن وحدة الأرض الفلسـطينية، ووحـدة الشـعب ووحدة أداته الثورية، وعلاقة هذا الشعب بأمته وانتمائه وفهمـه لهذا الصراع وطبيعته التناحرية التي لا يرى فيها إمكانية التسوية مع هـذا العدو هـو المرشـد والمرجعيـة السياسـية، الـذي يشـتق منـه البرنـامج الراهـن الـذي يتصدى لمواجهة الاسـتهدافات المباشـرة باتفـاق غـزة - أريحا الذي هو ضرب الانتفاضة.

وهكـذا، ولـد "تحـالف القـوى الفلسـطينية" الـذي ضـم كافـة فصائل الثورة باستثناء الذين شاركوا في مفاوضات مدريد (مجموعـة عرفات - حزب "الشعب" - حزب "فدا"، وهو المجموعة التي انشـقت

عن الجبهة الديمقراطية)، ومن ثم انخرطت في مؤسسات السلطة العملية التي أفرزتها اتفاقية أوسلو.

يقول أبو خالد عن ولادة هذا التحالف: ".. إن ساحتنا الفلسطينية مأزومة، كما هي حركة التحرر العربية، وأسباب الأزمة كثيرة، وكما هو معروف لسنا متفقين (أطراف التحالف) على كل الأشياء، لا الجانب الفكري ولا الجانب السياسي، ولا حتى البعد التنظيمي، والعلاقات داخل الساحة الفلسطينية، وأيضاً كما هو معروف أنه منذ انتفاضة شعبنا في فلسطين منذ عام ١٩٨٧ برز إلى الساحة الوطنية الفلسطينية تيار إسلامي من خلال حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي في فلسطين". هذا التيار يناضل إلى جانب القوى الوطنية الفلسطينية، ويلعب دوراً أساسياً في انتفاضة شعبنا. والعلاقة معه علاقة جيدة، حيث تمكنا بعد فترة من النقاش للوصول إلى قواسم مشتركة إلى صيغة ائتلافية للفصائل العشر (حركة فتح، والقيادة العامة، والصاعقة، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، جبهة النضال، جبهة التحرير، بالإضافة إلى "حماس" و"الجهاد الإسلامي" نواجه من خلالها مسار مدريد، بأبعاده الخطيرة على قضية شعبنا وأمتنا، وللتصدي للهدف المباشر ألا وهو الحكم الإداري الذاتي.. وقد تم التعبير عن هذا بنشاطات واضحة أخذت شكلاً استفتائياً أمام العالم نقيضاً لتوجهات عرفات في حينه (٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢)، وذلك في ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٢ وفي ١٥ / ٤ / ١٩٩٣ حيث تفاعل شعبنا في داخل وخارج فلسطين مع هذه التوجهات، وأعلن بوضوح من خلال الفعاليات واللقاءات الوطنية أن ما يجري في واشنطن هو انعكاس لمدريد، وأن هذا الفريق المستسلم الخياني لا يمثل هذا الشعب والاتفاقيات التي يجري إعدادها لا تلزمه بشيء"[١٥].

أمراض تحالف القوى الفلسطينية

إلا أن هذا التحالف الذي لم يقلع، بقي يعاني من مجموعة من الأمراض نتيجة تعدد الرؤى، وتباين الأرضية التي يجب الانطلاق منها، وهذا ما أثر على أدائه ومصداقيته بين جماهير الشعب الفلسطيني، خاصة وأن بعض أطراف هذا التحالف لم تأخذ المسألة على محمل الجد، وإنما انخرطت فيه لأسباب تكتيكية بحتة، بانتظار الفرصة للتكيف مع المستجدات والالتحاق بأطراف اتفاق أوسلو.

عن هذه المسألة يقول أبو خالد: "... إن بعض أطراف التحالف الوطني الفلسطيني لم تبد استعدادها لوقفة مراجعة نقدية مع الذات تنطلق من تشخيص دقيق للمرحلة السابقة من نضالنا الوطني بكل أبعادها السياسية والتنظيمية، بهدف استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة، وللأسف هذه القضايا لم تحسم بين أطراف التحالف، حيث اعتقدنا منذ بداية تشكيل هذا التحالف أننا متفقون على الميثاق الوطني الفلسطيني كونه ناظماً وموحداً، ويعطينا رؤية شاملة لوحدة أرضنا وشعبنا، ويحدد أهدافنا الكبرى وانتماءنا القومي لأمتنا ووسيلة للتحرير، كما أنه البرنامج الوطني الذي نشتق منه خططنا السياسية، لكن للأسف تبين لاحقاً أننا لا نتفق على ذلك في غياب هذه المرجعية السياسية التنظيمية، وحتى على صعيد البعد التنظيمي، الأمر الذي أبقى التحالف يراوح مكانه نتيجة مواقف بعض أطرافه التي تتمسك بما يسمى بقرارات المجالس الوطنية، وشعار المرحلية، وهي قرارات وشعارات لا تبدو، بعد تجربة طويلة في مسيرة عملنا الفلسطيني، أكثر من شعارات لإعادة إنتاج التكيف مع البرنامج التصفوي المعادي، وهذا أمر لا ينسجم أبداً مع الدعوة لمواجهة وإسقاط اتفاقات أوسلو – القاهرة.

... من جهة أخرى برز خلاف آخر مع بعض أطراف التحالف حول موضوع المرجعية، فنحن في حركة "فتح" قلنا، منذ البداية، نحن مع مرجعية سياسية، لأننا نحن نمثل المنظمة، وليس أولئك الذين انحرفوا وخانوا الثورة والشعب. وفي ظروفنا الحالية فالمرجعية هي شرعية الثورة والتحرير المرتكزة على الميثاق المعبر عن وحدة الأرض والشعب، إلا أن بعض أطراف التحالف طرحوا تشكيل المرجعية كشعار للتهرب من تحمل المسؤولية، لأن من يريد مرجعية سياسية يجب أن يحدد موقفه من الميثاق ومن موضوع إعادة بناء مؤسسات المنظمة، لأن المسألة، في جوهرها، ليست شكلية. وقلنا لهم إذا كان المقصود بهذه المرجعية "مرجعية شعبية" فنحن لسنا ضد مرجعية شعبية يختارها شعبنا، ولكن هل واقع شعبنا وظروفه داخل الوطن المحتل والشتات يسمح بإجراء انتخابات لكي يتم اختيار مرجعية له، إنهم يدركون صعوبة ذلك، ونحن نعرف الأبعاد الحقيقية من جراء رفع هذه الشعارات وما يرافقها من تنظيرات وذرائع، والتي تأتي تحت عنوان الديمقراطية، رغم أنه للأسف لا يوجد عندنا، في إطار التحالف، تقاليد ديمقراطية، فهذه الديمقراطية تفسر حسب ما تريده أطراف التحالف. لأن الديمقراطية، في سياق بعدها الوطني والقومي، لا تعني التفريط بالثوابت والحقوق والميثاق الوطني الفلسطيني، ولا تلغي حقيقة أن موقع كل فصيل في سياق العملية النضالية يحدده دوره في هذه العملية. إننا نفهم الديمقراطية سلوكاً وممارسة، يجب أن تتقاطع مع مصلحة الشعب والأمة.

وفي السياق ذاته، لا بد من الإشارة إلى مسألة هامة تعتبر إحدى القضايا الهامة التي لم يحسم التحالف أمره بشأنها، حيث أضيف إلى عملنا الوطني الفلسطيني بعد آخر، ممثلاً بالقوى الإسلامية المشاركة في التحالف، فهذه القوى تتقاطع معنا في الفهم

لطبيعة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وهي مع التحرير، ولكن لم تحسم أمرها بعد بالنسبة لموضوع الميثاق الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير، وموقفها من إعادة بناء مؤسسات المنظمة، مما اسهم في إخفاق التحالف في تحقيق مرجعية وطنية، كما أن رفض بعض أطراف التحالف أن يأخذ كل فصيل موقعه حسب دوره أعاق أية صيغة لبناء إطار تنظيمي لهذا التحالف"[١٦].

هذه الرزمة من المشكلات التي عانى منها "تحالف القوى الفلسطينية" كان لا بد لها من ترك ظلالها المؤثرة على أداء "التحالف" النضالي، والحد من فعاليته المأمولة، خاصة وأنها كانت تسير باتجاه التفاقم، على قاعدة الأوهام التي كان يغذيها نهج المساومة والذبذبة المنغرس في بعض أطراف التحالف. وكما كان متوقعاً، سرعان ما بادرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بالاستجابة لبعض الفتات الذي قدمه عرفات، من خلال السماح لبعض كوادر الجبهتين، بموافقة صهيونية، بالعودة إلى مناطق الحكم الإداري الذاتي، للمشاركة في اجتماعات ما سمي بالمجلس الوطني الفلسطيني الذي أعاد عرفات تشكيله وصياغته، والذي كانت له وظيفة محددة، وهي إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وذلك تحت ذريعة أنهم يمارسون حق العودة إلى أرض الوطن.

يقول أبو خالد حول هذه العودة: "... إننا نختلف مع هؤلاء الأخوة الذين يوظفون شعار حق العودة لشعبنا، وتقزيمه ليعود هذا الأمين العام أو هذا الكادر أو ذاك. هذه العملية تسيء للفصيل الذي يأخذ مثل هذا القرار، وتسيء لقوى المواجهة لشعبنا، وتضرب جانباً من مصداقية هذه القوى عند شعبنا.

تمنينا على هؤلاء الأخوان إعادة النظر في توجهاتهم بالنسبة

لهذا الموضوع لأن هذا استجابة لبيريس، وليس حق عودة، سواء ذهبوا ورفضوا أو شاركوا أو لم يشاركوا، قلت لهم إن هذه المؤسسة سقطت شرعيتها، عندما اعترفت بالعدو، لأن شرعيتها ثورية، وثورية المجلس بأنه يحمل هدف تحرير فلسطين، وعندما يعترف بالعدو تسقط شرعيته، فلا مؤسسة تملك شرعية من مؤسسات عرفات، وأي إعطاء شرعية بالمشاركة أو بالاستجابة لهذا الطلب كأن الشعب الفلسطيني يبيع وطنه، باسم المجلس الوطني المفبرك تاريخياً.

العودة تكيف، لأن الذي يؤمن أن إسرائيل عدو، وعرفات في موقع الخيانة الوطنية لا يمكن أن يعود ويسلم رأسه لهؤلاء الأعداء، إلا ولديه قناعة أخرى"(١٧).

ولكن ما حدث فعلاً هو استجابة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي فقد شرعية وجوده، من الجبهتين لطلب عرفات، وتم عقد هذا المجلس في غزة ليقوم بالوظيفة الموكلة إليه، وهي إلغاء العديد من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وهكذا، وضعت الجبهتان نفسيهما خارج إطار "تحالف القوى الفلسطينية" لتعودا إلى ممارسة ذات الدور، الوظيفة السابقة، التي مهدت الطريق أمام نهج الانحراف والخيانة، ولتبقى الساحة الفلسطينية في حالة من انعدام الوزن في ظل تصاعد الهجوم الشرس الذي يشنه الكيان الصهيوني وحاميته الولايات المتحدة ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، مستخدمين في ذلك عملاءهم الصغار في محمية الحكم الإداري الذاتي في الضفة الغربية والنظام الهاشمي في عمان وبعض العملاء في جنوب لبنان.

هوامش الفصل الثالث

(١) "العقيد أبو موسى يتكلم" دار الجليل – دمشق ١٩٨٤. ص٣٤.

(٢) من كلمة أبو خالد العملة في لقائه مع كوادر حركة "فتح" في الساحة السورية – ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦.

(٣) مقابلة مع أبو خالد العملة / مجلة "الموقف العربي" العدد ١٦٩، ٩ / ١ / ١٩٨٤.

(٤) مقابلة مع أبو خالد العملة – جريدة "البعث" – ١٤ / ٧ / ١٩٨٣.

(٥) "قضية ثورة" حوار جمعة اللامي بابل للنشر – نيقوسيا ١٩٨٦، ص١٨٦ – ١٨٧.

(٦) مقابلة مع أبو خالد العملة –جريدة "تشرين" – ٢٣ / ٥ / ١٩٨٥.

(٧) مقابلة مع أبو خالد العملة – الموقف العربي – العدد١٦٩ تاريخ ٩ / ١ / ١٩٨٤.

(٨) مقابلة مع أبو خالد العملة – مجلة "العاصفة"، سبق ذكره.

(٩) من كلمة أبو خالد العملة في حفل تخريج دورة الشهيد مصطفى الشروف – ١٥ / ١٢ / ١٩٨٥. مجلة "فتح" ١ / ١ / ١٩٨٦.

(١٠) مقابلة مع أبو خالد العملة – مجلة "فتح" تاريخ ٦ / ٢ / ١٩٨٨.

(١١) مقابلة مع أبو خالد العملة – مجلة "فتح" تاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٩٥.

(١٢) من كلمة أبو خالد العملة في حفل تخريج الشهيد الشروف – سبق ذكره.

(١٣) مقابلة مع أبو خالد العملة – جريدة "الديار" اللبنانية ٢٢ / ٩ / ١٩٩٤.

(١٤) مقابلة مع أبو خالد العملة – مجلة "فتح" تاريخ ٦ / ٢ / ١٩٨٨.

(١٥) مقابلة مع أبو خالد العملة – صحيفة "الديار" اللبنانية ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٣.

(١٦) من حديث أبو خالد العملة لمجلة "قضايا دولية" أعادت نشره مجلة "فتح" – تاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٩٥.

(١٧) مقابلة مع أبو خالد العملة – صحيفة "الحدث" – ٢٠ / ٣ / ١٩٩٦.

الفصل الرابع

أوسلو
محطة لتهويد فلسطين
... خطوة للسيطرة على المنطقة

أمن الكيان الصهيوني أولاً!

لم يكن اتفاق أوسلو، الذي وقعته حفنة من المستسلمين من خلف ظهر الثورة والشعب، نبتاً شيطانياً، فرضته الأقدار وموازين القوى التي أفرزتها نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وإنما كان نتاجاً لمسار سياسي سلكته قيادة عرفات، والقوى الداعمة له، منذ أمد طويل، وبالذات، كما يقول أبو خالد: "منذ اللحظة التي جرى فيها إخضاع البديهيات لنظام الاحتمالات... لقد كان إخضاع هذه البديهيات إلى احتمالات أخرى، أو تحويلها إلى افتراضات، منشأ ومنطلق المسار السياسي المتجه نحو التسوية مع العدو. ومن الافتراضات إحداث تحولات في الموقف الأميركي، أو أن التسوية تحمل فوائد "إنقاذية"، أو أن المستهدف هو فلسطين فحسب.

ومن المتصور أن هذه الافتراضات تعود إلى جملة أسباب يمكن تحديد اثنين منها كسببين رئيسيين، أما الأخرى فهي تفريعات عليهما:

الأول: سيادة عقلية التسوية.

الثاني: واقع التجزئة التي تعاني منه الأمة.

فسيادة عقلية التسوية (والتسوية عقلية وليست برنامجاً فقط) خلفت وهم الافتراضات سالفة الذكر، وواقع التجزئة قلص شكل الصراع واختزله بحيث جرى تمويه الهدف الإمبريالي الصهيوني الأساسي، بأهداف جزئية وتكتيكية ليجري التعامل معها وكأنها الأساس، وأتاح هذا الأمر نشوء برامج التسوية المتعددة، وبالتالي حل موضوع التسوية كإطار عام لحركات جزئية بدل الكفاح والنضال كإطار عام يحشد جهد الأمة العربية في وجه المشروع الإمبريالي الصهيوني.

إن التركيز الآن على برنامج قيادة عرفات الاستسلامي، لا يعني التقليل من خطورة البرامج الأخرى، غير أنه، وفي ظل الواقع القائم فإن الالتحاق "الفلسطيني" بنهج التسوية، يشكل خطورة متزايدة، نظراً لما مثلته الثورة المعاصرة من موقع في النضال العربي (كطليعة كفاحية) من ناحية، ونظراً إلى الإقرار الناتج عن حال التجزئة، بالمسؤولية "الفلسطينية" عن القرار الفلسطيني، وهو ما جعل النظرة الرسمية العربية مؤسسة على قاعدة: ما يرضي الفلسطينيين (يعني: قيادة منظمة التحرير الفلسطينية) يرضينا"[1].

وعلى هذا الأساس يبدو منطقياً القول "أن التوجه السياسي (لدى قيادة منظمة التحرير) الذي بدأ منذ فترة مبكرة جداً، وخاصة إثر تبني شعار إقامة السلطة الوطنية عام ١٩٧٤، وما تلا ذلك من تراجعات وتنازلات مبدئية، حسب ما سلفت الإشارة، قد مكن هذه القيادة من تفصيل المهمات والأعمال على المقاس الذي يخدم مصالحها الأنانية المباشرة، فهي لا تريد تجنيد وإطلاق طاقات شعبنا، ولا يهمها البعد القومي لقضية فلسطين، انحصر جل

اهتمامها بالحصول على شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، لكي تنخرط في المفاوضات والمساومات، لا لكي تدافع عن حقوق شعبنا. ويوضح كتاب "طريق أوسلو" لمحمود عباس (أبو مازن) بأن همّ القيادة الفلسطينية كان التركيز على الاعتراف الصهيوني بها، وكأن هذا الاعتراف هو القضية الرئيسية!"[2].

"لقد حمل الاتفاق المذكور (اتفاق أوسلو) بذرة "الحرب الأهلية" في داخله، فهو اتفاق يقسم الأرض ويقسم الشعب، ويحول القضية الرئيسية إلى فتافيت "شظايا". هناك "أرض درجة أولى" هي ثلث قطاع غزة و٦٣ كيلو متر من أريحا، وهناك أرض درجة ثانية، تبدأ المساومة عليها فيما بعد هي ثلث قطاع غزة وباقي الضفة الغربية، وهناك أرض درجة ثالثة هي القدس الشرقية"[3].

وبالطبع فإن ما حكم الاتفاق، بشكل رئيسي، هو إعطاء الأولوية لـ"الأمن الإسرائيلي"، الذي يعتبر بمثابة تعبير محدد لمسألة غير محددة، يمكن لها التمدد والتوسع لتطال كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والعقائدية..الخ. أي بمعنى أخر، جاء الاتفاق ليشكل محصلة للتصورات الصهيونية والأمريكية التي ظلت تطلقه تباعاً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، وتنفيذاً للاستراتيجية الصهيونية المرتكزة على المكونات التالية:

١- لا ضم ولا إرجاع، أي بقاء الضفة والقطاع تحت الاحتلال، دون الإعلان رسمياً عن إلحاقهما بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

٢- تنفيذ ما عرف بسياسة الضم الزاحف، من خلال مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ومحاولة تفريغ المناطق من أكبر قسم

ممكن من المواطنين الفلسطينيين.

٣- تبني مقولة التقاسم الوظيفي، التي تقوم على بدعة الفصل بين الأرض وسكانها من المواطنين الفلسطينيين، برغم أن الأرض خاضعة للسيطرة الصهيونية، وأن السكان هم جمهور فلسطيني أو أردني ليس له حقوق إقليمية أو سيادية على الأرض.

٤- تبني موقف تفاوضي تعجيزي للتسوية، بحيث يكون مرفوضاً فلسطينياً وعربياً، وفي حال القبول به، يحقق للجانب الصهيوني خطوة استراتيجية على طريق تنفيذ المخطط التوسعي الإلحاقي.

وعلى أساس مقولة التقاسم الوظيفي ولدت كل مشاريع الإدارة الذاتية للسكان التي طرحها الصهاينة بكاملها منذ عام ١٩٦٧، وحاولوا تنفيذها أكثر من مرة، ولكن تلك المحاولات فشلت، بسبب صمود شعبنا ومقاومته، وعدم تمكن المحتلين من توفير تغطية توصف بأنها فلسطينية لهذه المؤامرة، إلى أن تقدم العرفاتيون للقيام بهذه المهمة، والتساوق مع المخطط الاحتلالي ووضع أنفسهم في خدمته(٤)".

وكان عرفات قد أكد التزامه خطياً، بالرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق اسحق رابين بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٩٣، بالتالي:

– تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

– تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبإيجاد حل سلمي للنزاع بين الجانبين، وتعلن أن جميع

القضايا القائمة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل من خلال المفاوضات.

- تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً يفتح أبواب عهد جديد من التعايش السلمي، يخلو من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار، ومن ثم فإن المنظمة تنبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف وسوف تتحمل المسؤولية عن كل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين.

- تؤكد المنظمة أن تلك المواد الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي لا تتفق مع الالتزامات السابقة هي الآن غير سارية، ومن هذا المنطلق فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد بأن ترفع الأمر إلى المجلس الوطني الفلسطيني للإقرار الرسمي، وإدخال التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالميثاق الوطني الفلسطيني.

وقد اشتملت صفقة أوسلو التي وقعت في واشنطن في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، بالإضافة إلى "اتفاق إعلان المبادئ" على أربعة ملاحق تتمحور حول صيغة وشروط انتخابات مجلس الحكم الذاتي، وإعادة انتشار القوات الصهيونية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، و"التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني" في البرامج الاقتصادية للتنمية بالإضافة إلى "التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني" بشأن برامج التنمية الإقليمية، ومحضر اجتماع متفق عليه. وقد أضيف لذلك ملحق خاص حول الترتيبات الأمنية وقع عليه في ١٩٩٤/٢/٩، وأدمج في اتفاق القاهرة التنفيذي الموقع في ١٩٩٤/٥/٤، ونص اتفاق إعلان المبادئ على إقامة حكم إداري ذاتي لفترة انتقالية

مدتها خمس سنوات، يبدأ تنفيذه في غزة وأريحا، وعلى إجراء مفاوضات حول "الوضع النهائي" في موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية التي تبدأ مع تطبيق اتفاق غزة – أريحا. كما يؤكد الاتفاق على أن قوات الاحتلال سوف تحتفظ بالمسؤولية عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات و"للإسرائيليين"، وإمكانية الاستمرار في استخدام طرق قطاع غزة ومنطقة أريحا بحرية من قبل "القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين".

وهكذا، "فسحت هذه الصيغة المطاطية التي صيغ بها اتفاق إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية، المجال أمام الترجمة الصهيونية التي تقول دون مواربة ودون أقنعة" إن فلسطين هي أرض يهودية، من خلال التنازل الذي تم عن ٨٠٪ منها، أما الـ٢٠٪ المتبقية، وهي مساحة الضفة والقطاع فبقيت أرضاً متنازعاً عليها، ولم يتضمن اتفاق أوسلو أي نص يؤكد آنها فلسطينية، ولم يتضمن كذلك أي موقف واضح من حق العودة ولا من السيادة، وإذا أضفنا إلى ذلك تحديد الحدود مع الكيان الصهيوني الذي تضمنته معاهدات كامب ديفيد ووادي عربة، فيبدو وكأن ذلك يضفي شرعية لدولة العدو على كل أرض فلسطين.

وبذلك، وخلافاً لما يعتقده البعض، فإن ما يجري على الأرض هو تطبيق لاتفاق أوسلو (من وجهة نظر العدو) وليس موتاً له، والتهويد والاستيطان الذي يقوم به العدو هو جزء من رؤيته التوراتية التي تشكل العامل الأهم في تماسك هذا الكيان كشرط أساسي للقيام بدوره في المنطقة، والذي أصبح في تقديره وتقدير المراكز المقررة في الولايات المتحدة بأنه الكنز الاستراتيجي في المنطقة، من

أقصى جنوب القارة الإفريقية، مروراً بالمشرق العربي، إلى حوض الدول الإسلامية في آسيا الوسطى"[٥].

إن ما يدور على أرض الواقع يثبت، بلا لبس، أن الكيان الصهيوني، بالفعل، كنز وثروة حقيقة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والتي احتاجت إلى ستة أشهر لتحشيد طاقاتها وقواتها في الخليج، وكلفت حربها ضد العراق أكثر من ٦٠٠ مليار دولار لأنها لم تستطع الاستفادة من الكيان بسبب ظروف ما قبل مدريد، وهي لا تخجل اليوم من الاعتماد على كنزها -الكيان الصهيوني- حيث المسافة بين فلسطين والخليج أقل من ساعة طيران، ولا تحتاج الدبابة للوصول إلى شواطئ الخليج إلى أكثر من ٢٤ ساعة. إن الكيان الصهيوني الرصيد الاستراتيجي لأميركا سيُزج في إطار حماية النفط وحماية المصالح الأميركية، رغم أن هناك من لوح بإمكانية ضم مصر والمغرب وموريتانيا والأردن والكيان الصهيوني إلى الحلف الأطلسي، ولا أعتقد أن مصر والمغرب وموريتانيا هي في إطار الموافقة على ذلك، ولكن ذلك قد يكون مقدمة لضم الأردن والكيان الصهيوني إلى الأطلسي"[٦].

وفي إطار ذات الوظيفية، ونظراً لبقاء النفط العراقي والإيراني، إلى جانب النفط الليبي، خارج إطار السيطرة الأمريكية، وتمسك سورية بموقفها الرافض لإملاءات الحلف الإمبريالي الأميركي الصهيوني، تقوم جبهة الأعداء "بخلق ظروف حرب في المنطقة، وهذا ما نلاحظه من خلال الاتفاقيات بين العدو الصهيوني وتركيا وأميركا، والمناورات الجوية في سماء تركيا، والحزام الإلكتروني على حدود سورية وإيران وصولاً إلى الحزام الأمني المنوي اعتماده في العراق بالارتكاز على أطراف كردية محلية، إضافة إلى

المناورات البحرية وتشكيل قوة تدخل سريع من الأطراف الثلاثة، وإجراء المناورات البحرية قبالة الساحل السوري، ومناورات برية على حدود سورية وإيران، وضمن إطار التحديث للأسلحة بين الكيان الصهيوني وتركيا، والاتفاقيات الاقتصادية طويلة الأمد، كما لا بد أن لا ننسى أن تركيا خصصت ١٥٠ مليار دولار لتحديث جيشها خلال الـ ٢٥ سنة القادمة بالتعاون الكامل مع الكيان الصهيوني.

من هذا المنطلق نرى أنه يراد لتركيا أن تلعب دوراً إقليميا، وهو بتقديرنا دور مؤقت، وليس دوراً أصيلاً كدور الكيان الصهيوني في إطار الاستراتيجية الأميركية.

إن احتلال تركيا لشمال العراق في إطار التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني يحمل مخاطر كبيرة لأن شمال العراق يطل مباشرة على ثلاثة مواقع ممانعة للبرنامج الأمريكي، أي سورية والعراق وإيران، ولذلك فإنه سيحدد مستقبل أربعة أقطار، بما فيها تركيا، سلباً أو إيجاباً"[٧].

على هذه القاعدة، يمكن التأكيد أن "أميركا والكيان الصهيوني لا يريدان السلام، بل يريدان تمزيق أمتنا العربية، أي تمزيق الممزق من وطننا العربي، ليسهل عليهم السيطرة على مقدرات الأمة ونهب ثرواتها، وإخضاعها لمشيئتهم، وليضمنوا للكيان الصهيوني المركز القيادي المتفوق عسكرياً في المنطقة، وكذلك الأمر اقتصادياً وعلمياً، وبالتالي يهدفون إلى ضرب الوحدات السياسية القائمة، وليس إضعاف دورها فقط، كما يتوهم البعض، أي أننا نرى أن مصر مهددة في وحدتها من خلال ما يجري الترويج له، أي عبر تنمية الأقليات فيها أو في الوطن العربي، كالأقباط في مصر، والزنج في السودان، والبربر في المغرب العربي.. الخ. أي استتبات أقليات

تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتفكيك وحدة الأمة"[٨].

جسر العبور إلى المنطقة العربية

وبالعودة إلى اتفاق أوسلو الخياني الذي جاء تتويجاً لسلسلة طويلة من التنازلات التي أفصح عنها عرفات مبكراً، وكما يذكر أبو خالد أنه، وقبل الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ بثلاثة أسابيع "اجتمع المجلس الثوري لحركة "فتح" في كلية الهندسة في بيروت، وقال عرفات خلاله كلاماً غريباً، قال: إن المنطقة مقبلة على أحداث خطيرة سترسم فيها خرائط جديدة، وأضاف: كنا نحاول ترتيب إيقاع خطواتنا مع الخطوات السورية، لكن الخطوتين اختلتا، فلنا طريقنا ولهم طريقهم.. وقال أيضاً يومها: هناك مشروع أميركي توقف، وأنا قررت الصعود إليه، فمن أراد أن يصعد فليصعد، ومن أراد أن يأخذ موقفاً فليأخذه، وليس أمامكم إلا الحكم الإداري الذاتي!

هذه وقائع مسجلة في محضر اجتماع المجلس الثوري لحركة "فتح" يومي ١٥ – ١٦ – أيار (مايو) ١٩٨٢، وقال منهياً كلامه: إن هذا هو آخر اجتماع لكم في بيروت. وفي السياق نفسه أورد محمد حسنين هيكل في كتابه (المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل) أن أحد المليارديرات اليهود الأمريكيين المعروف بـ ستيفن كوهين ذهب إلى مصر ليبلغ سعيد كمال، ممثل عرفات، بتوقيت الاجتياح"[٩].

نقول بالعودة إلى الاتفاق يتضح تماماً "أنه يقسم بين فلسطينيي الداخل والخارج، وبذا يوجه ضربة قاسية، إلى وحدة الشعب، وهو لا يشير إلى اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨، ولا إلى حقهم بالعودة، بل يترك قضيتهم (باعتبارها مشكلة "إنسانية"

وليس وطنية وقومية) إلى مرحلة التفاوض النهائي، وللجنة المحادثات المتعددة حول اللاجئين، كما لا تتم أية إشارة إلى الفلسطينيين الباقين في أرضهم منذ عام ١٩٤٨ تحت الاحتلال الصهيوني. والاتفاق يقسم فلسطين، عملياً، إلى ثلاث مناطق هي:

(١) المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ وقد تم التفريط بها تماماً.

(٢) منطقة القدس الكبرى التي ضمها العدو، إثر احتلاله الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وقد تركت لمرحلة التفاوض حول الحل النهائي (الأمر الذي لا يعني استرجاعها).

(٣) منطقة الحكم الإداري الذاتي.

وهو بذلك يوجه ضربة مماثلة إلى وحدة الأرض، مقوضاً مبدأي وحدة الشعب والأرض في النضال الفلسطيني. الأخطر في اتفاق أوسلو أن ما سمي بـ"عهد السلام" المزعوم بدأ منذ لحظة التوقيع على اتفاق القاهرة التفصيلي الموقع في ٤ / ٥ / ١٩٩٤، وليس بعد انتهاء الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وغزة"[١٠].

إضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق "جاء لحل المشاكل التي تعانيها الدولة الصهيونية، أساساً، تحت ستار حل القضية الفلسطينية.

لقد كان اعتراف القيادة العرفاتية بالدولة الصهيونية عنصراً ضرورياً لجر معظم الدول العربية للاعتراف بها، الأمر الذي يعني منحها "شرعية" ويفتح أبواب المنطقة العربية لها لكي تفرض هيمنتها عليها، ويحسن من صورتها الدولية المهزوزة (باعتبارها دولة احتلال وقهر) كما يخلصها ذلك من "العبء السياسي" للخطر الديمغرافي الفلسطيني ضمن حدود ١٩٦٧"[١١]. ولا يتم ذلك، بالطبع، إلا من خلال إبرام "تسوية سياسية تنتهي القضية الفلسطينية، لكن

بدون الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، أو الانسحاب التام من الأراضي المحتلة"[١٢].

أما اعتراف العدو بمنظمة التحرير الفلسطينية فقد جاء نتيجة منطقية للخطوات التي اقدم عليها عرفات من خلال قبوله تغيير جلد وجوهر هذه المنظمة، وتحويلها إلى مجرد مشرف على تطبيق الحكم الذاتي على الفلسطينيين في بعض المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وأداة أمنية بيد الاحتلال. وقد أكد رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق اسحق رابين هذه الحقيقة لدى عرض الاتفاق أمام الكنيست للمصادقة عليه، بالقول أن الاتفاق هو انتصار للصهيونية، وهي تحظى بالاعتراف من ألد أعدائها، مشيراً إلى أنه يبقي كافة الخيارات مفتوحة أمام كيانه "بعد كل ما قدمه عرفات من تنازلات"[١٣].

بالإجمال يمكن القول أن الاتفاق يجعل، غزة والضفة الغربية، عملياً "جسر عبور تجارياً واقتصادياً صهيونياً إلى المنطقة العربية، فضلاً عن تكريسه واعترافه بشرعية الاحتلال الصهيوني، ويضفي على الاتفاق التطبيع الاقتصادي الشامل، فالملحق الثالث له يتحدث عن تعاون صهيوني – فلسطيني اقتصادي، وعن برامج تطبيقية، وتشكيل لجان مشتركة صهيونية – فلسطينية اقتصادية دائمة، من أجل تنمية الموارد المائية والكهربائية، وتطوير الطاقة، والتعاون في مجالات النقل والاتصالات والتجارة والمال، وتشجيع التجارة الإقليمية، والتعاون الصناعي، بما في ذلك تشكيل شركات صهيونية – فلسطينية في صناعات النسيج والأغذية والإلكترونيات والماس والكومبيوتر، إضافة إلى إعلان الالتزام من الجانب العرفاتي بالمساهمة في تطبيع علاقات الدولة الصهيونية مع الدول العربية.

وفي الملحق الرابع تم الالتزام بتأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط، ثم بنك للتنمية، والموافقة على وضع برنامج إقليمي لتنمية الزراعة، وربط الشبكات الكهربائية بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية وغزة ودول المنطقة، والتعاون إقليمياً لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى، وإقامة برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات... الخ(١٤).

وكما كان متوقعاً، فلم يكد يمضي أقل من عام على توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن، حتى سارع النظام الهاشمي في الأردن إلى توقيع اتفاق مع العدو الصهيوني في واشنطن في ١٩٩٤/٦/٦ضمن إطار المحادثات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية (الأمريكية – الأردنية – الإسرائيلية) بهدف إبرام "معاهدة السلام" بعد انتهاء المفاوضات حول الأمن والحدود والأرض والمياه والطاقة والاقتصاد والبيئة، التي كانت تجري آنذاك. وقد وقعت هذه الاتفاقية في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ في عمان، وصدّقت في منطقة وادي عربة على الحدود الأردنية – الفلسطينية في ٢٦ من الشهر ذاته، ضمن احتفال حضرة الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي قال أن المعاهدة "حطمت سلاسل قيود الماضي في الشرق الأوسط" فيما اعتبرها رئيس الوزراء الصهيوني اسحق رابين "ثورة كبيرة في الشرق الأوسط"، وأن تعاون النظام الهاشمي مع كيانه سيجعل "الزهور تنبت في الصحراء"(١٥).

وإذا ما أردنا وضع الأمور في نصابها لا بد لنا من تذكر "الدور التاريخي للملك حسين، وعلاقته مع العدو الصهيوني، ومع الولايات المتحدة، وقبلها مع بريطانيا، فيما أصبح يشكل الآن عاملاً مهماً في البرنامج الأمريكي الصهيوني، وبالتالي فموضوع وادي عربة لا نقرأه

اتفاقاً مجرداً، وإنما نقراً حلفاً مع العدو الصهيوني، يتجه نحو المشرق العربي امتداداً إلى حدود العراق. وقد أصبح هذا هدفاً واضحاً ومعلناً في أحاديث الملك حسين، وجاء من يؤيد ذلك في الإدارة الأمريكية. ما هي هذه التوجهات؟. إنها تطمح في السيطرة على العراق، بما يعنيه من موقع جغرافي، استراتيجي على تماس مع إيران، ومع كل دول الخليج والجزيرة وتركيا وسورية والأردن وفلسطين، وبالتالي فإن السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي، بالإضافة إلى ما فيه من ثروة نفطية هائلة، هدف أميركي صهيوني، وحسين يلعب هذا الدور المباشر مع ما يسمى معارضة عراقية مستلبة الإرادة، وبالتالي تحت أحضان الأميركان. هؤلاء، الذين تحت العباءة الأميركية من المعارضة العراقية، لا يمثلون إرادة الشعب العراقي، بأي شكل من الأشكال، إنهم يتساوقون مع الأعداء ويقولون بإقامة كونفدرالية، وهي الكونفدرالية بين الكيان الصهيوني وشرق الأردن وثلاثة أجزاء من العراق، بعد أن يقسم العراق إلى ثلاث مقاطعات أو ثلاث دويلات تشكل مع الملك حسين في الأردن والكيان الصهيوني كونفدرالية لمصلحة الكيان الصهيوني الذي يكون قد أطل على الخليج للسيطرة عليه، علاوة على عزل سورية وإضعافها، والتدخل، كما هو مطروح في البرنامج الأمريكي، عزل ومحاصرة إيران"[١٦].

"أما الأسباب المباشرة التي دفعت الملك حسين لتوقيع المعاهدة (وادي عربة) فهي – كما يذكر زئيف شيف (من كبار معلقي صحيفة هآرتس) إثر توقيع الاتفاق الأول مع الأردن – ناجمة عن "مخاوف الأردن من أن تفقد إسرائيل السيطرة على المسارات التي تحدث في المناطق (المحتلة) بعد الاتفاقات بينها وبين الفلسطينيين" أي أنه

يستهدف مساعدة الصهاينة في "ضبط" المسار الفلسطيني ضمن الحدود الاستراتيجية المشتركة للدولة الصهيونية والأردن. ويتابع شيف: "تخشى عمان من أن يكون فقدان السيطرة الإسرائيلية على حساب الأردن، وأن يمس بمصالحه الحيوية ويهز استقراره. لقد أذهل اتفاق أوسلو الأردنيين، ووجد في عمان من رأى فيه نقضاً لتفاهم قديم، كان من المبرر وصفه بأنه استراتيجي بين إسرائيل والأردن. وكانت إسرائيل بالذات هي التي خرقت هذا التفاهم الاستراتيجي. لقد كان المحور الرئيسي لهذا التفاهم هو التعاون الهادف إلى صد القومية الفلسطينية. وقد بدأ ذلك خلال عهد الملك عبد الله، واستمر بزخم أكبر، بل إنه توسع ليشمل مجالات أخرى، مع الملك حسين.

إن لإسرائيل خبرة كبيرة مع الشريك الأردني، كانت في مجملها ناجحة، على الرغم من العثرات الكبيرة على الطريق، وعلى الرغم من كثرة التساؤلات بشأن مصير النظام الهاشمي في عمان.

ويجب ألا ننسى أن هذا النظام لا يزال قائماً منذ سنة ١٩٢٢، وقد تغلب على عوائق كثيرة. لقد عقدنا مع الفلسطينيين اتفاقاً دولياً، وانطلقنا معهم على طريق لا نعرف نهايتها. والمصلحة الإسرائيلية تكمن في تقوية الأردن وحكامه، وهذا سيمنع تحول الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى نمو غير طبيعي"[١٧].

إن "النمو الطبيعي" للتعاون الاستراتيجي الصهيوني – الأردني استهدف الحيلولة دون ظهور الهوية السياسية الوطنية الفلسطينية، باعتبارها خطراً مشتركاً على كيان الاغتصاب الصهيوني وكيان "الوطن البديل" الأردني، أي الإبقاء على الوضع كما هو تاريخياً،

والاكتفاء بإدارة ذاتية لشؤون الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية تحت السيادة الصهيونية والوصاية الأردنية. ومن هنا كان الحرص "المشترك" بينهما في بنود المعاهدة على طمس وشطب حتى كلمة فلسطين، ففي البند الأول من المادة الثالثة حددت الحدود الدولية بين الأردن والكيان الصهيوني" على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب" بدون ذكر فلسطين، وتكرر الأمر في البند الثاني من المادة المذكورة أعلاه، حين لم تجر الإشارة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية باعتبارها أراض فلسطينية محتلة، بل تم تجاهل حتى كونها محتلة، حيث نص هذا البند على ما يلي: "تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧"، فهي دخلت ربما عن طريق الخطأ تحت سيطرة الحكم العسكري الصهيوني، وليس بقوة الاحتلال"(!)[١٨].

وعلى ذات المنوال جاءت بقية نصوص الاتفاق لتقطع الطريق على قيام أي كيان فلسطيني مزعوم قد يتطرق إلى مسألة الحدود، ويتجاهل الإشارة إلى اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى أرض الوطن، واعتبار قضيتهم قضية "إنسانية"، يمكن حلها من خلال توطينهم في أماكن تواجدهم. وعلاوة على ما سبق فإن الاتفاق اخترق السيادة القطرية للنظام الأردني عندما سلّم بـــ"حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية في منطقة الباقورة / نهاريم، وشرّع "تأجير" نحو ٨٠٠ كلم مربع من الأراضي الواقعة جنوب البحر الميت إلى الصهاينة، حيث تقوم عليها عدد من المستوطنات. وفرّط بالحقوق المائية للأردن.

وإذا أضفنا صيغ التنسيق الأمني بين النظام الأردني والكيان الصهيوني، والتي تصل إلى حد التعاون الاستراتيجي بين الجانبين، لاتضح تماماً حجم الإثم الذي أقدم عليه هذا النظام بحق الشعبين الفلسطيني والأردني وحق الأمة العربية برمتها.

لقد شملت المعاهدة كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وباتت الدولة الصهيونية تتحكم بالقرار السياسي والعسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في ظل اتفاقات أوسلو، وهي "تفضل التعامل مع نظام الملك حسين، ومن مصلحتها أن تكون مسؤولية الحكم والإدارة واحدة موحدة في الأردن والضفة وغزة، والإسرائيليون يفضلون هذا الواقع على التعامل مع ياسر عرفات بصفته مسؤولاً عن الضفة والقطاع. وليس من العجب أن ينتهي عهد عرفات في الحكم والسلطة والقيادة بأسرع مما يتصور، وبسرعة مناسبة مع الرغبات الأميركية والإسرائيلية.

إن التطور الممكن من الأفضل أن يكون تحت مظلة الشرعية الأردنية بقيادة الملك حسين"[١٩].

الميثاق الوطني الفلسطيني ومهمة حمايته

مع صعود الليكودي بنيامين نتانياهو إلى سدة السلطة في الكيان الصهيوني إثر انتخابات أيار (مايو) ١٩٩٦، وتشكيله ائتلافاً حكومياً ضم أحزاب ما يسمى باليمين الصهيوني وبعض الأحزاب الدينية الحريدية، تصاعدت حدة الضغوط على سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، لتمزيق الميثاق الوطني الفلسطيني أرباً إرباً، وشطبه بالكامل رغم إلغاء الميثاق من قبل عرفات ومجلسه في العام ١٩٩٦ وهذا، وإن كان وسيلة لوضع عرفات وسلطته في الزاوية

الحرجة لعصرهما حتى آخر قطرة، إلا أنه تعبير عن الهلع الذي يشعر به الصهاينة مع وجود الميثاق الوطني الفلسطيني كناظم وجامع ودستور للشعب العربي الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وذلك بالرغم من الخطوة التي أقدم عليها عرفات سواء في رسالته إلى اسحق رابين في ٩ / ٩ / ١٩٩٣ التي قال فيها: "... إن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن بنود الميثاق (الوطني) الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها"، أو في مجلسه الذي عقده في غزة بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٩٦ الدي أقدم على إلغاء بنود الميثاق تحت تسمية "التعديل"، إلى الحد الذي دفع شمعون بيريس إلى القول أن قرار إلغاء الميثاق "أهم تحول إيديولوجي في القرن العشرين".

ولكن لماذا هذا الإصرار على تمزيق الميثاق الوطني الفلسطيني بشكل تام ونهائي، رغم قيام عرفات ومجلسه بالجزء الأكبر من هذه المهمة؟ يقول أبو خالد: "... إن جوهر ومضمون الميثاق يحدد انتماءنا، ويشخص طبيعة المشروع الإمبريالي – الصهيوني المعادي، ويحدد وسيلة النضال، ويحدد قوى التحرير، ويضع لنا ضوابط لا يجوز تجاوزها.

الميثاق يؤكد بوضوح على أن فلسطين من النهر إلى البحر، ومن رأس الناقورة حتى رفح هي أرض عربية، الميثاق يوحد شعبنا في الشتات وفي فلسطين تحت راية منظمة التحرير، راية كفاحية، وإطاراً موحداً لهذا الشعب... ويحدد الكفاح المسلح أسلوباً استراتيجياً.

وهاتان الركيزتان هما ركيزتا العمل الوطني الفلسطيني: أي كيف نحمي الهوية الفلسطينية من الضياع والتشتيت والتفتيت والإلغاء، كما يستهدف برنامج أعدائنا الحالي، وكيف نواصل النضال من أجل تحرير الوطن.. وكلما تقدمنا على طريق التحرير كرّسنا الهوية، وكلما تراجعنا عن هذا الدرب أضعنا الهوية"(٢٠).

وكان ياسر عرفات، قد بدأ بمحاولات إلغاء الميثاق مبكراً عندما اعتبر في العام ١٩٨٨، في باريس أن الميثاق لاغ (كادوك – Caduque)، وأتبع ذلك برسالته الآنفة الذكر إلى اسحق رابين. أما تعهده الثالث فكان في اتفاق طابا الموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨. ووفقاً لذلك سمحت سلطات الاحتلال لـ ١٤٥ عضواً من المجلس الوطني الفلسطيني من بينهم أعضاء الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية للمشاركة في اجتماع المجلس الذي جرى فيه إلغاء بعض بنود الميثاق، و"تعديل" أخرى، لتتوافق مع ما جاء في اتفاقيات أوسلو.

في تعقيبه على هذه الدعوة لإلغاء الميثاق يقول أبو خالد: "إن ياسر عرفات الذي ألغى باتفاقاته مع العدو الصهيوني حق شعبنا بوطنه، كرس شرعية احتلاله لكل فلسطين، ليس غريباً عليه أن يقدم على هذه الخطوة التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة بينه وبين العدو الصهيوني. فعرفات، ومنذ آن انخرط في برنامج التصفية خارج عن معسكر الثورة، فهو لذلك لا يمثل شعبنا الفلسطيني، ولا يمثل المنظمة ومؤسساتها الشرعية منذ أن خرج عن الثوابت والأسس النضالية لثورتنا الفلسطينية المعاصرة، ومن هنا فإن أي خطوة أقدم أو سيقدم عليها لا تمثل شعبنا الفلسطيني، ولا يحق لياسر عرفات وأتباعه ومؤسساته المزيفة اتخاذ أية خطوات تطال مصير الشعب الفلسطيني، وتمس ثوابته النضالية وأهمها الميثاق الوطني الذي هو

برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، والذي حدد أسس النضال ومبادئه، وحدد وسائل حل التناقض مع المشروع الإمبريالي - الصهيوني في بلادنا، وتحديداً الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لنضالنا الوطني.

إن الميثاق الوطني بمثابة عقد بين الشعب الفلسطيني على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإزالة الكيان الصهيوني وأشكال وجوده كافة، والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني يعني التمسك بوحدة الشعب والأرض وبهوية الشعب الفلسطيني الموحدة داخل وخارج الوطن المحتل، إضافة إلى التمسك بعروبة فلسطين، وبأبعاد نضالنا القومية والدينية والإنسانية، إذ أن الميثاق الوطني يشخّص طبيعة المشروع الصهيوني العدوانية، ويحدد وظيفته في المنطقة، واستهدافات هذا المشروع لضرب وحدة الأمة العربية وتقدمها وتحررها.

ومن هذا كله يبدو واضحاً أن الميثاق الوطني الفلسطيني هو عنوان لرفض شعبنا لكل القرارات الدولية والمشاريع التصفوية التي تنتقص من حق شعبنا في كامل ترابه الوطني وتحاول أن تفرض عليه الاعتراف بالعدو الصهيوني وبوجوده في أرض فلسطين"[٢١].

أما عن الخطوات العملية لحماية الميثاق الوطني الفلسطيني، فيرى أبو خالد أنه "يمكن للقوى الفلسطينية المناهضة لاتفاق أوسلو، والحريصة على استمرار الثورة وحماية القضية الفلسطينية تشكيل "لجان لحماية الميثاق" لتحشيد فعاليات وقوى شعبنا في كافة أماكن تواجده من أجل هذه المهمة، وإقامة نشاط إعلامي وجماهيري وسياسي لفضح مخاطر خطوة إقدام عرفات على إلغاء أو تعديل الميثاق، وما تتضمنه هذه الخطوة من غايات ومرام مدمرة على

مستقبل وجود شعبنا وقضيته.

إن حماية الميثاق، كما هي مهمة مواجهة اتفاقات أوسلو، ليست مهمة وطنية فلسطينية فحسب، بل هي مهمة كل القوى الحية في أمتنا العربية، فهي مهمة تندرج في سياق المواجهة الشاملة لبرنامج التصفية الإمبريالي – الصهيوني الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على وطننا العربي، فاتفاق أوسلو الذي يندرج "تعديل الميثاق" في سياق تعزيزه وتشريعه، هو حالة فلسطينية وإقليمية ودولية، وخطوة في سياق برنامج لتطويع الأمة والسيطرة عليها صهيونياً وأمريكياً. ومهمة حماية الميثاق هي ذات مهمة إسقاط كل هذا الخط العدواني التصفوي الذي يستهدف أمتنا جملة وتفصيلاً، ودور المناضلين في أمتنا من مختلف التيارات الفكرية والسياسية هي إدامة الاشتباك مع هذا الخط، ومنع استقرار البرنامج المعادي في المنطقة، ومواجهة كل إفرازاته[٢٢].

مؤتمر العودة، وطاحونة أوسلو!

وفي ذات الإطار ارتفعت الأصوات الداعية إلى عقد مؤتمر للعودة وتقرير المصير، أحياناً كمواضيع منفصلة، وأحياناً ضمن مزج متعمد لخلق التباس يخفي طبيعة هذه الدعوات وأهدافها الحقيقية. وكان في مقدمة الداعين إلى ذلك د. هشام شرابي وعدد من زملائه الأكاديميين في الجامعات الأميركية الذين شكلوا لجنة تحضيرية للمؤتمر المذكور، أنجبت العديد من اللجان في الأردن وغزة والضفة الغربية ومصر وبريطانيا واستراليا وسورية ولبنان تحت ذات العنوان البراق. فما هي دوافع هذا التحرك وطبيعته وأين سيصب في النهاية؟

يزعم د. شرابي أن المؤتمر المزمع عقده "لا يستهدف استبدال منظمة التحرير أو أي من مؤسساتها بتنظيم جديد.. وأنه في الحد الأدنى باستطاعة المؤتمر أن يبني مؤسسة فلسطينية جامعة ترعى مصالح الفلسطينيين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (والسياسية) ويمكنه على مستوى آخر أن يقرر حصر نشاطه في دعم المؤسسات الفلسطينية، مثل جمعية التعاون وغيرها، وتوسيع دائرة أعمالها، ويمكن للمؤتمر أن يركز على اتخذا إجراءات محددة لإصلاح المؤسسات المختلفة التي أقامتها منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الأربعين سنة الماضية، وربما إعادة بناء المجلس الوطني الفلسطيني، أو إجراء انتخابات ديمقراطية. ويعتبر د. يعتبر شرابي أنه "إزاء ما يجري اليوم موقفان: موقف قبول الأمر الراهن، والعمل من ضمنه كخيار لا مهرب منه، وموقف رفض الأمر الواقع وتحديه ومحاولة تغييره"[٢٣].

في مناقشته لهذه القضية الهامة يستخلص أبو خالد العملة، وبعد الاستناد إلى مجمل ما جاء على لسان د. شرابي و د. إدوارد سعيد، أن أهداف هذا التحرك تتضمن "تقويض الميثاق الوطني الفلسطيني، وإحلال "الشرعية الدولية" كمرجعية بديلة، ويتضح ذلك أكثر من خلال الهدف الآخر، والماثل في تحسين التفاوض (مع العدو)، لا تقويض العملية الاستسلامية. وهذا بالإضافة إلى أن كتاباتهم وخاصة د. سعيد تركز على التالي:

آ - معاودة تصوير "أوسلو" كحل لجزء من الشعب الفلسطيني.. وضرورة السعي نحو استكمال حل للشتات.

ب - اعتماد قرارات الشرعية الدولية (١٨١ - ٢٤٢ - ٣٣٨) كمرجعية للتحرك.

ج - وفي مقابل ذلك إسقاط الميثاق الوطني الفلسطيني"[٢٤].

أما الهدف الثالث فيتمثل في "السعي الحثيث نحو متابعة السير على ذات طريق أوسلو بافتراض آن مهارات تفاوضية أفضل قادرة على تحصيل نتائج أفضل، إذ تسقط كافة الانتقادات الموجهة إلى الاتفاق عندما يقرر هؤلاء الأكاديميين أن هناك "شعبين متجاورين" يجب أن تقام لهما "دولتان". واعتبار أن ذلك "حلاً منطقياً نسبة إلى الممكن.

ويمكن تحقيق هذا الهدف مرحلياً لو أحسنا التصرف سياسياً ودبلوماسياً"[٢٥] ولكن، "ترى هل نحن حقاً أمام مشروع لقيام "دولتين لشعبين متجاورين" يملكان حقين متساويين على أرض واحدة؟" أم أننا في مواجهة مشروع استيطاني استعماري الغائي يسعى لإسقاط حق شعبنا في وطنه؟

إن شعبنا هو صاحب الحق التاريخي في فلسطين، وهو لا يواجه شعباً مجاوراً، بل استعماراً احتلالياً عنصرياً يستهدف مصادرة الأرض والتاريخ، وإجلاء شعبنا عن وطنه عن طريق التهويد والاستيطان الصهيوني الزاحف للأرض الفلسطينية"[٢٦].

رأي د. إدوارد سعيد يختلف، على ما يبدو، عن رأي شرابي فيما يتعلق بطرح الدولتين، ذلك أن الشعبين الفلسطيني و"الاسرائيلي"، كما يقول سعيد "أكثر ارتباطاً ببعضهما البعض تاريخياً، وعلى صعيدي التجربة والواقع من أن ينفصلا على رغم إعلان كل منهما عن الحاجة إلى دولته المنفصلة".. ولذلك فإن التحدي هو "إيجاد طريقة سلمية للتعايش، ليس كأطراف يهودية ومسلمة ومسيحية محتربة بل كمواطنين متساوين في الأرض نفسها"[٢٧].

في رده على ذلك، يقول أبو خالد: "لا نظن أنه قد غاب عن ذهن د. سعيد، ما إذا كان بالإمكان اعتبار اليهود شعباً؟ ولكن من الواضح أنه لم يغب عن ذهنه إطلاق صفة الشعب عليهم والإقرار لهم بحق مساو للحق الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، ارتكازاً إلى التقارب التاريخي المزعوم، وعبر الدعوة إلى "طريقة سلمية للتعايش" مع "الأخوة وأبناء العم" على نحو يذكر بخطاب ياسر عرفات، كلما التقى صهيونياً، وأخذ يغترف من التزييف اليهودي بالذات، مما يجعله أكثر قرباً لقبول هذا التزييف وتبني إطلاق مقولاته.

فهل من الممكن، وبمثل هذه الأفكار والأوهام المتجددة عن طبيعة العدو وحقيقة استهدافاته، مواجهة المشروع الصهيوني؟ وهل بمثل هذا السقف السياسي يمكن الدفاع عن حقوق شعبنا التاريخية والسياسية؟

إن توجيه الانتقاد إلى دعوات أوسلو واتباع ذلك بوصفات حول التقارب التاريخي والاندماج، لا تعني أكثر من محاولات بائسة لاستكمال الكوارث التي خلفها الاتفاق المشؤوم. ومن الطبيعي، بالتالي، أن تقوض الدعوة إلى "الانصهار" على أرض واحدة، عند بعض أصحاب "مؤتمر حق العودة"، وحدة شعبنا العربي الفلسطيني ووحدة أرضه"(٢٨).

وبعيداً عن النوايا التي يصعب الحكم على طبيعتها الحقيقية، لا بد من الإشارة إلى أن أي إقرار نهائي بالواقع المشتت والمجزأ "المؤقت" الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، لا يعني، عملياً إلا إقراراً بتجزئة الحل على قاعدة التواجد الجغرافي للشعب الفلسطيني.

يقول د. إدوارد سعيد: "نحن الفلسطينيون في الشتات، نحتاج الآن إلى النهوض من سباتنا، ودخول الحلبة بقوة، لأن السلطة

الفلسطينية المنشغلة بإدارة الحكم الذاتي، وبالاحتلال الإسرائيلي أيضاً، لا تستطيع، في الوقت نفسه، الاهتمام بمصالحنا، كما أن السلطة التي تقتصر على الضفة الغربية وغزة، ليس لها، ولا يمكن لها تمثيل الفلسطينيين في بيروت ودمشق وأوروبا وأميركا الشمالية. من الضروري إذن الدعوة لعقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطيني، تكون مهمته وضع جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائي..

إذا كان ما تفاوض عليه عرفات ووقعه يحظى بقبوله وقبول سكان الضفة الغربية وغزة، فهذا شأنهم، مهما كان سيئاً، لكن اتفاقات كهذه، لن تسمح لفلسطينيي الشتات الحصول على أي حق أو تعويضات، وأنا مقتنع أن عرفات سيفرط بالقليل المتبقي، ما لم نأخذ نحن المقيمين في بيروت أو نيويورك زمام المبادرة"[٢٩].

في تفنيده لذلك يقول أبو خالد: "قد يبدو مثل هذا الكلام للوهلة الأولى، وكأنه "انتقاد" لأوسلو ولياسر عرفات، ولكنه، وعلى نحو أبعد من ذلك، يعني الفصل عملياً بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الشتات، والتعاطي معهم (كشعبين منفصلين) إضافة إلى أنه يرمي إلى خلق انطباع بأن قضية فلسطينيي الداخل قد جرى حلها، أو أن هؤلاء رضوا بالحلول المفروضة، مع ما يحمله ذلك من إشاعة الأوهام والمشاركة في التضليل والتنكر لحقيقة رفض شعبنا للاستسلام الذي يراد فرضه عليه عبر أوسلو، حيث أثبتت هبة الأقصى أنها ليست فقط احتجاجاً على فتح نفق المسجد الأقصى، بل على مسار النفق السياسي الذي وضع عرفات (ومن ساعده وشجعه على هذا المسار) شعبنا فيه.

لم يعد خفياً في الكثير من المواقف والكتابات والتحركات أن أصحاب "نداء حق العودة" لا يتجاهلون فقط دور الفصائل الوطنية

الفلسطينية الرافضة لاتفاق أوسلو، بل إنهم تعمدوا الاساءة إلى هذه الفصائل.

صحيح أن حركة مواجهة اتفاق أوسلو في ساحتنا الفلسطينية اعترتها العديد من الثغرات ونقاط الضعف، لكن الفصائل الفلسطينية هي التي تتصدى مع شعبنا بالدم والتضحيات الكبيرة في مواجهة يومية للاحتلال، وإفرازات اتفاق أوسلو، وقد دفع مناضلو هذه الفصائل ثمناً غالياً لهذه المواجهة، وهناك اليوم مئات منهم يقبعون في سجون الاحتلال وسلطة عرفات في الوطن المحتل، كما اغتيل العشرات منهم خلال السنوات الماضية في سياق عمل منظم للاحتلال وأجهزة أمن عرفات لإلغاء الدور المواجه للفصائل الوطنية الفلسطينية لاتفاق أوسلو.

إن الإساءة للفصائل الوطنية الفلسطينية سببه موقفها الجذري من الصراع الجاري في وطننا العربي، ورفضها لمشروع التسوية الأميركي – الصهيوني، وتمسكها بالثوابت الوطنية والقومية. كما أن هذه الإساءة تتضمن موقفاً واضحاً من أصحاب "مؤتمر حق العودة" لضرب فكرة البديل الفعلي لأوسلو في ساحتنا الوطنية الفلسطينية، وتعطيلاً لكل المحاولات الجادة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية سليمة، أهمها التمسك بالميثاق الوطني.

إن الكثيرين في ساحتنا ممن رفضوا تحمل مسؤولية المساهمة الجادة في حل أزمة العمل الوطني الفلسطيني، وفي إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وجدوا في نداء "مؤتمر العودة"، الفرصة الملائمة ليواصلو العمل على إضعاف تحالف القوى الفلسطينية المواجه لاتفاق أوسلو، ولإعاقة تشكيل المرجعية الوطنية لشعبنا الفلسطيني، بل أن

بعض هؤلاء وجد في مثل دعوات "مؤتمر العودة" هذه ما يخدم برنامجه للتنصل من مواجهة أوسلو، والالتحاق بالتالي بمؤسساته وأصحابه"[٣٠].

القدس عنوان الصراع

وبالرغم من أن دعوات استكمال نواقص اتفاق أوسلو، تطرقت إلى قضية اللاجئين، وبعضها ركز على فلسطينيي عام ١٩٤٨ المقيمين في الوطن، إلا أنها لم تُحِط، وحتى من موقعها ذاك، بكافة المسائل التي تم التفريط بها والتنازل عنها تحت ذريعة تأجيل البحث فيها إلى ما يسمى بمفاوضات الحل النهائي، كمسألتي الاستيطان والقدس التي لا توجد قضية يتفق عليها الصهاينة، بمختلف اتجاهاتهم، مثلها، في ظل الإجماع على أنها ستبقى العاصمة الموحدة لكيانهم العنصري المحتل لأرض فلسطين.

ففي إطار مشروع "القدس الكبرى" أقدمت إسرائيل على دفع العديد من المخططات التوسعية الاستيطانية، سواء في قلب البلدة القديمة، أو في محيط المدينة، المزنر بالمستوطنات إلى حيز التنفيذ، وكان أحد هذه المخططات توسيع الحدود الإدارية لبلدية القدس إلى خمسة أضعاف لتصل مساحتها إلى حوالي ربع مساحة الضفة الغربية، مع السعي الحثيث لرفع عدد السكان اليهود إلى أكثر من ٥٠٠ ألف مستوطن حتى بداية القرن القادم.

يقول أبو خالد: "إن موضوع القدس لم يحل على قاعدة كون القدس جزءاً من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. ويتضح من ملاحظة الأداء الصهيوني والعرفاتي أنه من غير الوارد التفكير في حل مسألة القدس خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، أو خارج

سياق الفهم الصهيوني لهذه المسألة. ونحن نعتقد أن القدس لا تلخص بكونها مدينة مقدسة فحسب، تمارس فيها الشعائر الدينية، بل هي جزء من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة، جزء من فلسطين وعاصمة لها، بل إن مسألة عروبتها هي الأساس، لذا يحاول الصهاينة وأطراف عربية طمس هذا الجانب الأساسي في مسألة القدس عبر الاعتراف الصهيوني بدور تاريخي "للملك حسين فيما يتعلق بمقدساتها"[٣١].

وهذا، بالطبع، لا يتعارض مع إجماع الساحة الصهيونية على اعتبار القدس الموحدة عاصمة نهائية للكيان الصهيوني، كخطوة لا بد منها على طريق إقامة "إسرائيل الكبرى التوراتية". حيث "يرى نتانياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" أن "القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل ويزعم "أنها لم تكن مفتوحة طيلة تاريخها أمام أبناء الديانات إلا وهي تحت الحكم الإسرائيلي!! ويتجاهل نتانياهو أن قوات الاحتلال تمنع المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى حين تفرض الاعتبارات "الأمنية" ذلك، ويتجاهل أن المستوطنين احتلوا ممتلكات بعض الكنائس المسيحية، وأن أحد اليهود أحرق المسجد الأقصى، وأن الحفريات تحت المسجد وبين أساساته مستمرة منذ سنوات طويلة بحجة البحث عن الهيكل المزعوم، في حين أن الغاية الحقيقية لذلك هي تعريض المسجد للانهيار. ولا يخفي نتانياهو مشروعه لإقامة "إسرائيل الكبرى" وتهويد القدس، التي يسعى لتكثيف الاستيطان فيها، كما في باقي مدن وقرى الضفة الغربية"[٣٢].

وفي هذا الإطار "علينا ألا ننسى أن كلينتون وحكومته والكونغرس الأميركي ومجلس الشيوخ، كلهم لديهم قرارات بأن القدس عاصمة لـ"إسرائيل" وهم يشجعون على تهويدها وتهويد ما

تبقى من فلسطين، وبالتالي مصلحتهم اليوم في قراءة ردة الفعل العربية، حتى الرسمية منه والتي لا تأتي وفق الرياح الأميركية، فما بالك بمجرد ردة الفعل الشعبية العربية، التي أخذت تعبيراته الجامعات المصرية، وفي الشارع المصري والأردني والسوري واللبناني، وحتى تركيا، وفي أقطار إسلامية أخرى، حيث لا يستطيعون أن يدركوا أن هذا الأقصى سيحرك الملايين من هذه الأمة العربية والإسلامية إذا بلغ السيل الزبى إزاء هذا الصلف الصهيوني الذي لم يترك مجالاً لحاكم عربي إلا ومرّغ وجهه لدرجة أن يحتج نتانياهو على مصر لقيامها بمناورة عسكرية غرب قناة السويس، وأن يهدد سورية بالحرب، ويعلن رفض الانسحاب من الجولان، وبأن لا دولة فلسطينية، والقدس عاصمة أبدية إن استمر بالتهويد والاستيطان"(٣٣).

أما حول مكانة القدس التاريخية والدينية، بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والأخطار الفادحة التي تتعرض لها على يد التجمع الصهيوني الاستيطاني، يقول أبو خالد: "لقد كانت مدينة القدس، منذ مطلع التاريخ، وبكل ما تملكه من إمكانيات تاريخية ودينية وجغرافية وحضارية، مطمعاً لحضارات مختلفة وهجمات متواصلة عديدة، كانت الهجمة الصهيونية آخرها وأشدها شراسة، فالمرحلة الراهنة التي تمر بها المدينة المقدسة هي الأصعب والأكثر دقة وخطورة في تاريخها المعاصر بالنظر لعظمة المخاطر التي تحيط بها من كل جانب.

لقد عملت "إسرائيل بشكل منظم، واستناداً إلى مزاعم أسطورية كاذبة، على طمس المعالم التاريخية والإسلامية لمدينة القدس ضمن مخطط محكم بهدف تهويدها.

فالقدس عربية منذ سبعة آلاف سنة، وعربية إسلامية منذ خمسة عشر قرناً، فهي ليست أرضاً ونباء، وإنما قدسية وتاريخ، إنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وهي المفتاح لقضية فلسطين، وهذا يعني أن توحد كل طاقات أمتنا العربية والإسلامية للدفاع عن القدس ووضع استراتيجية شاملة للمواجهة والدفاع عن القدس وفلسطين.

لقد كانت القدس وما زالت عنواناً هاماً وأساسياً في إطار الصراع المحتدم منذ مطلع هذا القرن بين جماهير أمتنا العربية والإسلامية وفي المقدمة منها شعبنا الفلسطيني.

ومن هنا فإن القدس تشكل اختزالاً عميقاً لوجدان الأمة العربية والإسلامية، الأمر الذي يتطلب من كل المسلمين في العالم، وكل أحرار العالم أن يقفوا مع القدس وفلسطين، لما تمثله هذه القضية من حق وعدل، ومع شعبها الذي يناضل من أجل استعادة هذا الحق، والعمل على تعبئة طاقات أمتنا العربية والإسلامية، وتحضيرها للجهاد والتحرير"[٣٤].

هوامش الفصل الرابع

(١) أوسلو -محطة لتهويد فلسطين- سبق ذكره – ص ٤٦ – ٤٧

(٢) المصدر السابق – ص ٦٢.

(٣) محمود عوض – الحياة ٢٩ / ١١ / ١٩٩٤

(٤) أوسلو – سبق ذكره ص ٦٨.

(٥) من حديث أبو خالد العملة لصحيفة "الخليج" الإماراتية – أعادت نشره مجلة "فتح" بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٩٨.

(٦) من حديث أبو خالد العملة في ندوة حول "الوضع السياسي الراهن ومخاطر العدوان التركي على العراق" في مجمع الخالصة – ١٦ / ٦ / ١٩٩٧.

(٧) المصدر السابق.

(٨) مقابلة أبو خالد العملة مع صحيفة "السياسي" المصرية – ٢ / ٤ / ١٩٩٧.

(٩) من حديث أبو خالد العملة في ندوة سياسية في مدينة درعا، بمناسبة الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين – مجلة "فتح" ١٣ / ٦ / ١٩٩٨.

(١٠) أوسلو – سبق ذكره ص ١١٥ – ١١٦.

(١١) المصدر السابق ص ١١٦.

(١٢) د. علي الجرباوي، الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، تحليل وتقويم، مجلة قراءات سياسية، عدد ١٣، شتاء ١٩٩٤، ص ٢٣.

(١٣) مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٦ ص ٢٧٧ – ٢٧٨، نقلاً عن "يديعوت أحرنوت" ٢٢ / ٩ / ١٩٩٣.

(١٤) أبو خالد العملة – أوسلو محطة، سبق ذكره ص ١١٩.

(١٥) صحيفة "الحياة" ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٤.

(١٦) من مقابلة أبو خالد العملة مع التلفزيون الإيراني – ١٨ / ١ / ١٩٩٦.

(١٧) أبو خالد العملة – أوسلو، سبق ذكره، ص ١٣٥، نقلاً عن "هآرتس" ٢٩ / ٧ / ١٩٩٤.

(١٨) المصدر السابق، ص ١٣٦.

(19) مروان اسكندر، "ثمار اسلام، الحصة الأكبر للملك حسين"، النهار ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٤.

(20) أبو خالد العملة، في ذكرى أربعين شهيد مهدي بسيسو، مجلة "فتح"، ١٦ / ١١ / ١٩٩٣.

(21) أبو خالد العملة، جريدة "المجد" الأردنية، ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤.

(22) أبو خالد العملة، "تعديل الميثاق أم تصفية النضال الوطني الفلسطيني" – دمشق ٢٧ / ٣ / ١٩٩٦.

(23) د. هشام شرابي، مؤتمر العودة وتقرير المصير مطلب قومي ملح، جريدة "الحياة" ١٦ / ٧ / ١٩٩٦.

(24) أبو خالد العملة، "مؤتمر العودة وتقرير المصير" الدوافع والأهداف، جريدة "الحياة"، ٩ / ١١ / ١٩٩٦.

(25) د. هشام شرابي، "الحياة" ٢٧ / ٥ / ١٩٩٦.

(26) أبو خالد العملة، المصدر السابق.

(27) د. إدوارد سعيد، الانتفاضة ضد أو مع، "الحياة" ١٨ / ١١ / ١٩٩٥

(28) أبو خالد العملة، المصدر السابق.

(29) د. إدوارد سعيد، "حسناً وماذا بعد"، "الحياة" ١٨ / ١١ / ١٩٩٥.

(30) أبو خالد العملة، نفس المصدر.

(31) أبو خالد العملة، مقابلة مع جريدة "الديار" اللبنانية ٢٢ / ٩ / ١٩٩٤.

(32) أبو خالد العملة، نتانياهو – سلام القوة والإخضاع، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٦، ص ٧٣.

(33) أبو خالد العملة، مقابلة مع مجلة "البلاد" العدد (٣٠٦)، ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦.

(34) أبو خالد العملة، أجوبة على أسئلة وكالة الجمهورية الإيرانية للأنباء، مجلة "فتح" ٢١ / ٢ / ١٩٩٨.

الفصل الخامس

الشرق أوسطية وتجلياتها

كنتنة الأمة العربية
وتكثيف النهب الإمبريالي

اتفاق أوسلو:
تدشين للشرق أوسطية

منذ بدء تشكل القوميات الحديثة لم تمنع أمة من إنجاز وحدتها القومية، كما منعت الأمة العربية التي تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لاحتلال موقع مميز في الخارطة العالمية. وبالطبع فإن سبب ذلك يعود إلى المواصفات الهامة التي تمتلكها هذه الأمة، والتي أشارت إليها وثيقة كامبل بنرمان في العالم ١٩٠٧، وبالأخص موقعها الجغرافي المميز في قلب العالم القديم، وكونها عقدة المواصلات العالمية وامتلاكها لأهم ثروة في القرنين الأخيرين (النفط)، ولذلك جرى العمل مبكراً على ضرب المرتكزات التي يمكن أن تستند إليها أية وحدة قومية عربية مستقلة، على المستويات الثقافية والفكرية والاثنية والعرقية والجغرافية والاقتصادية والسياسية وسواها، وقدمت مصطلحات لتوصيف هذه المنطقة تتناسب مع استمرار نهب مواردها وإبقائها تابعة لمركز الغرب الإمبريالي، وكان أحد أهم هذه المصطلحات مصطلح "الشرق الأوسط".

في أصل التسمية يقول الأخ أبو خالد العملة: "كان أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط المستعمرون الإنكليز، وارتبط المصطلح، تاريخياً وسياسياً وعملياً، بالفكر الاستراتيجي البريطاني: فكتبت جريدة "التايمز" سلسلة مقالات عام ١٩٠٣ تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية" خصصت للبحث في المقومات الاستراتيجية لتأمين الدفاع عن الهند.

لقد ارتبط المصطلح بالمصالح البريطانية، وقد تركز مصطلح "الشرق الأدنى" حول السبل الكفيلة بإحباط الدولة العثمانية وتدميرها.. أما "الشرق الأقصى" فاتخذ الصين محوراً له، وظل مفهوم الشرق الأوسط يتركز حول الدور الوظيفي للحفاظ على الوجود البريطاني في الهند حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

بعد ذلك أصبح مصطلح "الشرق الأوسط" محور الخطاب البريطاني الاستعماري الموجه إلى المنطقة في الحرب العالمية الثانية (وقد سبق ذلك إنشاء ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني عام ١٩٢١ لإدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وتوسع نطاق المصطلح أثناء الحرب العالمية الثانية ليضم إيران وإرتيريا.. ثم شمل، بعد ذلك، دولاً مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان والباكستان ومصر، وأحياناً أُدخلت إليه الجزائر وتونس وليبيا والمغرب).

الخطورة في كل ذلك، تكمن في إضفاء التعدد العرقي والقومي على خريطة المصطلح، الأمر الذي أتاح أن يبدو الكيان الاستعماري الصهيوني المصطنع، وكأنه جزء "طبيعي" من هذه الفسيفساء التعددية، مانحاً بذلك غزو الفكر الاستعماري الغريب "شرعية زائفة"[1]

ومنذ التوقيع على اتفاق أوسلو، أخذ مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" الذي عنون به شمعون بيريس كتابه الشهير، يأخذ أبعاداً جديدة وخطيرة كونه تكثيف للمشروع المعادي الهادف إلى إعادة هيكلة سياسية وأمنية واقتصادية للمنطقة مركزها الكيان الصهيوني، تحت أجنحة الإمبريالية الأمريكية واحتكاراتها العملاقة، متخذاً من الاتفاق المذكور مدخلاً للسيطرة على الأمة العربية وإخضاعها لضمان المصالح الأمريكية، وضمان نهبها لثروات هذه الأمة، على قاعدة إنهاء الصراع العربي الصهيوني لمصلحة كيان الاحتلال. فالولايات المتحدة تريد "بناء نظام إقليمي اقتصادي أمني سياسي في المنطقة يكون فيه الكيان الصهيوني المرتكز الأساسي الضامن لهذه المصالح على حساب الهوية الفلسطينية أولاً، بمحاولة تغييبها وإنهائها عبر تهويد فلسطين، عبر تهجير باقي شعبنا إلى شتات العالم، وصولاً إلى تهديد الهوية القومية للأمة العربية عبر نظام شرقي أوسطي.. أحد مرتكزاته الكيان الصهيوني، وبعض مرتكزات يولد فيها طاقة راهنة مرتكزة على بعد تاريخي معادي للأمة العربية، وهكذا يرسمون: تركيا تكون مرتكز، ولهم مصلحة في إيران بلا إسلام لكي يكون ذلك على حساب الأمة العربية.

الشرق الأوسط هذا في نظر الشركات الاحتكارية الأميركية قضية داخلية أميركية ليست ككل القضايا، ليست كأنغولا أو موزامبيق أو حتى جنوب أفريقيا، ليست كوريا الشمالية، هذه لها علاقة بالحياة اليومية في أميركا، ولها علاقة بالدور الأميركي والقيادة في المعسكر الرأسمالي ودور أميركا على الصعيد العالمي، وبالتالي ما جرى من انهيارات في العالم، وخاصة في المعسكر الاشتراكي، الذي استثمرته الولايات المتحدة، وجاءت تحتفل في الخليج متذرعة بما جرى من سلوك لصدام حسين الذي أعطاها

هذه الذريعة بدخوله إلى الكويت، لكن القرار الأميركي أسبق من ذلك بكثير للوصول إلى المنطقة ووضع اليد على النفط"[٢].

أما المراكز الإقليمية لهذا النظام الشرق أوسطي المزمع "فإلى جانب الكيان الصهيوني كمركز أساسي، يحاولون أن تكون تركيا نقطة ارتكاز أخرى، وأن تكون إيران بدون ثورتها الإسلامية مرتكزاً آخر مرتبطاً، طبعاً، بهم سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بغية ضمان مصالحهم في الخليج، وبالتالي أطراف هذا المشروع تحاول عبر أشكال متعددة إذكاء قضية الأقليات في واقع أمتنا، والولايات المتحدة تموّل نشاطات من هذا النوع بملايين الدولارات لخلق واقع هش وضعيف في هذه الأمة، وتحت شعارات "حقوق الإنسان" المزعومة، والديمقراطية المزيفة، وكل ما يخدم قيام "النظام الشرق أوسطي" الذي يكون الكيان الصهيوني فيه قوة عسكرية كبرى، قوة ذرية تمتلك السلاح الذري، وأسلحة الدمار الشامل، تمتلك الأقمار الصناعية، وأقمار التجسس، أي بمعنى آخر إبقاء الأمة مهددة، ومجزأة وضعيفة، كل قطر فيها مهدد بأن يصبح أقطاراً، أي تجزئة المجزأ، فلا ترتكز إلى بعد تاريخي واحد، وبالتالي بإمكان الكيان الصهيوني السيطرة على اقتصادها، وخدمة ترتيبات الإمبريالية في المنطقة، لأننا لا نعتقد أن هذا الكيان سيكون له دور أساسي فيما يتعلق بالنفط العربي، لأن ذلك الموضوع يتعلق أساساً بأميركا، إنما الكيان هو الخادم الحارس في المنطقة، وشريك إلى حد ما، لكنه ليس المقرر لمستقبل المنطقة، بل جزء من استراتيجية أميركية في بلادنا والعالم"[٣].

ووفقاً لذلك فقد طرح مفهوم السوق الشرق أوسطية "ليحول دون توطيد التكامل الاقتصادي والسياسي بين الأقطار العربية، وقيام الوحدة العربية، والملفت للنظر أن كل مشاريع البنية التحتية

الاقتصادية، والسياحة، وحتى مناطق التجارة الحرة المطروحة للتنفيذ، سواء من قبل أميركا والدول العربية أو البنك الدولي والمؤسسات الدولية المختلفة سوف تمر بالكيان الصهيوني، وكأن هذه المشاريع لا يمكن أن تتم في المنطقة بمعزل عن مشاركة وإدارة "الدولة الصهيونية" التي ستشكل مركز هذه المشاريع. والجدير بالذكر أن مصطلح "السوق الشرق أوسطي" كان أول من استخدمه "جمعية السلام الإسرائيلية" في نهاية الستينات، وعلى أن يشمل هذا السوق: الأردن، سورية، لبنان، العراق، الخليج العربي، السعودية، مصر، تركيا، وإيران، وعلى أن تكون الدولة الصهيونية محور هذا السوق"(٤).

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو، عاد مصطلح "النظام الشرق أوسطي" و "السوق الشرق أوسطية" للبروز بقوة، إذ بدا الاتفاق في جوانبه السياسية عامة والاقتصادية، خاصة وكأنه أحد تجسيدات هذا النظام.

"والواقع أن اتفاق غزة – أريحا هو البداية التطبيقية الفعلية له، تحت ستار ادعاء حل القضية الفلسطينية، ورافقه لاحقاً، الاتفاق الأردني – الصهيوني الذي عزز هذا التوجه الصهيوني – الأمريكي تجاه المنطقة، واتسع تأثير نطاقه بعقد المؤتمر الدولي في الدار البيضاء بالمغرب، وتعزز بانعقاد المؤتمر الثاني في عمان في أواخر تشرين أول ١٩٩٥، ثم مؤتمر القاهرة في أواخر العام ١٩٩٦..

ويرتكز مشروع بيريس (الشرق أوسطي) على أربعة عوامل:

أولاً: "الاستقرار السياسي": من خلال "قيام مؤسسات إقليمية جديدة توفر القدرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وإطفاء نيران التطرف الديني، وتبريد رياح الثورة الساخنة" وهذا

يعني قيام تنسيق أمني "مشترك" في المنطقة ضد القوى المعارضة للتسوية والمخطط الصهيوني الأميركي، و إقامة مؤسسات اقتصادية مرتبطة بالكيان الصهيوني، وتخدم أهدافه ومصلحته واستقراره السياسي، وكذلك الاستقرار السياسي للأنظمة السائرة في ركابه.

ثانياً: "الاقتصاد": "بإنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة ما فوق قومية، وتخطط للري و إنتاج الغذاء وتوفير فرص العمل، وتطوير السياحة والمواصلات.. ولكي تكون "الرد – بل الرد الوحيد. على الأصولية".

وكما نرى فقد ربط بيريس الاستقرار السياسي بالأمن، والاقتصاد بالسياسة والأمن، وبضرورة تحديد هوية لا قومية للمؤسسات الاقتصادية بحيث تكون عاجزة عن التعبير عن المصلحة القومية ولا تخدم بالطبع سوى المصالح الصهيونية في هكذا حالة.

ثالثاً: "الأمن القومي": "إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ ارض – أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد.. الحروب، في أحسن الأحوال، ترجئ الأخطار، وفي أحيان أخرى قد تفاقمها، لذا، فإن "الإطار الأمني، الإقليمي متبادل النفع" سيمنع أي طرف من استخدام القدرة النووية، من خلال استخدام نظام "رقابة على الأسلحة والحد من التسلح".

إذن يتحقق الأمن القومي لكل بلد من خلال النظام الإقليمي الأمني، باعتباره "السبيل الوحيد" لذلك وهذا يعني، عملياً، تدخل الكيان الصهيوني في أمن كل بلد عربي، وفي الأمن القومي العربي العام، حيث العدو الصهيوني الاستثناء الوحيد المفروض بالقوة والاحتلال، الذي ينطبق عليه "اللاقومي" في منطقة محددة القومية.

وهكذا يبدو هدف النظام الإقليمي الأمني المحافظة على أمن الدولة الصهيونية وتفوقها النوعي على العرب مجتمعين، وعدم تغيير الواقع القائم.

رابعاً: "إشاعة الديمقراطية": باعتبار الديمقراطية "ليست مجرد عملية تتضمن الحرية الشخصية والمدنية" بل هي، أيضاً هيئة رقابة "تحرس السلام" وتزيل "العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي".

إن "إشاعة الديمقراطية" في الرؤية الصهيونية، لا تعني تعميم الديمقراطية لتشمل جميع مناحي الحياة السياسية (والتي تتناقض بالطبع مع وجود كيان استيطاني احتلالي مفروض بالقوة) بل إقامة "هيئة رقابة" لحراسة "السلم" الصهيوني، والتصدي للتهديدات التي تواجهه. والصهاينة يتصورون انه يستطيعون إلغاء أية مقاومة لمشروعهم في الهيمنة والتوسع، من خلال تحقيق بعض الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، لكنهم يتجاهلون دور العوامل والمشاعر الوطنية والقومية والثقافية والحضارية والدينية"(٥).

وعليه، فإن شرق أوسطية بيريس المتدثرة بالاقتصاد لا تستهدف إلا اغتيال هوية الأمة العربية من خلال "أكذوبة الرفاه المزعوم على شظايا الأمة المقهورة، خديعة التنمية الموهومة على حساب إهدار وتهشيم الوجدان، شرق أوسطية الاتوستر ادات التطبيعية الزاحفة على ركام أحلامنا وطموحاتنا المزهوقة.

شرق أوسطية سلامهم المزيف الأكثر خطراً من عشرات الحروب، شرق أوسطية هيمنتهم التي يريدون نسجها على جماجم أجيالنا، شرق أوسطيتهم هذه تعني، فيما تعنيه، ضرب هوية الأمة وتزوير تاريخها المجيد واستلاب إرادتها ووأد همتها، ونهب ثرواتها.

وتريد على المدى الأقرب محاصرة آخر قلاع صمودها ومحاصرة سورية الصامدة، واحتواء إيران الثورة الإسلامية والاستيلاء على العراق وتحويله إلى كونفدرالية مع الأردن والكيان الصهيوني، هذا العراق الذي يشكل نقطة الوصل، أو الفصل، الاستراتيجية مع سورية والخليج والجزيرة وإيران، إنهم يركزون على هذا المحور الهام الآن لمنع تشكيل المحور الاستراتيجي: دمشق – بغداد – طهران، في مواجهة النظام شرق الأوسطي الذي يعملون على تشكيله بقيادة "إسرائيل"[٦].

من جهته، لم يحاول الكيان الصهيوني وقادة حزب العمل فيه إخفاء حقيقة محاولة تسيّد النظام الإقليمي الشرق أوسطي "الجديد" إذ ما زال الجميع يذكر كلمات إسحاق رابين في مؤتمر الدار البيضاء حينما قال في خطبته أمام الوفود العربية ما معناه: لقد تركتم مصر تقودكم أكثر من عشرين عاماً.. أعطونا فرصة لنقوم بما يجب أن نقوم به، لنثبت كفاءة وقدرة على تجاوز الكثير من مشاكل المنطقة!.

ومع صعود بنيامين نتنياهو إلى سدة السلطة أواسط العام ١٩٩٦ في الكيان الصهيوني بدا واضحاً أن الثقافة المسيطرة والسائدة في هذا الكيان لا تحتمل حتى "الحد الأدنى "من السلام المزعوم، إذ قدم نتنياهو للناخب الصهيوني برنامجاً قائماً على "تجذير الأهداف الصهيونية" ورد الاعتبار لأيديولوجيتها، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض "التباينات" في النظر إلى الوسيلة التي يجب اتباعها للوصول إلى "إسرائيل الكبرى" حيث لم ينطلق انتقاد "الليكود" لمشروع بيريس الشرق أوسطي من "رفض هيمنة الكيان الصهيوني على إقليم "الشرق الأوسط" أمنياً واقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي لابد أن يعني بالتأكيد مزيداً من تفتيت المنطقة وتحويلها إلى فسيفساء

مذهبية وطائفية، والعبث بهويتها وبوجودها القومي ومصالحها ومستقبل أجيالها، ولكن الانتقاد الليكودي يوجه سهامه نحو ما يسميه "لا واقعية هذا المشروع" وافتراضه أن "السلام سيجلب أمنا للكيان الصهيوني" وليس العكس. وتعتبر دعوة بيريس هذه غير مسؤولة بالنسبة لليكود، ليس فقط لأنها خطيرة، كما يقول اليمين الصهيوني، ولكن لأنها تقوم على خطأ في محوريها الرئيسية:

المحور الأول: لأنها تعتبر أن الرأي العام العربي والانتلجنسيا العربية تخلت عن "نضالها التاريخي ضد الصهيونية" وأن الكيان الصهيوني والعرب وصلوا إلى الحالة التي كانت عليها فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقول الليكوديون إن الحقيقة هي غير ذلك، فالعلاقات النفسية بين العرب والكيان الصهيوني شبيهة بالحقيقة التي تلت الحرب العالمية الأولى، فبعد "معاهدة فرساي" لم يستطع أي طرف أن يرى أن "هذا السلام لإنهاء كل الحروب" سينفجر بعد عقدين إلى أسوأ حرب مر بها العالم في التاريخ..

يقول نتنياهو: "في الشرق الأوسط الأمن (وهو قوة ردع مستندة إلى قوة حسم" هو عنصر حيوي في السلام ولا بديل له. سلام غير محمي لن يصمد وقتاً طويلاً. لكن هناك من يعظنا، بدون انقطاع، بأن الأمن الحقيقي هو السلام، أي تحقيق اتفاقات سلام رسمية مع جيراننا (..) في الشرق الأوسط مقولة "الأمن الحقيقي هو السلام" هي بمثابة "وضع العربة أمام الحصان" وهي خطرة أيضاً لأنها توهم الجمهور الإسرائيلي أنه بالإمكان تحقيق سلام حقيقي مع العرب بواسطة تنازلات بعيدة، بينما ستبقي هذه التنازلات في الحقيقة، إسرائيل دون آمن ودون سلام"!

المحور الثاني: حول دعوة بيريس عن "الشرق أوسطية" وهي

دعوة تفترض أن ما هو قائم الآن في المنطقة سيبقى كذلك. ويتساءل نتانياهو "ماذا سيحصل إذا سارت مصر على الطريق الذي سارت عليه إيران، وهذا أمر محتمل" ويضيف: "نحتاج إلى حذر شديد ولهذا نرى أفكار بيريس متهورة بشكل مخيف"..[٧]

وباختصار يمكن القول أن نتانياهو "يسعى لتطبيق استراتيجية جديدة للتسوية، يريد من الجانب الفلسطيني فيها أن يحصد ما سبق وزرعه رابين و بيريس باتفاقات أوسلو، وليحقق إنجازات إضافية بواسطة استخدام ورقة ياسر عرفات وتنازلاته الجديدة المؤكدة، وهي إنجازات ستعتبر خطوات جوهرية نحو تحقيق الحلم الصهيوني القديم بتهويد فلسطين، فما يعد به نتانياهو من تعزيز للاستيطان، ومن استقدام لملايين المهاجرين اليهود الجدد ليس إلا خطة للإجهاز على وجود الشعب الفلسطيني على أرضه بالكامل، وتضييق الخناق الأمني والحياتي عليه لتهجيره من أرضه إلى شرقي نهر الأردن، والى شتات جديد هنا أو هناك. إن فلسطين – حسب مقولات الحركة الصهيونية – ستكون أكثر أمناً للعدو بدون فلسطينيين، والكيان الصهيوني سيكون أكثر تماسكاً وقدرة على أداء وظيفته العدوانية القديمة – المتجددة تجاه الوطن العربي بفلسطين مهودة بالكامل"[٨].

المؤتمرات الاقتصادية وتكريس الهيمنة

أحد التجليات الرئيسية المباشرة لعملية التسوية، ووليدها الأول اتفاق أوسلو، كان التوجه نحو عقد مؤتمرات قمة اقتصادية خاصة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث تم عقد أربعة مؤتمرات كان أولها قمة الدار البيضاء في المغرب التي سماها بيريس "بداية الأمل"! "وحضرها مندوبون عن ٦١ دولة، وتابع أعمالها نحو

١١٠٠ مدعو من رجال الأعمال وممثلي الشركات.. وتميزت بغزو صهيوني كثيف (نظراً إلى مستوى الوفد وعدده) قيل فيه أن الحكومة الصهيونية كلها انتقلت إلى المغرب، فقد شاركت معظم الوزارات الصهيونية في إعداد البرنامج التفصيلي لأشكال "التعاون الاقتصادي" واستعانت بعدد واسع من الخبراء، وتراوحت الكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية الصهيونية المقدمة بين ١٨و٢٧ مليار دولار، وشملت المياه ٤ إلى ٦ مليارات دولار (أي حظيت بالاهتمام الأبرز بين المشاريع الصهيونية) والطاقة ٣ إلى ٦ مليارات دولار (أي المرتبة الثانية من الاهتمام) الزراعة ١ إلى ١,٥ مليار دولار، والتصحر مليار دولار، والصناعة ٠,٥ إلى مليار دولار، والبيئة ٠,٥ إلى مليار دولار.

ويلاحظ انخفاض نسبة المشاريع الصناعية بالمقارنة مع غيرها من المشاريع الأخرى وقد اقترحت الورقة الصهيونية مؤسسة تنموية (بنكية) لاستخدام الرأسمال وتوظيف القروض الطويلة الأجل للبنية التحتية، ودعم الاستثمار الخاص، ودعم التسويق والتصدير.. وتركز على دعم القطاع الخاص نظراً إلى محدودية جدوى القطاع العام، وترشيح القطاع الخاص لأن يلعب دوراً أساسياً في قطاعات السياحة والنقل والاتصالات والطاقة الشمسية.. والنفط والإنتاج الزراعي والتوزيع.. (ولم تشر إلى أهميته بالنسبة إلى تطوير الصناعة).

وتربط الورقة بين "السلام" ومشاريع التعاون التي ستعزز وتحمي السلام.

وتتحدث الورقة عن القدرات التكنولوجية الصهيونية في تحلية المياه وترشيد الري والاستخدام، وإعادة تأهيل الصرف الصحي. وتركز على دور ميناء حيفا (كواحد من الموانئ الأكثر حداثة في

العالم).. والذي بإمكانه أن يخدم عدداً من دول المنطقة مثل العراق وسورية. وتقترح الورقة ربط شبكات الكهرباء في المرحلة الأولى، بين مصر والأردن وسلطة الحكم الإداري والكيان الصهيوني، على أن تشمل لاحقاً السعودية وسورية ولبنان. والواضح من طبيعة المشروعات الصهيونية المقدمة أنها تستهدف الاستئثار بمعظم المشاريع الاقتصادية في المنطقة (١٥٠ مشروعاً)..

وقد لخص وارن كريستوفر (وزير الخارجية السابق) الأهداف الأمريكية من انعقاد الدار البيضاء بالآتي: تسهيل حركة البضائع في المنطقة، تأليف لجنة خبراء لإنشاء مصرف إقليمي للتمية، إنشاء مجلس سياحة، إنشاء غرفة تجارة إقليمية، إنهاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني..

ولم تخرج قرارات مؤتمر الدار البيضاء عن إطار هذه الأهداف المقترحة، والتي جاء فيها:

- بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقتضي في مرحلة معينة تدفق السلع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة.

- دراسة خيارات مختلفة للتمويل، بما فيها إنشاء مصرف التمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- إقامة مكتب جهوي لتسهيل السياحة للنهوض بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كوجهة سياحية موحدة وجذابة.

- تشجيع إقامة غرف تجارية جهوية ومجلس تجارة حرة تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية.

ونلاحظ أن الأسس التي استند إليها مؤتمر الدار البيضاء

هـي نفسـها الأسـس التـي يركـز عليـها الصهاينـة (وخصوصـاً الاقتصادية) والولايات المتحدة، وتتلخص بالتالي:

- بعدما قطعت "مسيرة السلام" خطوات هامة، فإنها باتت تحتاج إلى "دفعة اقتصادية" تسهم في ترسيخ ما تحقق على الصعيد السياسي.

- النمو الاقتصادي و"الازدهار" في المنطقة كفيلان بوضع حد للتطرف الديني، وما يصاحبه من إرهاب وعدم استقرار.

- المسؤولية الرئيسية في إنشاء أساس اقتصادي وتجاري للسلام تقع على عاتق القطاع الخاص، فالجانب الاقتصادي من السلام المقبل ينبغي أن يعتمد على اقتصاد السوق.

إن الدعوة إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والخصخصة بتقليص دور الدولة الاقتصادي تحت دعاوى "الإصلاح" الاقتصادي أو "الانفتاح" (وهو ما تدعيه المؤسسات المالية الغربية، وخصوصاً البنك الدولي) ستقود إلى هيمنة المؤسسات المالية الدولية، والشركات الاحتكارية، والارتهان للديون الخارجية، وهي دعوة للعودة إلى اقتصاد السوق السابق إبان الهيمنة الأجنبية السياسية الاقتصادية، والذي لم يحقق أية تنمية أو بناء المرتكزات الأساسية للانطلاق الاقتصادي في معظم البلدان النامية"[٩].

وإذا كانت قمة الدار البيضاء قد وضعت الأسس للعبور الصهيوني إلى الوطن العربي، وهيأت الأرضية المناسبة لتسيّد الكيان الصهيوني المنطقة العربية برمتها فإن "قمة عمان في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٥ وضعت الآلية لتسهيل التغلغل الصهيوني الاقتصادي الفعلي من خلال إقامة "بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما أوحت باستقرار العلاقات والتطبيع

السياسي بين الدول العربية المشاركة في القمة وبين الكيان الصهيوني، وكأن "الكل" مهتم بالبحث عن مشاريع "المستقبل" وتوطيد العيش "المشترك"!

يضاف إلى ذلك دلالة مكان انعقاد المؤتمر في عمان (كما تقرر في قمة الدار البيضاء السابقة) فمن المفترض ان يشكل النظام الأردني "العريق" في تعامله مع المخططات الغربية الصهيونية رأس حربة الاختراق السياسي والاقتصادي لهذه المخططات، خاصة تجاه العراق وسورية.. فهو يسهم في تنفيذ السياسة الرامية إلى استقطاب العراق لإطار الحلف الصهيوني – العرفاتي – الهاشمي، والسعي إلى تطويق سورية و إضعاف دورها وإرباكها، من اجل تمرير صفقة التسوية الأميركية – الصهيونية وإنجاح مخطط النظام الشرق أوسطي [١٠].

وقد تميز هذا المؤتمر بحضور عربي رسمي واقتصادي، وتم التركيز على تعزيز القطاع الخاص سواء من خلال الإعلان عن إنشاء "بنك التعاون الاقتصادي" أو إقامة "المجلس الاقتصادي الإقليمي" و"مجلس السياحة الإقليمي" وكررت مقدمة التقرير الأفكار الصهيونية "الجديدة" (خاصة أفكار بيريس) حول مآل الصراع العربي – الصهيوني الذي انتهى إلى "منطقة وسطى" لا غالب ولا مغلوب.. "وأن على جميع الأطراف أن يستبدلوا البندقية بالخبز، فالسلاح الذي تشتريه المنطقة تدفع فيه ٦٠ مليار دولار سنوياً.. وأن نصف هذا المبلغ يصنع المعجزات"!

بالطبع أغفل التقرير الصهيوني أحد الأسباب الرئيسية للتسلح في المنطقة، وهو الوجود الصهيوني الاستعماري العدواني، كما أغفل الدور الصهيوني في تصدير السلاح بما قيمته ٣ مليارات دولار

سنوياً، إضافة إلى امتلاك الكيان الصهيوني، وحده للسلاح الذري في المنطقة، ومع ذلك يتحدث عن أهمية استبدال البندقية بالخبز.. كما تجاهل التقرير الصهيوني بأن كيانه المصطنع لا يغطي (بلغة السوق) سوى ٣٪ من حجم أسواق الدول العربية (مصر، سورية، لبنان، الأردن، السعودية، مناطق الحكم الذاتي) يضاف إلى ذلك موقعهم الاستراتيجي بين القارات الثلاث، وعلى شتى المستويات، وتوفر المواقع السياحية المميزة والآثار الحضارية الغنية والمساحات الجغرافية القابلة للزراعة، أو الاستصلاح الزراعي، أو المواد الخام المختلفة، لذا فالتقرير الصهيوني يعبر عن دور السمسار الذي سيدير موارد المنطقة ويستفيد منها مدعياً بأنه يتحمل عبء "تطويرها وتنميتها" وهو نفس ما كان يردده دوماً المنطق الاستعماري التقليدي الذي يستنزف الموارد.. ويمنع تطور البلدان النامية تحت ستار التطوير والتحديث..

لقد بلغت تكلفة المشروعات الصهيونية المقدمة، وعددها الإجمالي ١٦٢ مشروعاً، نحو ١٢٥ مليار دولار، وهي تشمل عموم المنطقة المسماة "الشرق الأوسط" نذكر منها: تنمية وادي الأردن، حفر قناة البحر الأحمر وقناة البحر الميت، تنمية خليج العقبة سياحياً وزراعياً، وإقامة خطوط سكك حديدية في عموم المنطقة، وطريق سريع يمتد من الإسكندرية جنوباً وحتى سوريا شمالاً، وخط أنابيب غاز بين مصر والدولة الصهيونية.. وإحياء درب الحج عبر مصر وفلسطين والأردن والسعودية. ويولي التقرير أهمية استثنائية لمشكلة المياه، أو استثمارها بتطوير وسائل النقل والتخزين، وتحلية مياه البحر واستخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها، واستخدام تكنولوجيا متقدمة في الري، ويغفل التقرير أي جانب من جوانب التنمية البشرية الاجتماعية (لكونها ستكون لصالح العرب)

ولا يذكر اي إمكانية أو احتمال لقيام تعاون إقليمي عربي بدون الدولة الصهيونية.. لكنه يهتم بتقسيم الخريطة الصناعية للمنطقة.. مصر للمنسوجات والفولاذ والعمالة، الأردن للأسمدة والأدوية، لبنان للصناعات الخفيفة، ودول الخليج للبتروكيماويات، الكيان الصهيوني للتكنولوجيا المتقدمة والبضائع الاستهلاكية.. وهكذا.

الملفت للانتباه، الإصرار الصهيوني على مشروع القناة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط كبديل عن مشروع قناة السويس!! وعلى طرح المشاريع التي تخرب المشاريع الهامة العربية القائمة، وتقوم على منافستها وضربها، فعن أي تعاون اقتصادي إقليمي يتحدث العدو خارج إطار هيمنته على ما سبق من مشاريع اقتصادية هامة بدونه وما سيحدث من مشاريع "مشتركة" معه!

وتكمن الخطورة في أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الصهيوني يصل إلى ٣٤ ضعفاً بالقياس لنظيره في مصر ، ويبلغ إجمال الناتج المحلي الصهيوني ضعفي الناتج المحلي المصري.. رغم أن عدد سكان مصر يصل إلى ١١ مرة أكثر من سكان الكيان الصهيوني "[١١].

وهكذا، يبدو جلياً أن المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت، وتلك المؤسسات الإقليمية الدولية، تؤدي بمجملها إلى خلق مشاريع من أجل شرائح اجتماعية معينة، وليس لصالح الأمة، وعلى قاعدة خدمة الكيان الصهيوني، وإعطائه ذلك الدور الإقليمي المشار إليه[١٢].

ورغم محاولات الحكومة المصرية، تأجيل انعقاد "مؤتمر القاهرة الاقتصادي" الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة تمكنت من فرض عقدة، وان كانت قد فضلت الربط بين انعقاد القمة وبين إحداث تقدم في عملية "السلام" وذلك

إثر صعود الليكود وزعيمه بنيامين نتانياهو إلى السلطة في الكيان الصهيوني.

وقد "وجهت الدعوة لـ ٨٧ دولة والى ٢٥ منظمة دولية إقليمية غير حكومية والى أكثر من ٣٠٠٠ رجل أعمال، ومن ممثلي الشركات لحضور المؤتمر. وقد فرضت القاهرة أن لا يكون انعقاد المؤتمر على مستوى "القمة" كما حدث في القمتين الاقتصاديتين السابقتين. وعقد المؤتمر وسط فتور واضح، حيث كانت ٩٥٪ من المشاريع التي طرحت في المؤتمر هي مشاريع منقحة لتلك التي عرضت في المؤتمرين السابقين، كما انعقد المؤتمر في ظل مناخ شعبي مصري وعربي رافض لانعقاده، وفي ظل رغبة واضحة لدى رجال الأعمال العرب لعدم بناء علاقات تعاون اقتصادي مع الكيان الصهيوني. ويعلق واحد من رجال الأعمال المصريين هو شفيق جبر، رئيس غرفة التجارة المصرية – الأمريكية على دعوة وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر للدول العربية، في كلمته أمام المؤتمر لإنهاء "المقاطعة العربية لإسرائيل و إزالة الحواجز النفسية والتجارية بين الطرفين" بقوله: "لتنفيذ دعوة كريستوفر لابد من رفع الخطر التجاري عن العراق وليبيا، وتحقيق السلام بما يسمح بانسياب حركة التجارة"[١٣].

وفي تعقيبه على المشاريع الصهيونية التي قدمت للمؤتمر، يقول مساعد وزير الخارجية المصري السفير رؤوف سعد: "بداية يجب ملاحظة أن هذه المشاريع تقول: إسرائيل أولاً، وتعكس مفهوم إسرائيل في حصد ثمار السلام قبل تحقيق السلام. بينما المفهوم المصري يقول المنطقة والتنمية أولاً، والسلام قبل ثمار السلام". ويلاحظ سعد "إن ما قدمته إسرائيل في المؤتمر (٦٤ مشروعاً بتكلفة ٢٠ مليار دولار) أقل مما قدمته في المؤتمرين الاقتصاديين السابقين"[١٤].

وفي العام الذي تلا مؤتمر القاهرة وضعت الإدارة الأمريكية كل ثقلها لانجاح المؤتمر الذي حددت العاصمة القطرية مكاناً لانعقاده، وقامت بالضغط على الحكومات العربية لحضور المؤتمر الذي انعقد وسط وصول التسوية المشؤومة إلى حائط مسدود نتيجة إصرار حكومة الليكود الصهيونية وزعيمها بنيامين نتانياهو على استبدال أسسها واستحقاقاتها وفق برنامجها القاضي بالحصول على السلام، مع العرب من خلال القوة والردع، وفق مزاعم "الأمن" غير المحدود ولكن، رغم ذلك، فقد قررت الدول العربية الكبرى، ومنها الصديقة لواشنطن عدم حضور القمة التي خرجت بنتائج بائسة، تعكس حالة الذعر العربي من لجم إمكانات استقلال البلدان العربية ونهوضها وتقدمها، بعد الاستسلام الكامل للعدو الصهيوني ومشروعه التوسعي المتضمن في الرؤية الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية الشاملة.

إن "مؤتمر الدوحة، وكل المؤتمرات التي يسمونها اقتصادية، ليست إلا جزءاً من الحرب، إنها معارك أخطر من المعارك العسكرية.. إنها عنوان تغييب هويتنا، إنها التطبيع مع هذا العدو، والعدو ما زال يحتل كل فلسطين، ويحتل الجولان، وجنوب لبنان، ويهدد بضرب سورية ويهدد بضرب وتمزيق العراق، ويهدد بضرب إيران من خلال التحالف الصهيوني التركي – الأمريكي [١٥].

قمة "شرم الشيخ" ولي عنق الحقيقة

ردة الفعل على مسلسل التنازلات التي قدمت للعدو الصهيوني في أوسلو وواشنطن وطابا ووادي عربة، تحت ظلال منظومة إقليمية أمنية بقيادة الكيان، وتحت اشرف الولايات المتحدة الأمريكية كخطوة

على طريق إقامة حلف عالمي استراتيجي سياسي أمني وعسكري، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تمثلت في قيام المناضلين الفلسطينيين، بعدد من العمليات الاستشهادية البطولية في القدس وعسقلان وتل أبيب، أدت إلى إثارة الهلع الحقيقي في صفوف التجمع الصهيوني في فلسطين المحتلة، ومسارعة الإدارة الأمريكية إلى ترتيب مؤتمر قمة دولي في "شرم الشيخ" المصرية، سمي مؤتمر مكافحة الإرهاب لوضع استراتيجية عالمية لهذه المسالة.

وقد "وصل الرعب لدى الصهاينة إلى درجة أن بعضهم صرح بأن وضع أبنائهم في الجنوب اللبناني الساخن، بات أكثر أماناً من تل أبيب!

هل حقاً أن من أجل مواجهة قلة من المتطرفين الإرهابيين في بلادنا والعالم (كما يجري الادعاء) اجتمع كل هؤلاء الرؤساء في شرم الشيخ ليقرروا "استراتيجية" عالمية لمواجهة ما أسموه بالإرهاب؟

ألم يتناوب العدو الصهيوني وسلطة عرفات على اعتقال الآلاف من هؤلاء "المتطرفين القلة"؟! فلماذا إذن كل هذه الحشود والتحضيرات والأموال والقرارات والأحلاف السياسية والعسكرية والأمنية الاستراتيجية لحماية "السلام" من "إرهاب" القلة (كما ادعى خطباء شرم الشيخ)؟! وإذا كان هؤلاء "القلة" لا يمثلون "غالبية" جماهير أمتنا وشعبنا فلماذا الخوف أصلاً على "سلام" الأكثرية الساحقة؟!

تلك أسئلة منطقية تدل على هشاشة السلام المزعوم في بلادنا، تبقى كما هي تكشف زيف ادعاء أنه يعبر عن طموح ورأي ومصالح الشعوب في هذه المنطقة والعالم، والأهم من ذلك أنها تكشف عن قناعة لدى "صانعي السلام" بأن مشروعهم مرفوض من

جماهير أمتنا وشعبنا، وقواها المناضلة، وعن معرفة بأن "هذه القلة" هي في حقيقة الأمر معبرة عن روح الأمة وارادتها، ونضالها يعني، عملياً، كل جماهير شعبنا وأمتنا، الأمر الذي يشكل مصدر خوف للنظام الإمبريالي الغربي والعدو الصهيوني من اتساع دائرة الثورة والرفض والعمل الاستشهادي وعمليات تحدي المشروع الصهيوني – الأمريكي.

إن شعار "القلة المتطرفة" غطاء دعاوي لممارسة الإرهاب الحقيقي للنظام الإمبريالي الغربي ضد شعبنا وأمتنا العربية وكافة شعوب العالم التي تناضل من أجل حريتها، كما أنه عنوان مستحدث لمعاقبة وضرب كل قوى الثورة في العالم. وفي هذا السلوك الإجرامي تجاهل لحقيقة أن "الإرهاب" بضاعة أميركية – صهيونية بامتياز، وللمشروع الغربي الاستعماري عموماً منذ القرن الثامن عشر، أي مع بداية النهب الأوروبي للعالم والاستعمار بشكل بدائي أسس فيما بعد لمحاولات تصفية المجتمعات اللاأوروبية وغربلتها من خلال التصفية الجسدية للأفراد والبنى الاجتماعية للشعوب المستعمرة والمنهوبة[16]".

إن أهداف قمة شرم الشيخ التي التأمت على خلفية العمليات الاستشهادية في فلسطين المحتلة تتجاوز البنى التنظيمية الفلسطينية الرافضة لنهج مدريد ومساري أوسلو ووادي عربة، لتطال كافة بنى حركة التحرر العربية والعالمية "لأنهم بما يخططون له من تشريعات ومن منظومة أمنية على صعيد دولي وإقليمي، يستهدفون معاقبة كل حركات التحرر في العالم عبر تشريعات تجيز لهم، أو تسهل ملاحقة ومطاردة كل القوى التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها، إنها فرصة تاريخية لأميركا لتحقق أكثر من هدف: تحقيق أمن الكيان الصهيوني، وحماية المشروع الاستسلامي، وتدمير الحالات المعترضة

والمقاومة، فلسطينياً، ولبنانياً، وسورية بما تمثل، واستكمال البرنامج للسيطرة على العراق، وحتى ضرب إمكانية تأثير إيران في المنطقة، وصولاً إلى ضرب حركات التحرر في العالم.. إنها قمة لإدارة الصراع بالشكل المناسب: علاقات ثنائية أمنية، علاقات إقليمية حيث الضرورات تعلن أو لا تعلن، وبالتالي تشريعات دولية، بما يجعلهم أقدر على مواجهة ومخاطبة حركات التحرر في العالم في إطار مقاومتها"[١٧].

أما أولى حلقات هذا الحلف الإرهاب الدولي المباشرة فكانت "التحالف الصهيوني – الأردني – العرفاتي الذي بدأ الإعلان صراحة عن مهمته الأمنية، سواء بالاتفاقات الموقعة بين هذه الأطراف، أو بالسلوك القمعي الإجرامي الممارس ضد مناضلي شعبنا الفلسطيني والأردني.

ويستهدف هذا الحلف المشرف عليه مادياً وتقنياً وأمنياً من الولايات المتحدة، حماية أطرافه الثلاثة، فالكيان الصهيوني لا يمكن أن يكون متماسكاً وأمنه مختل، وهذا التماسك لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب شعبنا وأمتنا ومناضليها. ويسعى الحلف الثلاثي إلى تصفية النضال الفلسطيني المسلح داخل الوطن المحتل وخارجه، وكافة أشكال النضال الأخرى بعد أن تبين الأثر العميق للعمليات الاستشهادية البطولية على تماسك التجمع الاستيطاني الصهيوني الذي انتابته مخاوف كبرى وقلق تجاه المستقبل، و إحساس بفشل مخططات التسوية / التصفية في تحقيق أمن أعلى للكيان الصهيوني.

وفي خطوته التالية سيسعى هذا الحلف، بعد انضمام تركيا إليه، لمحاصرة سورية ولبنان، بهدف ضرب صمود سورية وإرباكها في لبنان، ومعاقبتها ومعاقبة لبنان، على موقفهما القومي المشرف تجاه

قمة شرم الشيخ الإرهابية خصوصاً، ورفضهما لإملاءات "السلم" الصهيوني – الأمريكي عموماً.

كما يستهدف هذا الحلف تفتيت وحدة العراق، كمقدمة لإلحاق هذا البلد العربي الهام بالحلف المعادي لأمتنا.

وواضح أن المخطط الأمريكي – الصهيوني تجاوز الآن مرحلة المفاوضات وعقد الاتفاقيات إلى مرحلة جديدة يجري العمل فيها على إيجاد صيغ إخضاع مباشر، وبالقوة لتلك الحلقات المواجهة لهذا المخطط، الأمر الذي سيعني اشتداد القمع ضد جماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية في كل مكان، وتكثيف الممارسات الإرهابية الرامية للنيل من نضال أمتنا وقواها الحية.

إن المخطط الاستراتيجي العسكري والأمني والسياسي المعادي يستهدف بداية إضعاف وتفكيك وتفتيت المشرق العربي كمقدمة ضرورية لاستكمال الهيمنة الأميركية – الصهيونية على الوطن العربي، ومواصلة مخطط الإضعاف والتفتيت للأقطار العربية الأخرى في مصر وبقية دول المغرب العربي، ولا يستثنى من هذا المخطط، بالطبع، ضرب وتفكيك جمهورية إيران الإسلامية (من خلال الحلف الأمريكي – الصهيوني – التركي)، بسبب موقف إيران المعادي للهيمنة الأمريكية على المنطقة ووقوفها إلى جانب سورية والمقاومة في فلسطين ولبنان.

إن محاولات تفكيك وتفتيت الوطن العربي وإعادة تجزئته مجدداً على أسس طائفية ومذهبية وعرقية هو شرط تماسك المخطط المعادي واستقراره، فتماسك الكيان الصهيوني لن يكون إلا على حساب تماسك الأمة، وكذلك تماسك مشروع الهيمنة الإمبريالي وتحقيق أمنه يحتاج إلى مزيد من الإضعاف والتفكيك والتفتيت وخلق عوامل الاحتراب الداخلي في المنطقة[١٨]".

هوامش الفصل الخامس

[1] أبو خالد العملة، "أوسلو محطة لتهويد فلسطين"، سبق دكره، ص ٢٠٢-٢٠٣

[2] أبو خالد العملة، مقابلة مع صحيفة "الديار" اللبنانية، ١٩٩٣/١٠/٢٧

[3] أبو خالد العملة، حوار مع مجلة "فتح" ١٩٩٥/٥/٢٧

[4] أبو خالد العملة، "مركزية قضية فلسطين في صنع المستقبل العربي"، مجلة "فتح"، ١٩٩٤/٥/٩

[5] أبو خالد العملة، "أوسلو محطة لتهويد فلسطين"، سبق ذكره، ص ٢٠٨

[6] كلمة أبو خالد العملة، في تأبين الشهيد فتحي الشقاقي، مجلة "فتح"، ١٩٩٥/١١/١١

[7] أبو خالد العملة، "نتانياهو – سلام القوة والإخضاع، سبق ذكره، ص ٢٩+٤٥ –٤٧-٤٨

[8] المصدر السابق، ص ٧١-٧٢

[9] أبو خالد العملة، "مواصلة الاجتياح الصهيوني السياسي والاقتصادي"، جريدة "السفير" اللبنانية، ١٩٩٥/١٢/٧

[10] أبو خالد العملة، "أوسلو محطة"، سبق ذكره، ص ٢١٨-٢١٩

[11] أبو خالد العملة، "مواصلة الاجتياح.."، جريدة "السفير"، ١٩٩٥/١٢/٧، سبق ذكره

[12] أبو خالد العملة، مقابلة مع صحيفة "السياسي" المصرية، ١٩٩٧/٤/٢

[13] أبو خالد العملة، أوسلو محطة، سبق ذكره ص ٢٣٣

[14] مجلة "الوسط" اللندنية، العدد ٢٥١، ١٩٩٦/١١/٨

[15] أبو خالد العملة، مهرجان جماهيري في شمال لبنان في ذكرى حرب تشرين، مجلة "فتح"، ١٩٩٧/١٠/١٨

[16] مقالة لـ أبو خالد العملة، صحفية "السفير" البيروتية، ١٩٩٦/٤/١١

[17] من لقاء أبو خالد العملة، مع قادة وممثلي حركات التحرر العربية والصديقة، يوم ١٩٩٦/٤/١٠ بدمشق

[18] مقالة "السفير" السابقة.

الفصل السادس

المشروع النهضوي العربي
خيار الأمة الوحيد

محاور القوة العربية

منذ العام ١٩٨٩ بدأت ملامح مرحلة عالمية جديدة، تبرز على السطح، بعد تمكن الغورباتشوفية من تصديع وحدة الاتحاد السوفييتي، وانعكاسات ذلك على أنظمة أوروبا الشرقية التي أخذت بالانهيار واحدة تلو الأخرى، وصولاً إلى انهيار جدار برلين الذي دشن بداية نمط عالمي أحادي القطب، تكرس بشكل أكثر حسماً، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وهزيمة نمط الإنتاج الاشتراكي، والنتائج الكارثية التي أفضت إليها حرب الخليج الثانية.

وكان لابد، في خضم هذه المتغيرات التاريخية "الدراماتيكية" من الاستنفار على الجبهات كافة، وخاصة على الجبهة الأيديولوجية التي شهدت هجوماً شرساً من قبل منظري ودعاة "أحادية القطبية" وتأبيد نمط الإنتاج الرأسمالي المتكئ على اقتصاد السوق ومفاهيم الليبرالية "المتوحشة" بهدف تحقيق هيمنة غربية كاملة على النظام العالمي، وتدويل النموذج الغربي الرأسمالي.

"والمؤسف أن عدداً من التيارات الفكرية في بلادنا العربية، وفي العديد من دول العالم النامي ظلت تستجيب للاتجاهات النظرية التي تطرح نفسها في الغرب، وتبنت النظريات الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة في الفكر الغربي، وهذا أمر بدا أكثر صراحة ووضوحاً في السنوات الأخيرة التي شهدت المتغيرات الدولية العاصفة، وتشكل ما سمي بالنظام العالمي الجديد"[١] أي أن "المنظومة المعرفية والأخلاقية للإمبريالية الغربية هي ما تجري محاولات تدويلها باسم النظام العالمي الجديد، والمنظومة المعرفية للإمبريالية هي التي سعت إلى تحويل العالم برمته إلى مجرد مصدر للمواد الخام، والإنسان إلى وحدة اقتصادية لا أكثر، وكان النظام الإمبريالي هو التعبير والممارسة عن هذه المنظومة المعرفية الساعية إلى تحويل العالم إلى وحدة واحدة مترابطة خاضعة للقوانين والمثل نفسها"[٢].

ولكن للواقع إجابات ليست متماثلة بالضرورة، مع هذا السعي الإمبريالي الشرس لوضع نهاية للتاريخ بما يتلاءم ومصالح الشركات الاحتكارية العملاقة التي تريد تشييء الإنسان وجعله كائناً مستهلكاً مسردناً ومسلوب الإرادة، إذ أن التمرد "العالمي" ما زال متواصلاً حتى اللحظة، وبأشكال ووسائل متعددة حيث تشكل، بما يخص أمتنا العربية وقواها الوطنية والديمقراطية "بعداً إضافياً جديداً يستحثها على الاعتماد على نفسها في مواجهة متغيرات تبحث عن صياغة جديدة للعالم بما فيه الوطن العربي. وحتى لا نكون في سياق المتلقي فحسب من جهة جبهة أعدائنا، علينا أن ندرك أن هذا الوضع هو مؤقت، وليس أبدياً، نعم، المعسكر الثوري في العالم، وبأبعاده المختلفة، هو الآن في أسوأ حالاته، وبالتالي يبدو على السطح وكأن الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة قادرة على صوغ العالم من جديد، وفق

طروحاتها ورؤيتها لمصالحها، لكن ما هو تحت هذا السطح، غير ذلك تماماً، وعليه فإن المطلوب من قوى آمتنا، والثوريين في العالم التدقيق بما يجري في المعسكر الآخر الذي يبدو منتصراً بعد انتهاء الحرب الباردة، لأن ما يجري هناك محكوم بقوانين، وليس رغبات الولايات المتحدة، أو سواها، وكذلك هو الأمر بالنسبة لصياغة هذا العالم، وهي قوانين لا يتحكم فيها نظام رأسمالي لا يحمل أجوبة لأصحابه، ولا يشكل حلاً للانسانية، ولا للشعب الأميركي نفسه، بل هو يمثل أكبر إشكالية تواجهها شعوب العالم، ببعده الرأسمالي الاستغلالي المضطهد على مدى وجود الرأسمالية وعلاقتها بالشعوب المستعمرة"[٣].

ولأن أمتنا تعيش، ومنذ قرون، مرحلة تخلف عكست ظلالها على كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحضارية لابد من العمل المكثف لإقامة حوار هادف ومسؤول لاشتقاق الفهم الحقيقي لأسباب هذا التخلف.

وهناك ثلاثة مرتكزات لأية آمة تريد أن تخرج من التخلف إلى التقدم، لتصبح جزءاً من المنظومة الكونية الإنسانية. الأول المنظومة الثقافية العلمية الشاملة، وهذا يعني بتكثيف عال بناء الإنسان فيها بنظرة شمولية. هذا العلم، هذه المنطومة، لابد أن تنتج عناصر قوة، أي إننا يجب أن نمتلك أسلحة الدفاع عن النفس، أسلحة الردع، دون ذلك، أمام هذا الوحش الاستعماري، لن تستطيع القيم وحدها أن تنتصر.

البعد الثاني: امتلاك القوة، لنمنع العدو من إلغائنا بما يملك اليوم من ترسانة أسلحة. إذن الأمة مدعوة بكل الأشكال لأن تمتلك أسلحة الردع لاستخدامها في إطار الدفاع عن النمس، هذا شرط من

شروط تجاوز التخلف، والإجابة على هذا الهجوم الإمبريالي الشامل على أمتنا تاريخاً وحضارة ومستقبلاً.

البعد الثالث: المنظومة القيمة الأخلاقية التي تعني الإنسان عندنا والآخر، أي النظرة للإنسان في بلادنا وللآخر، ومن هذا البعد القيمي والقوة والمنظومة المعرفية، لا أعتقد أن أمة تستطيع أن تتجاوز تخلفها، وتستطيع أن تجيب على هذا لواقع الذي فيه المواجهة بهذه الشراسة التي تقودها الولايات المتحدة".(٤)

المراجعة النقدية المطلوبة

أولى المهام المطروحة على جدول أعمال حركة التحرر العربية في سعيها لبناء المرتكزات الثلاثة الآنفة الذكر، تتمحور حول إجراء مراجعة نقدية لتيارات الأمة لاستخلاص الدروس والعبر، وخاصة في ظل شروع بعض قوى هذه التيارات بالاعتراف بالعدو انطلاقاً من قراءة خاطئة لطبيعة المشروع الصهيوني واستهدافاته، وعلاقته بالمراكز الإمبريالية والأهداف الاستراتيجية الأمريكية، وطبيعة العلاقة العضوية بين الكيان – الثكنة وبين البعد الإمبريالي.

ولكن، قبل ذلك لابد من القول أنه "عندما هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى، لم يكن لدى الأمة تيارات وقوى، كما هو معروف اليوم.. فمثلاً: التيار الشيوعي جاء بعد الحرب العالمية الأولى تلك، وعلى إثر انتصار الثورة البلشفية، والتيار الإسلامي بدأ بالتبلور سياسياً بعد سقوط الخلافة العثمانية، أما القومي فبدأ يعبر عن نفسه على ضوء مفاهيم الدولة القومية انعكاساً للبعد الغربي، وفي مواجهة التتريك والتفكيك، والتجهيل الذي كانت تمارسه تركيا، وأيضاً انعكاساً لتطور الأبعاد القومية في العالم. لقد بدأت التجربة

السياسية ومعها المخزون الفكري، ضعيفة ومحدودة، بل كانت هذه التيارات بكل ما يعتورها من ضعف قد دخلت حلبة صراع ليست مؤهلة له، وهو مواجهة الاستعمار الغربي، بكل آلياته وقدراته، وبالتالي المشروع الإمبريالي الصهيوني ولد في هذه الحقبة، وأخذ تجسيداته في إطار الحرب العالمية الأولى.. من وعد بلفور إلى سايكس بيكو وتفتيت الأمة".(٥)

ورغم ذلك، ومن باب الإنصاف، يمكن القول إن "التيارات الرئيسية الثلاثة (القومية، الديمقراطية، والدينية) تحملت تاريخياً في العقود الماضية عبء المواجهة مع المشروع المعادي بهذا القدر أو ذاك. لكن الذي ميز التيار القومي بمختلف روافده، عن سواه من التيارات، كان امتلاكه للفهم الصحيح لعلاقة قضية الوحدة العربية بقضية تحرير فلسطين، والاستهدافات الإمبريالية في الوطن العربي، من خلال المشروع الصهيوني في فلسطين، مما حمل هذا التيار العبء الرئيسي في مواجهة المشروع الإمبريالي - الصهيوني في المنطقة.

لقد كانت ثورة تموز (يوليو) بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر رداً على الهزيمة العربية في العام ١٩٤٨، ورفضاً للوظيفة الإمبريالية للكيان الصهيوني في المنطقة، ولهذا السبب طرحت الناصرية قضية الوحدة العربية على قاعدة الاشتباك مع العدو الصهيوني، فتقدمت الصفوف وحازت على ثقة الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وأربكت المشروع المعادي الذي كثف جهوده ومؤتمراته للنيل من دورها التحرري والوحدوي.

أما التيارات الأخرى، فقد اختلفت مع الحركة القومية العربية على قضيتي تحرير فلسطين والوحدة العربية لأنها لم تطور منهجاً

مناسباً لطبيعة المشروع الصهيوني ووظيفته في المنطقة، ولكيفية حل التناقض معه ومع المشروع الإمبريالي المعادي، وافتقدت حتى التجانس فيما بين صفوفها، وخسرت القاعدة الشعبية التي كان يمكن أن تدعم نضالاتها، وعجزت عن إيجاد قواسم مشتركة مع باقي تيارات حركة التحرر العربية للائتلاف في عمل موحد مواجه للمشروع المعادي، مع أن هذا المشروع ظل يستهدف الجميع، وفي ساحة المواجهة معه كان، و لا يزال هناك، دائماً متسع للجميع".(٦)

"... فالتيار الإسلامي في المرحلة الناصرية السابقة، تقوقع ضمن إطار شعاراته الفكرية الخاصة، طارحاً أولوية شعار "الإسلام هو الحل" أي العودة إلى المبادئ والقيم الإسلامية كبرنامج مواجهة، ولكن ضد من ؟ هل كان ذلك موجهاً ضد العدو الإمبريالي – الصهيوني في المقام الأول؟ أم كان ذلك يحمل نزعة مرجعية أحادية قائمة على إلغاء الآخر (التياران القومي والديمقراطي) إذا لم يلتزم بمنهجيته الفكرية الخاصة؟! ألم يتم عملياً، في حينه، اللجوء إلى تكفير التيار القومي؟ فهل كان مثل هذا الطرح يساعد على حشد القوى المختلفة ضد العدو الحقيقي المشترك، أم أنه كان يضعف العمل الجبهوي؟ وهل أصلاً يعترف مثل هذا الطرح بأي عمل جبهوي سياسي متعدد الأطراف على أرضية الأهداف المشتركة؟

إن إدخال العامل الإيديولوجي وأولويته بالعامل السياسي في أي عمل جبهوي هو بالضبط عنصر إعاقة لهذا العمل. هذا ما أثبتته التجربة وما ينطبق على التيارات الأخرى بهذا القدر أو ذاك"(٧).

صحيح أن هذا التيار (الإسلامي) اتخذ مساراً جديداً في السنوات الأخيرة، وخاصة في الشارع الفلسطيني، إبان انطلاقة الانتفاضة الجماهيرية في أواخر العام ١٩٨٧، عندما حدد جبهة

الأعداء المتمثلة في الكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية وامتشق السلاح إلى جانب أطراف فصائل العمل الوطني الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يرتق بعد إلى مستوى العمل الجاد على صياغة أداة جبهوية فاعلة تتصدى لاتفاقيتي أوسلو ووادي عربة وملحقاتهما، وتؤسس لبناء المرجعية الوطنية الفلسطينية المنشودة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أطروحات زعيم حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" الشيخ أحمد ياسين، حول اقتراحه عقد "هدنة" مع العدو الصهيوني، واعتبار ياسر عرفات ممثلاً للشعب الفلسطيني، والتي أثارت التباساً واسعاً ألقى بظلاله على فعالية التصدي والمقاومة لمفاعيل اتفاقيات الخيانة والاستسلام.

في تعقيبه إلى حديث بعض الأطراف الفلسطينية حول وجود خلافات بين حركة "فتح" وحركة "حماس" على خلفية طروحات الشيخ ياسين، عبر عنها بلقاء "تحالف القوى الفلسطينية" بوجود الشيخ ياسين خلال زيارته الأخيرة للعاصمة السورية دمشق، يقول الأخ أبو خالد: "إن ما جرى في اللقاء هو طرح لعدد من الموضوعات، إذ من الطبيعي أن تجري مناقشات لكل أطروحاتنا ومواقفنا، ومنها بعض لقاءات الشيخ ياسين، في بعض الفضائيات العربية، أي بعض الأفكار التي طرحت والتي نوقشت معه من موقع ما الذي يفيد التحالف، ما الذي يفيد نضالنا الوطني، وما الذي يمكن أن يفهم بغير حقيقته، في هذا السياق جرى التوقف عند عدد من المحطات التي جرى الحديث عنها، خاصة ما يتعلق بطرح الهدنة، وحول القول بأنه (ياسين) وعرفات في خندق واحد، وان عرفات منتخب وممثل الداخل (الفلسطيني) وان هناك سلطة واحدة. طبعاً نحن نقدر بالنسبة للشيخ وأخوتنا في حركة حماس أن يكون لهم اجتهادهم، ونحن في إطار التحالف لسنا متطابقين تماماً، لا استراتيجياً ولا

تكتيكياً، وتحالف القوى الفلسطينية لا زال منبراً سياسياً، ولم يصل بعد إلى ما يجعل مواقفنا منطلقة من رؤية واحدة، ولا من فهم محدد واحد لادارة الصراع مع هذا الوضع المعقد، سواء في الساحة الفلسطينية أو مع العدو الصهيوني، وبالتالي نريد لهذه الاجتهادات أن تصب في خدمة أهداف نضالنا في مواجهة الاحتلال واتفاق أوسلو. ولعل هذا ما قد يؤخذ علينا، أعني وضوحنا وصراحتنا مع بعض أخوتنا في إطار التحالف الفلسطيني، لكننا ونتيجة إلى ما وصلت إليه الأوضاع في الساحة الفلسطينية والعربية من تراجع وانكفاء نعتقد أنه لم يعد هناك مساحة للمجاملة، ونحن وان كنا لسنا مع الاقتتال الفلسطيني، ولكن نعتقد أن واحداً كعرفات عندما لا نوصفه التوصيف الحقيقي لما قام به من سلوك سياسي أوصله للخيانة الوطنية، حيث ألغى الميثاق الوطني، واعترف بالعدو، وفرط بـ ٨٠٪ من فلسطين وبقي ٢٠٪ أو أقل من مساحة الضفة والقطاع أرضاً متنازعاً عليها بمعنى أنه شرع لهذا العدو احتلاله لكل فلسطين نسيء إلى نضالنا الوطني حيث يجب أن يكون التوصيف، وفي إطار ما سبق بأنه الخائن لفلسطين، الخائن للوطن، الخائن للشعب، الخائن للشهداء، الخائن للأمة، ولـ "فتح" ومبادئها"(٨).

أما التيار الديمقراطي (الشيوعي) فإنه "يتحمل مسؤولية عدم توفر رؤية صحيحة لطبيعة المشروع الإمبريالي - الصهيوني، وخاصة الفهم المغلوط تجاه التجمع الاستيطاني الصهيوني، حيث تم تصويره أنه "أمة على طريق التكوين" تمشياً مع تقليد التبعية للأيديولوجيا والمواقف السياسية السوفيتية الرسمية السابقة. وتبنياً لإطروحات الحل السلمي والحلول السياسية المرحلية مع الكيان الصهيوني. فقد كان هذا التيار المنظر الرئيسي للبرنامج المرحلي التسووي. وهو يتحمل مسؤولية عدم تحديده لطبيعة العدو، وبالتالي

لأولويات وأهداف النضال العربي.. وقد وقف هذا التيار أمام المد القومي الوحدوي في الخمسينات والستينات، طارحاً أولوية شعار الديمقراطية على ما عداه من شعارات، وبمعزل عن ترابط هذا الشعار جدلياً، بأولوية شعارات التحرير والمواجهة والوحدة.

وقد أدى ذلك إلى عزلة هذا التيار شعبياً لابتعاده عن أهم قضايا الأمة التحرير والوحدة.. ذلك رغم الدور النضالي الذي لعبه هذا التيار في التصدي لسياسات الأحلاف والهيمنة الغربية مع التيار القومي"(٩).

وفي هذا السياق يبرز التساؤل "أين هذا من الفهم الماركسي اللينيني من المسألة اليهودية؟ وكيف يمكن أن يعترف لغاز أو محتل بحقوق له على أرض فلسطين متى تم غزوها؟ .. وهل جمع هؤلاء اليهود من الشتات لحل مشكلتهم؟ وهل "إسرائيل" دولة طبيعية عادية تريد أن تعيش في المنطقة وكجزء منها؟

إلا إنه لابد في إطار المراجعة، بين أطراف حركة التحرر العربية، من تأكيد فهم الكيان الصهيوني باعتباره كياناً عنصرياً استيطانياً اجلائياً، كما لابد من فهم علاقة هذا الكيان بالمركز الإمبريالي في إطار مشروعه الاستراتيجي في بلادنا، مما يعني بالتالي استحالة قيام السلام معه لأن طبيعته لا تؤمن بالسلام. ولأن وجوده في الأساس هو نقيض للسلام، إذ أن دوره ووظيفته في بلادنا ليست حل مشكلة اليهود، وإلا لكان الستة ملايين يهودي أميركي أول من استوطن فلسطين.

وعليه فإن حركة التحرر العربية تفتقد اليوم الوضوح في منهج العمل، وفي تحديد أولويات النضال وترابط حلقاته، وأعتقد، وكما نرى نحن في حركة "فتح" إن الحلقة المركزية الناظمة والجامعة

لسائر الحلقات النضالية الأخرى (الديمقراطية والوحدة والاستقلال والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية) هي القضية الفلسطينية باعتبارها القضية القومية المركزية التي تصون الهوية والانتماء القومي والقيم الحضارية والإنسانية لأمتنا.

وانطلاقاً من ذلك فإن جوهر أزمة حركة التحرر العربي تكمن في تناقض فهم التيارات الرئيسية الفكرية والسياسية في الأمة (القومية والديمقراطية والدينية) لطبيعة العلاقة الجدلية بين سائر حلقات النضال العربي، وفي المركز منها قضية فلسطين، الأمر الذي حد من إمكانية التعاون فيما بينها في العقود الماضية لتحقيق الأهداف المشتركة، وأفسح المجال للخلافات الأيديولوجية والسياسية، للتقدم على تناقضها الرئيسي مع معسكر أعدائها، مما جعلها في موقع العجز والفشل في توحيد جهدها للعثور على القواسم المشتركة فيما بينها، والذي كان ضرورياً لتحمل أعباء المواجهة مع المشروع المعادي.

أي أن تجاهل التيارات الثلاثة لمركزية القضية الفلسطينية في نضال الأمة العربية، وإخضاع سائر الحلقات النضالية لها أسهم في تعميق أزمة حركة التحرر العربية، لأنها لم تحدد موقفها وفهمها من طبيعة المشروع الصهيوني، واستهدافاته، وكيفية حل التناقض معه، وبهذا أخفقت في النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وسائر الحلقات الأخرى.

إن الموقف الصحيح والواضح من قضية فلسطين، هو المدخل الصائب لحل أزمة حركة التحرر العربية، وهو الذي يحدد طبيعة المشروع الصهيوني المحتل لفلسطين ووظيفته الإمبريالية في المنطقة الرامية إلى ضرب حركة التحرر العربية والتحرر والنهوض على كل

المستويات، وإبقاء المنطقة على حالة التخلف والتجزئة والتبعية سائدة فيها، كما يعمق لدى جماهير أمتنا روح النضال من أجل تحقيق الأهداف القومية في والوحدة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي"[١٠].

وفي ضوء ما تقدم فإن "مواجهة الأزمة الحادة التي عاشتها وتعيشها حركة التحرر العربي لا يكون بقبول أفكار التعايش والصلح مع العدو، أو بالتنازل عن حقنا العربي الثابت في كل الأرض الفلسطينية ولا في أية بقعة من وطننا العربي، لأن من يفرط بالقضية المركزية للأمة، يفرط بقضية الدفاع عن الهوية والانتماء القومي، وبحق السيادة القطرية والقومية، وبالقيم الحضارية والإنسانية، أي أن من يفرط بالقضية القومية المركزية للأمة يسهل عليه التفريط ببقية حلقات النضال العربي، والسكوت عن الارتهان لإرادة ومصالح الإمبريالية والصهيونية، التي تسعى وفق ما تخطط له في سياق برنامجها القديم – الجديد، لإخضاع المنطقة وصياغة حاضر ومستقبل الأمة بما يتناسب ومصالحها..

إن المستقبل العربي المنشود رهن بسرعة وجدية انفتاح تيارات الأمة العربية الرئيسية على بعضها البعض، وتشكيلها لحركة تحرر عربية جديدة ملتزمة بأهداف الأمة، وفي مقدمتها تحرير فلسطين.

إن فلسطين هي عنوان ومفتاح المستقبل العربي، فلا مستقبل عربي حقيقي بدون تحرير فلسطين ولا إرادة حرة أو تنمية أو وحدة عربية بدون فلسطين.

وتحرير فلسطين هدف قومي وديني وانساني عادل، وحين نعطيه الأولوية، وكل ما يستحقه من جهد وتضحيات، فإننا نتكامل تلقائياً وجدلياً مع سائر حلقات النضال العربي الأخرى، أي من خلال

التركيز على أولوية حل التناقض مع العدو الصهيوني لتحرير فلسطين"[11].

جمال عبد الناصر وثوابت الأمة

هذه الأولوية المعطاة لهدف حل التناقض مع العدو الصهيوني من خلال تحرير فلسطين لا تتعارض بل تتكامل، مع أهداف الأمة في الديمقراطية والوحدة والعدالة الاجتماعية، من خلال الارتباط بعلاقة جدلية لا يمكن فصم عراها.

"ومنذ عام ١٩٤٨، وقبل الوحدة (بين سورية ومصر) وثورة يوليو (تموز ١٩٥٢) اعتبر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر أن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة.. وهو واجب يحتّمه الدفاع عن النفس.. وان القتال في فلسطين هو دفاع عن مصر، وكل بلد عربي آخر.. هذا الفهم يعبر عن جدلية علاقة أولوية تحرير فلسطين بالوحدة العربية. وعلى أرضية هذا الوعي كانت وحدة مصر وسورية في مواجهة سياسة الأحلاف الاستعمارية، ومنها حلف بغداد، وانطلاقاً من أهمية موقع العراق مع سورية ومصر تاريخياً في مواجهة تمدد المشروع الصهيوني في المنطقة، وانفتاحه على الاتحاد السوفييتي (السابق) في مواجهة الخطر الأميركي – الصهيوني. وفي السياق ذاته أعطى جل اهتمامه بالدائرة الإفريقية لأهمية هذا الموقع الاستراتيجي لمنع العدو من التغلغل فيها، ودعم حركاتها التحررية. كما لعب الدور الأساسي في تشكيل دول عدم الانحياز، ونادى بالحرية والتحرير باعتبارهما شرطان أساسيان لتحقيق الاشتراكية (العدالة الاجتماعية) والوحدة العربية والتحرر السياسي للأوطان من استعمار استيطاني، وقواعد عسكرية، واحتلال مباشر للوصول إلى

تحقيق أهداف الأمة العربية.

ولأن صراع القوى الاستعمارية مع أي مشروع وحدوي صراع مصيري، كان لا بد من العمل الحثيث للوصول إلى الانفصال واغتيال الوحدة وفصم عراها وهو ما شكل جولة في الصراع المفتوح، إلا أنه استمر تأثير هذه التجربة في إعطاء مزيد من التفاعل مع محيطها العربي، فعلى أرضية هذه الوحدة تسارعت الانتفاضات ضد المحتل البريطاني في إمارات اليمن الجنوبي (سابقاً) وتسارعت ثورة الجبل الأخضر العُماني، وتفجرت الثورة الشعبية المسلحة في لبنان ضد حكم كميل شمعون الذي سعى لجر لبنان لحلف آيزنهاور، بل إن الوحدة كانت عاملاً أساسياً مساعداً على انهيار حلف بغداد. وعلى أرضية هذه الوحدة كانت ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليو)، وضمن هذا السياق استمر المسار الصراعي والرد على الانفصال والمنطق الاستسلامي، فكانت ثورة ٨ آذار (مارس) في سورية، وتحررت الجزائر، وتصاعد المد القومي الشعبي في السودان، وميلاد ثورة اليمن، وولادة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي شكلت بعداً مهماً على الصعيد القومي في منتصف الستينات، واقترب عبد الناصر من النفط فكانت حرب ١٩٦٧ حرباً استراتيجية أميركية لوضع اليد على المسارات السياسية الهادفة للتطور خارج سياق الهيمنة الإمبريالية.

ومع أن الهدف من حرب ١٩٦٧ كان هزيمة الأمة إلا أن الأمة لم تستسلم فكانت ثورة الفاتح في ليبيا بقيادة معمر القذافي، والتي كانت كلمة السر لانطلاقتها "القدس" انتصاراً لمشروع عبد الناصر، ولدعم وإسناد حركات التحرر في العالم، واستمرت المواجهة وحرب الاستنزاف التي خطط لها عبد الناصر ضد العدو الصهيوني على الجبهة المصرية.

لقد كانت وفاة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر بداية التراجع العام للنهوض القومي، وبالتالي جاء السادات على أرضية الأعداد المصري للحرب التي تم خوضها عام ١٩٧٣ من موقعين مختلفين: السادات على أرضية التواطؤ من خلال التحريك للوصول إلى تسوية مع العدو الصهيوني، وسورية التي خاضتها من أجل تحرير الجولان والأرض العربية المحتلة ١٩٦٧، ثم جاء اتفاق كامب ديفيد الذي عقده السادات مع الكيان الصهيوني ليخرج مصر من دائرة الصراع، ويترك المشرق العربي معزولاً. وكانت الحرب الأهلية في لبنان جزءاً من الصراع لاستنزاف الجهد الوطني اللبناني – الفلسطيني – السوري، واستمر هذا الوضع إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران التي شكلت عاملاً موضوعياً في وقف تعميم كامب ديفيد بإسقاطها لأهم قلاع الرجعية التابعة للولايات المتحدة الأميركية.

لم يستمر هذا الوضع طويلاً، إذ بدأ هجوم آخر على المنطقة من خلال الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، في محاولة لضرب الحلقة المعترضة المباشرة والمتمثلة في سورية والمقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية كحلقة اعتراض ضد كامب ديفيد مرة أخرى، وإسقاط اتفاق ١٧ أيار (مايو)، إلا أن النهج المنحرف في الساحة الفلسطينية أعلن انخراطه في عملية التسوية في إطار علاقته مع السادات عبر ما طرح من مشاريع تسوية. ومنذ ذلك الحين، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ الهجوم الإمبريالي الأميركي – الصهيوني يأخذ أبعاداً أكثر خطورة للسيطرة على المنطقة، فكانت حرب الخليج الثانية، وما نتج عنها من إفرازات مدمرة على صعيد المنطقة، وأصبحت منطقة الخليج قواعد عسكرية للولايات المتحدة،

ومن ثم أخذت المشاريع والمخططات تتضح أكثر بأبعادها الخطرة من خلال اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، والدعوة إلى رفع لمقاطعة وتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني"(١٢).

وهكذا يتضح أن "استهداف" عبد الناصر من قبل أميركا، وأدواتها العميلة، كان مصلحة إمبريالية ورجعية لمنع ووقف عملية الصمود والتقدم، التي بدأها القائد بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتمثلت هذه العملية بقرار الصمود ومواصلة الحرب ضد العدو حتى يتم تحرير التراب القومي المحتل حيث أن "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" وتمثلت أيضاً بحسم مسألة الأداة القومية، حيث جرى تشكيل "الطليعة الاشتراكية" كتنظيم قائد ومنظم لنضال الشعب بدلاً عن الشكل "الهلامي السابق": "الاتحاد الاشتراكي العربي" وجرى تبني النظرية الاشتراكية كدليل ومرشد للنضال بدلاً عن التجريب والانتقاء الذاتي الذي كان سائداً قبل الهزيمة. وتحت قيادته، وبأمر منه، جرى إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، والبدء بخوض حرب الاستنزاف ضد العدو، تلك الحرب التي كانت المقدمة الضرورية لانتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وعلى الصعيد العربي أكد عبد الناصر ثوابت الأمة التي لا تقبل الجدل والمساومة في كفاحها ضد العدو الصهيوني، حيث أكد أن لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض، وكان موقفه من شعبنا وثورته أمثولة في الوفاء والعطاء والتقدير، وستظل جملته الخالدة "إن المقاومة الفلسطينية هي أنبل ظاهرة في تاريخ العرب الحديث" وساماً على صدورنا نحمله باعتزاز وفخر، وننقله ميراثاً مجيداً لأجيالنا القادمة.

أما على مستوى العلاقة مع الحلفاء، فقد ارتقى عبد الناصر بالعلاقة مع السوفييت، والمنظومة الاشتراكية إلى مستوى التحالف

الثابت، حاسماً بذلك فترة التعاون المؤقت والنفعي التي كانت تطبع العلاقة معهم في السابق.

كان تعميق وتوطيد هذه التحولات، مصرياً وعربياً ودولياً، ذا أثر حاسم في المعركة مع الرجعية والصهيونية والإمبريالية، فكان طبيعياً قرارها باغتيال عبد الناصر وازاحته عن السلطة، والمجيء بالسادات، عميلها وربيبها وصنيعتها، ومنذ ذلك تتابعت الهجمات المسعورة لضواري الإمبريالية والرجعية تنهش في جسد أمتنا، وتتابع العدوان تلو العدوان عليها، حتى إلحاق مصر نهائياً بمعسكر الأعداء بتوقيعها اتفاق كامب ديفيد معه، هذا الاتفاق الذي أرادوا أن يعمموه على وطننا العربي."(١٣)

إن إعادة الوهج إلى التجربة الناصرية التي شكلت مفصلاً مضيئاً في التاريخ العربي الحديث، باتت ضرورة ملحة تفرضها مجموعة التطورات التي عصفت بالأمة العربية خلال السنوات الأخيرة، تحت ظلال مشاريع التفتيت والتجزئة وتكريس التخلف والتبعية، بما يتيح استيعاب دروس الماضي وتفادي العثرات والسلبيات التي حملتها هذه التجربة العظيمة.

فقد "حملت الناصرية لمصر وعياً قومياً وحدوياً وجماهيرياً، وللأمة العربية تياراً وحدوياً تحررياً، ابرز ذلك الترابط العضوي التاريخي والحضاري والثقافي بين أبناء الأمة الواحدة، وأكد على وحدة أهداف الأمة ووحدة الموجهة والنضال العربي. من كل هذا استمد المشروع الناصري الذي ولد في رحم ثورة ٢٣ يوليو أسسه الحضارية والسياسية والاقتصادية والثقافية. الأمر الذي يفسر حدة وشراسة التآمر على ثورة يوليو، وشراسة الهجمات التي قادها العدو الإمبريالي الصهيوني والرجعية المحلية، وشاركت فيها بعض

التيارات المسماة "تقدمية" و"ديمقراطية" وهي تيارات غيبت أولوية الصراع العربي – الصهيوني، وتجاهلت طبيعة التناقض التناحري بين أمتنا والمشروع الإمبريالي الصهيوني المعادي ..

لقد كانت عظمة ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر في ربطها بين تلازم مواجهة العدو الصهيوني وتحرير فلسطين وأهداف الأمة في التحرر والوحدة، منطلقاً من تحديد صحيح لطبيعة هذا الصراع، حيث أكد عبد الناصر أن الأمة العربية تخوض صراعاً حضارياً ضد الغرب، وأن بعث الحضارة العربية مرتبط بالصراع من أجل التحرر الوطني والقومي وتحرير فلسطين والتنمية الشاملة، معتبراً الكيان الصهيوني أداة للاستعمار، وأثراً من آثاره.

وحددت ثورة يوليو طبيعة التناقض التناحري والعدائي بين الأمة العربية المتطلعة إلى التحرر السياسي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة على المنطقة ومقدراتها، ومنعها من تحقيق استقلالها ووحدتها.

ومن هذا المنطلق التزمت ثورة يوليو بدعم أحرار وثوار الوطن العربي في فلسطين والجزائر والمغرب واليمن ولبنان والعراق والخليج، وأبرمت الوحدة مع سورية.

ورغم حجم الضغوط والهجمات المعادية على مصر عبد الناصر، لم تتخل ثورة يوليو عن قناعاتها المبدئية ومواقفها القومية الاستراتيجية، حتى أن عبد الناصر استمد أهم عبرة إيجابية من درس ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بالتأكيد، مجدداً، على مركزية قضية فلسطين في سياق النضال التحرري الوحدوي، معتبراً هذه القضية ليست قضية الشعب الفلسطيني وحده، و إنما هي قضية الأمة قاطبة حيث قال في حينه: "إن العدو الصهيوني يسعى إلى تحقيق

هدفه التوسعي بين النيل والفرات. وبالتالي فإن المعركة من أجل تحرير فلسطين هي معركة الأمة العربية".

ولم ير عبد الناصر في خسارة معركة ٥ حزيران سوى خسارة لمعركة عسكرية وليس خسارة للحرب مع العدو مؤكداً أن الهزيمة الحقيقية لا تكون إلا إذا هزمت إرادة المقاومة والصراع لدى جماهير الأمة.

كما اتبع الرئيس الرحل جمال عبد الناصر استراتيجية محاصرة وتطويق ومقاطعة للوجود الصهيوني في فلسطين لمنعه من التعايش مع المجتمع العربي، وابقائه محاصراً في إطار استيطانه العدواني."(١٤)

وبالعودة إلى تجربة حرب العام ١٩٦٧ التي كان هدفها ضرب ظاهرة عبد الناصر في مصر وتجربة البعث في سورية "هذه الحرب التي خططت لها الولايات المتحدة، ومولتها الرجعية العربية، أثبتت حقيقة الاستهدافات الأمريكية في بلادنا، و أبرزت إلى العلن مضمون التحالف بين أميركا وثكنتها الصهيونية المتقدمة في فلسطين، واستهدافات هذا التحالف ضد أمتنا ومستقبل وحدتها وتقدمها وحريتها.

وبتقديرنا، فإن لحرب عام ١٩٦٧ سببين: أولهما: أن جمال عبد الناصر كان مع ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، بثوابتها وميثاقها القومي.. وقد كان عبد الناصر مع بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية من جديد، إدراكاً منه لهدف العدو الصهيوني في تغييب هذه الشخصية وتفتيتها وإلغائها، عبر ما طرح في حينه من مشاريع للتوطين والتعويض وكل أشكال تفتيت الشخصية الوطنية الفلسطينية.

وقد سعى عبد الناصر نحو دعم الشخصية الوطنية الفلسطينية المناضلة، وليس إلى تغييب هذه الشخصية وطمسها، كما اتهم من قبل عرفات وبعض رموزه في حينه، فعبد الناصر هو صاحب شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" وهو الرجل الذي وقف وراء لاءات الخرطوم الثلاث في العام ١٩٦٧: لا تفاوض لا صلح، لا اعتراف بالعدو الصهيوني، وهو من ظل مؤمناً بتحرير فلسطين، وبوحدة الأمة العربية، وسخر طاقاته وإمكاناته لهذا الهدف.

ومن هنا كان استهداف تجربة عبد الناصر من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، أما السبب الثاني لحرب العام ١٩٦٧، فهو انتصار عبد الناصر لثورة اليمن، واقتراب المشروع الوحدوي العربي من منابع النفط، وهذا خط أحمر بالنسبة لأميركا والإمبريالية العالمية ومنذ ذلك التاريخ بدأت أميركا تسرع في سعيها لإخضاع المنطقة والسيطرة المطلقة عليها وعلى ثرواتها بتعزيز دور الكيان الصهيوني، وبالسعي لتشكيل تحالف صهيوني -إمبريالي مسيطر على المنطقة، من خلال ما عرف فيما بعد، باسم مشاريع تسوية الصراع العربي – الصهيوني.. وهي تسويات رمت إلى تطويع الأمة، وإلى ضرب قواها التحررية، والى إلغاء كل ثوابتها وقيمها ومفاهيمها النضالية، واستبدالها بقيم ومفاهيم تشجع على التفتيت لا التوحيد وعلى الاستسلام لا المواجهة."[١٥]

وعليه يمكن القول: "إن نهج جمال عبد الناصر شكل مرحلة تاريخية بالنسبة لأمتنا، وتجربة لم تكتمل، ليصبح في نظري من القادة الأوائل في تاريخ أمتنا، والذي كان يخرج من كل معركة حتى لو كان مهزوماً أكثر صلابة وأكثر قدرة على مواصلة النضال، شأن ما جرى بعد ١٩٦٧ حيث الإرادة السياسية لاعادة البناء كانت مهمة

لأمتنا، ويمكن لها أن تحقق نتائج مختلفة لو لم يخن السادات هذه الحرب، وأن يستقطب عرفات في برنامجه، ليخرج الثورة الفلسطينية من سياقها النضال التحرري لتتكيف وتتساوق مع أطروحات التسوية.

من هنا كان عبد الناصر ملهماً لكل المناضلين العرب بتجربته التي لم تكتمل، وهو الذي قد وضع مرتكزات في إطار تحديده لما هو مهم، وهو لم يخجل من أن تجربته قد صبت في منحى تجريبي، وليس معنى ذلك أنه لم يستند إلى أي بعد فكري حول مجموعة القضايا التي تتعلق بالصراع العربي - الصهيوني، والموقف من الغرب الاستعماري ومن معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، ومن التنمية والديمقراطية التي تعيبه عليها، للأسف، بعض تيارات أمتنا، سواء لجهتها السياسية أو الاجتماعية، بمعنى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وخلق الظروف لهذا الإنسان لكي يكون شريفاً، ولأول مرة، في صنع تاريخ الأمة العربية، ويعيد الاعتبار للطبقات المناضلة الكادحة، وللفلاحين وللعمال دورهم التنفيذي والتشريعي، في إدارة وشراكة السلطة، وفي عملية البناء.

لا نقول أن كل شيء كان صائباً في حينه، لكن الأشياء تحاكم في سياق ظروفها ومعطياتها، وليس إسقاطاً بالتحليل راهناً، أي يجب أن ترى الظروف المجتمعية والدولية وظروف الأعداء التي كان عبد الناصر يدير الصراع من خلالها. والمحاكمة الصحيحة هي القراءة الموضوعية لتستخلص الدروس والعبر حول هذه التجربة القومية التي حملت على عاتقها احتواء المشروع الصهيوني، في مصر وسورية والعراق، أي هذا المثلث التاريخي لأمتنا، والرافعة التاريخية ببعدها الحضاري، الحاسمة في صد الغزاة وهزيمتهم، وأيضاً المثلث الذي واجه هذا المشروع الصهيوني ومنعه من التمدد، إذ لولا عبد الناصر وفتح العلاقة مع المعسكر الاشتراكي، الاتحاد السوفييتي والصين

ويوغوسلافيا تيتو وباقي دول عدم الانحياز، لكانت (إسرائيل الكبرى) قد تحققت في الخمسينات.

ونحن في "فتح" نقول انه من بين الذين وضعوا مبادئ ومنطلقات حركتنا كوادر وقيادات كانت ناصرية، لأن "فتح"، منذ البداية، كانت تضم في صفوفها أخوة ناصريين وبعثيين وإسلاميين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القوى الديمقراطية والماركسية، أي ضمت كل هذا الطيف السياسي الذي توحد على الأولوية الأولى لعملية التحرير. فالتحرير هو الناظم للقضايا الأخرى.

إن عبد الناصر حاضر اليوم وغداً بما حمل من معان ومضامين شكلت في مرحلة الخمسينات والستينات مرحلة نهوض قومي شامل، فهو مدرسة ثورية جسدت لأمتنا صفحات مجد وعز وكرامة في تاريخنا المعاصر، وهذا لا يعني أن التجربة مكتملة، فهذه مهمة كل القوى القومية المخلصة، وكل ما أستطيع قوله أن أعداءنا يعرفون قيمة عبد الناصر وخطورة ما كان يشكله في مواجهة مخططاتهم ومشاريعهم، بعكس هؤلاء الصغار الذي يتطاولون على هذا الرمز ومنهم بعض التيارات والحكام العرب، فهذه التجربة شعر فيها الإنسان العربي بعزته وكرامته وقيمته كإنسان، وجعلته يمثل الوعي والقدرة على مواجهة كل الصعوبات والتحديات.

من هنا نلاحظ جدل مستمر حول تجربة هذا الزعيم الخالد، حيث لا أعتقد أن شخصية في القرن العشرين دار حولها مثل هذا الجدل كما هو حال شخصية جمال عبد الناصر، أي أنه باق بثوابته ومبادئه، بوعيه لضرورات الانحياز للأمة ومصالحها، بتحديده لمعسكره بدقة رغم تجربته التي لم تكتمل."[١٦]

ركائز المشروع النهضوي العربي

إن استحضار تجربة عبد الناصر التي لم يقدر لها الاكتمال تستهدف، بالأساس، وضع اليد على مفاصل القوة التي أوقفت الغرب الاستعماري وثكنته المتقدمة في منطقتنا العربية، على يديه وقدميه، واستخلاص الدروس، التي تمكن من الصمود في مواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية التي باتت تأخذ أبعاداً أكثر خطورة في ظل المتغيرات التي عصفت بالعالم منذ بداية العقد الجاري.

"ففي مواجهة المشروع المعادي طرحت قوى أمتنا أهدافها الكبرى مثل الوحدة، الحرية، الاشتراكية، رداً على التجزئة والاحتلال والاغتصاب والظلم والتخلف، أو كما طرحها الرئيس جمال عبد الناصر الحرية، الاشتراكية، الوحدة، أو كما طرحناها نحن في ثورتنا المعاصرة.

إن هذه القضايا تتداخل جدلياً، فلا تحرير دون الوحدة، ولا وحدة دون بعد ديمقراطي، ودون أن يكون للإنسان في مجتمعاتنا قيمة، وأن يملك حريته، وبالتالي دون أن نبني مجتمع الحق والعدل، والإنسان هو الذي يبني هذا المجتمع المقاوم، الصامد، لنحرر ونحقق أهداف أمتنا التي تتداخل جدلياً، ولكن الهدف الذي يأخذ الأولوية في إطار هذه القضايا المتكاملة هو قرار الأمة بتحرير هذا الجزء المحتل، وقلبه فلسطين، لأن الثكنة الصهيونية تهدد كل الأمن العربي، وتهدد أمتنا بمزيد من التجزئة والنهب، وبكل الأبعاد التي زرع من أجلها الكيان، وعندما يحضر التحرير كأولوية تتداعى له كل الخيارات الأخرى، فنبني مجتمعاتنا على قاعدة تحشيد يتلازم فيه الوطني والقومي والإسلامي وكل أحرار العالم. ولذلك ليس مصادفة أن تقول "فتح" ويقول الميثاق الوطني الفلسطيني، وتقول القوى

العربية المدركة لحقيقة الصراع: إن تحرير فلسطين واجب وطني وقومي وديني وإنساني، وهذا ليس كلاماً إنشائياً بل هو تحديد لمعسكرنا ومعسكر اعدائنا، وبالتالي تبنى عليه كيفية مواجهة معسكر الأعداء".[١٧]

إن "أمتنا العربية ترتكز على بعد تراثي، وعلى الإمكانات والقدرات التي إذا ما جرى توظيفها في إطار حوار جاد لبناء مشروع نهضوي حقيقي يرتكز على الإنسان آساساً في مجتمعاتنا، وآن نمتلك رؤية واحدة وهدفاً واحداً وإرادة واحدة، والأداة الواحدة تستطيع أن تحقق أهدافنا. وإذا أخذنا بكل ذلك نكون قد استخلصنا الدروس من الهزيمة والنكسات، ونعتقد أنها هزائم عابرة في تاريخنا. ورغم الظلام، فإن أمتنا ليست هنوداً حمراً، ولن تكون الغزوة الصهيونية إلا ككل الغزوات السابقة، غزوة عابرة في تاريخنا قد نحتاج في مواجهتها زمناً، لكن هذا يعتمد علينا في كيفية ترتيب أولوياتنا في إطار مواجهة هذا المشروع."[١٨]

ومنذ بداية هذا القرن "لم تتوقف أمتنا عن محاولة بناء مشروعها القومي، وإذا كانت دولة الوحدة (بين سورية ومصر عام ١٩٥٨) ثمرة المد القومي التحرري والإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية، في ذلك الحين، فإن الأوضاع العربية الراهنة، وفي ضوء التطورات الهائلة التي تجري على صعيد العالم، وعلى صعيد المنطقة، تتطلب مراجعة مشاريعنا وتجاربنا لاستخلاص ما يجب عمله في المرحلة القادمة إزاء المخاطر التي تستهدف الأمة، بدءاً بتهويد فلسطين.. ووصولاً إلى ما يخطط من مشاريع وبرامج للسيطرة على المنطقة.. لذلك نحن معنيون أن نرى هذه التجربة الوحدوية، إيجابياتها وسلبياتها.. وأن تأخذ قوى الأمة مواقعها حسب

دورها في بناء مشروعها النهضوي، وفي عملية الصراع، وعملية البناء، فالصراع مع أعدائنا ليس له شكل واحد، بل له أشكاله المتعددة، ومحاوره المختلفة.. سياسية واقتصادية وتنموية وعلمية ثقافية وعسكرية.

إن الوحدة مطلب حقيقي وحيوي لحماية الذات، واستعادة الحقوق في مواجهاتنا الثقافية والعسكرية القادمة، ولمواجهة المشروع الصهيوني كعامل من عوامل تجزئة الأمة، والبرنامج الإمبريالي - الأمريكي -الصهيوني الذي يستهدف تمزيق أقطارنا العربية، مما يستوجب أن يتركز نضالنا على مواجهاتنا الداخلية والخارجية، الخارج الاستعماري - الإمبريالي ، والداخل الاستبدادي والاستغلالي فهو واقع أمتنا التي هدرت طاقاتها بأشكال مختلفة، فبذلك تكون مقدماتنا ومقوماتنا للوحدة أو العمل الوحدوي: التحرير والعمل باتجاه فلسطين وحل التناقض، هي فعلاً مقدمات للوحدة، وهي خطوة باتجاه العدالة والديمقراطية.

والسؤال الذي يطرح نفسه راهناً: كيف نشتق المشروع القومي الوحدوي الديمقراطي الذي تتفاعل فيه قوى الأمة كلها على قاعدة القضايا الكبرى: التحرير والوحدة والعدالة الاجتماعية التي ينظمها بعد ديمقراطي بين تيارات الأمة، تحصن نفسها، بكل قيمها، في مواجهة المخططات المعادية التي تواجه أمتنا. مما يستدعي الوقوف جدياً أمام تجربة الوحدة التي لم تكتمل في إطار مراجعة نقدية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية، والعوامل التي أدت إلى الانفصال، والتي كانت نتاج تآمر رجعي عربي ودولي تتحمل فيه، آنذاك، تيارات أو أطراف في بلادنا مسؤولية عدم اكتمال التجربة وتطورها. وهذا لا يعني التقليل من أهمية الديمقراطية

كمنظومة علاقات اجتماعية وأخلاقية، والتي تعني في جوهرها الحق والعدالة وحرية التفكير، وهي العنصر الأساسي لأي عمل وحدوي، انطلاقاً من أنه لا حركة قومية بدون وحدة، ولا ديمقراطية بدون حياة سياسية، ولا سياسة بدون عدالة اجتماعية، ولكن يجب أن لا تكون الديمقراطية عنواناً للهروب من الاستحقاقات أو كمدخل للاعتراف أو القبول بمشاريع وخطط أعدائنا، أو القبول بالآخر (العدو الصهيوني)، و"حوار الحضارات" وثقافة التسوية أو "التسامح".. وتبرير الاعتراف بالعدو واستهدافات المشروع الإمبريالي – الصهيوني القائم على العدوان والسيطرة بل يجب أن تكون الديمقراطية في سلوكنا على قاعدة تحقيق أهداف الأمة، وعدم إلغاء الموروث الصحيح والإيجابي لمشكلات مجتمعنا العربي المتصل بالحضارات الأخرى، بما لا يؤثر على وحدة ونهوض وتطور الأمة."(١٩)

ويكتسب هذا الأمر أهمية استثنائية في الوقت الذي يتصاعد فيه الصراع ليأخذ شكلاً حضارياً "فيه تزييف للتاريخ، وتزييف تكون على أساسه التوراة هي المرجعية للتاريخ وعليه تكون فلسطين، باطلاً، ارض الميعاد، الأمر الذي إذا ما أدركناه فمن المستحيل القول بأن العدو يريد أن يعطينا نصف فلسطين أو ربعها، أو شبراً منها، بل هاهو اليوم يلاحقنا لتمزيق جسد أمتنا تحت شعار المؤتمرات التي تعقد باسم مسيحيي الشرق، ومؤتمرات الأقليات، نعم إن الهدف هو تمزيق جسد الأمة مرة باسم حقوق الإنسان، ومرة باسم الديمقراطية،و مرة أخرى باسم حقوق الأديان، وكأن أميركا هي التي تحترم الأديان أو الإنسان وحقوقه والديمقراطية..

إن كل هذا زيف، وهي أسلحة لجعل الأمة فسيفساء ضعيفة

ممزقة مفتتة، وها نحن نسمعهم يقولون من خلال مؤتمرات الأقليات بأن البربر والنوبيين والأقباط والفراعنة ليسوا عرباً، وأن العرب غزاة في إفريقيا والمشرق، حولوا دولها المسيحية إلى الإسلام، نقول ذلك دون أن ننسى أن نثمن مواقف الكنيسة الشرقية التي لها موقف مختلف يشير إلى الأرض وأصحابها الحقيقيين.. أما بخصوص ما يقوله أصحاب مؤتمرات الأقليات فإن مكتشفات العلم تثبت يومياً بلا لبس، أن الأمة هي صاحبة هذه الحضارة الإنسانية التي ورثناها وأعطيناها للعالم، فالبربر هم عرب، وكذلك هم الأقباط لكن في حقيقة الأمر، ما يريده أعداؤنا هو تمزيق هذه الأمة."[٢٠]

وهذا ما يفترض ويستوجب التحرك السريع باتجاه الدعوة إلى "حوار بين تيارات الأمة ويهدف إلى رؤية نقدية للماضي، وإلى فهم أعمق للواقع الراهن، وصولاً إلى إبداع مشروع قومي نهضوي نابع من ظروف أمتنا ومصالحها الجذرية، وقادر على تلبية طموحاتنا وفق رؤية قومية مترابطة شاملة، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الملموسة في كل قطر عربي، وعلى أن يتم التحديد الدقيق للعلاقة الجدلية بين القطري والقومي، على قاعدة الاستراتيجية القومية في التحرر القومي والأمن القومي، والمصالح القومية المشتركة، والاستقلالية النسبية لكل ساحة عربية وفق ظروفها الملموسة، وبما لا يتعارض مع المصالح القومية العليا. وكلما أسهمنا في إنجاز متطلبات هذا الحوار نكون قد أسهمنا في عملية الاستنهاض القومي لأمتنا.

وهنا لابد من الإشارة، في هذا السياق، إلى أن ركائز النهوض العربي تاريخياً تقوم على أقطار ثلاثة لعبت الظروف دورها في تعطيل قيامها بدورها الطبيعي في هذا المجال وهي:

* مصر، الشقيق الأكبر المكبلة باتفاقيات كامب ديفيد، والمرتهنة إلى ما يقوم به نظامها من سمسرة على قضاياها وقضايا الأمة.

* والعراق، المدمرة قدراته وإمكاناته إثر مغامرة بائسة أقدمت عليها قيادته عندما اختارت التوقيت والعنوان الخطأ فزجت بجيشها إلى حيث استدرجوه، وأرادوا له معركة أو فخاً لتدميره.

* وسوريا، الركيزة الأخيرة، والمتمسكة بثوابتها الوطنية والقومية رغم كل الظروف الصعبة التي تواجهها، وكبلد يفتقر إلى قوة مصر السياسة، والعراق العسكرية، والسعودية المالية.

ونحن نرى أن أي خطوة يتم إنجازها في إطار العمل الوحدوي، قطرياً أو قومياً، على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، أو العلمي أو التنموي أو الأمني، هي طلقة في حرب التحرير الشعبية وكذلك فإن أي خطوة يجري تحقيقها على صعيد الحريات العامة وحقوق الإنسان العربي، وتعميق البعد الديمقراطي في حياة جماهيرنا على كل الصعد، وتفجير طاقاتها الإبداعية في اشتقاق الحلول للعديد من المعضلات التي نواجهها، يساعد على تحقيق مجتمعنا العربي قطرياً وقومياً، وهو بذلك طلقة أخرى في هذه الحرب.

إن مفهومنا لحرب التحرير الشعبية يرتبط بكل جهد يبذل على صعيد الأمة العربية قطرياً وقومياً، ويصب في هدف تجاوز التخلف والقهر والاستغلال والتبعية والضعف والتجزئة والاستغلال، وتدمير البعد القيمي الإنساني الذي تحمله أمتنا.

والإشادة هنا بالدور الحضاري للعرب والمسلمين لا يعني التقليل من دور الأمم والشعوب الأخرى وإسهاماتها في الحضارة الإنسانية، ولكننا نشير إلى واقع الحال، حيث شكلت أمتنا العربية

وضعاً متفرداً بموقعها الجغرافي المتميز، والاستراتيجي، على الصعيد العالمي في قارتين من قارات العالم، وبما تملكه من ثروات (خاصة النفط كمادة استراتيجية على الصعيد العالمي)، ولتاريخها ودورها الحضاري.

إن هذا يقودنا إلى الحديث عن كل هذه الحملة من الأضاليل واسعة النطاق التي تقودها الإمبريالية فتصور نفسها داعية للسلام والازدهار والأمن والاستقرار. وفي إطار بحثها عن خصوم (بعد سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي) اختلقت فزاعة "الإرهاب وخطر الديكتاتورية والأصولية" فأصبحت المعركة الأيديولوجية والإعلامية، ضد ما يسمونه "خطر الأصولية الإسلامية" في بلادنا والعالم، تستحوذ على القسط الأكبر من الاهتمام الإمبريالي ، وذلك مرده إلى أن الاتجاه الإسلامي الجهادي المستنير يشكل رافعة أساسية من روافع المشروع العربي النهضوي في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني في بلادنا.

إن المتغيرات الدولية حملت آثاراً مباشرة وسريعة وملموسة على الوضع العربي، انتهزها المشروع المعادي في محاولته إغلاق الطريق أمام أمتنا، حتى لا تكون موضوعاً من موضوعات العالم تؤثر وتتأثر بتطوراته. ومن المؤسف أنه نظراً لكون النظام العربي، بشكل عام، قد استجاب لما تريده أميركا، وأصبح في معسكرها، يحاولون اليوم، أن تكون الاستجابة مطلباً شعبياً، من خلال ماكينة هائلة من التضليل الأيديولوجي والإعلامي.

ومن هنا فإن التحقق الحضاري لأمتنا العربية (تحرراً وديمقراطية ووحدة وتقدماً اجتماعياً) عملية نضالية في غاية التعقيد، تتحقق بشكل تراكمي تصاعدي، عندما تكون قوى الأمة

أقدر على حل التناقضات الداخلية بما يلبي تعزيز الصمود والدفاع في هذه المرحلة التاريخية التي تعيشها أمتنا تمهيداً للانتقال إلى الدفاع الإيجابي، ومن ثم الهجوم، فالانتصار."[٢١]

وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على أن "هذا العالم الذي تقوده أميركا اليوم، هذا الوحش المفترس، لا يريد لأمتنا العربية والإسلامية أن تمتلك ما يمكنها من الدفاع عن النفس، والأعداء اليوم يضعون الإسلام بكل ما يحتويه من قيم حضارية وإنسانية عدواً لهم لأنه يحمل القدرة على المانعة، ويمتلك الحصانة في مواجهة رسالتهم، رسالة الجريمة والنهب والمخدرات رسالة اللاإنسانية.

إن أمتنا العربية والإسلامية مدعوة لامتلاك هذه الأسلحة كما يمتلكها العدو الصهيوني، هذا العدو الذي زودته الإمبريالية بسلاح نووي وبأسلحة الدمار الشامل.. إذن أمتنا مدعوة لامتلاك هذا السلاح الاستراتيجي للدفاع عن الحقوق والأرض والكرامة، أي لابد من امتلاك هذا السلاح أسوة بدول العالم شرقاً وغرباً..

ان أعداء أمتنا يحرمون علينا امتلاك السلاح الرادع، وعندما جربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية صاروخ "شهاب ٣" الذي يبلغ مداه ١٣٠٠ كم، وقفت الولايات المتحدة والعديد من دول العالم لتقول أن هذه التجربة تهدد أمن المنطقة، في الوقت الذي يدعمون به العدو الصهيوني الذي يمتلك صواريخ بالستية يصل مداها إلى أكثر من ٢٥٠٠ كم.

هذه هي معايير الأعداء، يحرمون على إيران امتلاك السلاح للدفاع عن النفس، دفاعاً عن إيران المهددة بالقواعد الصهيونية على أطراف حدودها مع تركيا عبر الحلف التركي - الصهيوني الذي يحاولون توسيعه ليشمل بعض الأقطار العربية لمحاصرة سورية

وضربها، وكذلك توجيه ضربة لإيران الإسلامية التي قال القائد الراحل الإمام الخميني، رضوان الله عليه، عن الكيان الصهيوني أنه غدة سرطانية لابد من إزالتها.." .[٢٢]

إن امتلاك أسلحة الردع واشتقاق المشروع القومي على قاعدة التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية التي ينظمها بعد ديمقراطي، يستدعي الوقوف بحزم لإجراء مراجعة نقدية لمسيرة الأمة في مفاصلها الهامة وإذا كنا غير قادرين على هزيمة المشروع الإمبريالي - الصهيوني "إلا أننا نستطيع الصمود والقتال معاً في بلاد الشام والعراق، ومن ثم الضلع الثالث، مصر.

إن وحدتنا أولاً في بلاد الشام، سوريا، وفلسطين والأردن ولبنان، ثم مع العراق ومصر ضرورة حياتية وليست شعاراً، إن مصيرنا هو مصير واحد، وشعار "يا وحدنا" و "القرار المستقل" و"الممثل الشرعي الوحيد" هي شعارات مزيفة أوصلت عرفات وغيره إلى مستنقع الخيانة والانحراف. إننا جزء من الأمة، ولذلك ليس مصادفة أن تطرح "فتح" والميثاق الوطني إن تحرير فلسطين هو واجب وطني وقومي وديني وانساني.. نحن بحاجة إلى كل ما يوحد طاقاتنا ويحشدها فالصراع ليس عسكرياً فحسب، إنما علمي تقني تنموي، ولابد في إطار هذا الصراع ولاستمرار المقاومة أن نهتم بالإنسان العربي، وننظر إليه كقيمة كبرى من أجل بناء المجتمع المقاوم، ومجتمع العدالة والحرية."[٢٣]

وبالإجمال يمكن القول "إن المشروع النهضوي العربي ليس قراراً ارادياً، ولا تجميع قوى بقدر ما هو مشروع نضالي يتشكل على قاعدة إدراك العدو واستهدافاته، أولاً، وعلى ضوء ما نريد لانساننا العربي، وهو أيضاً ليس ردة فعل على حركة العدو، بل هو تجاوز

لذلك إلى رسم المشروع العربي القادر على إعادة بناء الإنسان في بلادنا، الذي هو الهدف الأسمى لنضال قوى التحرر العربية، منطلقين من طبيعة الأهداف التي ناضل انساننا من أجلها على مدى قرون، مقاوماً المخاطر التي واجهت أمته، وكادت أن تمزقها، وأن تشرذمها عبر مشاريع متعددة، آخرها إنشاء الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي لقطع الطريق على مسار الأمة تجاه وحدتها ونهوضها.

وبهذا المعنى فالصراع العربي – الإمبريالي الصهيوني يحتل الحلقة المركزية في نضال الأمة العربية فقد جسد هذا الصراع تاريخياً وسياسياً، إرادة التحدي لدى الأمة، واتخذ طابعاً إجماعياً جماهيرياً توحيدياً بالنضال من أجل تحقيق تحرير فلسطين والوحدة العربية من أداة الهيمنة الغربية والكيان الصهيوني.

وترتيباً فالنضال من أجل تحرير فلسطين هو الحلقة المركزية في نضال الأمة العربية، والتي تستقطب وتستدعي سائر الحلقات الأخرى بشكل مترابط منطقياً وجدلياً وواقعياً، ذلك أن المشروع الصهيوني شكل، ولا يزال، رأس جسر للإمبريالية على أرض فلسطين ليمنع، بالقوة، قيام أي وحدة عربية، ولتثبيت التجزئة واستنزاف طاقات الأمة واضعافها وضرب أي محاولة لنهوضها وتطورها.

وفهم المشروع الصهيوني في أساسه، بما هو مصلحة استراتيجية استعمارية تم وضعها أثر محاولة محمد علي التوحيدية للوطن العربي في القرن التاسع عشر، ولمنع تجدد المحاولات التوحيدية، يعني أن الموقف الصحيح من قضية فلسطين هو المدخل الصائب لخروجنا من أزمتنا التي تزداد استفحالاً كلما تخلينا أكثر

عن هذه القضية. هذا الموقف الصحيح يعمق الأمل وروح النضال والحلم فينا لتحقيق أهدافنا القومية في التحرير والوحدة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وبالعكس، فالموقف الخاطئ من قضية فلسطين (فما بالك بالتفريط؟) يعمق الأزمة، ويهدد الهوية القومية، ويجزئ المجزأ من الأقطار العربية طائفياً ومذهبياً.

إن من الواضح أن عملية تحرير فلسطين ليست مهمة الشعب الفلسطيني وحده، بل هي المشروع القومي الشامل ومهمة كل الأمة ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني، والتي تتطلب حشد وانتظام جميع عناصر قوة الأمة: طاقاتها البشرية، وثرواتها الهائلة، وموقعها الاستراتيجي، واستلهام تراثها الحضاري والكفاحي في مواجهة كل الغزاة والطامعين عبر التاريخ، ودور الشعب الفلسطيني في هذه العملية هو دور الجزء الذي يتحمل مسؤولية خاصة في استمرار المقاومة وعدم الاستسلام (لكون المشروع الصهيوني يهدد مباشرة وجوده وهويته وأرضه)، لكن الأمة العربية كلها مهددة بهذا المشروع، الذي اتخذ من أرض فلسطين قاعد ارتكاز لفرض نفوذه وسيطرته وتوسعه، وفرض استراتيجية الهيمنة الغربية على الوطن العربي.

إن عملية تحرير فلسطين تطرح قضية المجابهة الجدية للهيمنة الإمبريالية والتخلف والتجزئة وتحقيق الديمقراطية من خلال عملية الصراع وليس من خارجها، كما يحلم بعض الموهومين والمضللين والمستسلمين في هذه الأيام. فتحرير فلسطين هو القضية المفتاحية لتحرر ووحدة وتطور الأمة العربية، حيث لن يتم ذلك بدون حشد ومشاركة وتفاعل طاقات وإمكانات الجماهير العربية ضمن إطار علاقات ديمقراطية مجتمعية، وعبر نضال معقد وصعب يتم فيه بناء الإنسان العربي القادر على التحرير، بإزالة أبرز العوائق التي

زرعها الاستعمار في قلب الأمة العربية (الكيان الصهيوني) لكي تظل عاجزة مجزأة، مهددة، غير واثقة من حاضرها ولا تقرر مستقبلها بنفسها.

وعليه، فإن معركة التحرير هي معركة الجماهير العربية، معركة الديمقراطية الحقيقية، معركة الثقة بالذات القومية، معركة تحقيق العدالة الاجتماعية واستعادة الحق التاريخي القومي، معركة القيم الإنسانية وتجديد الدور الحضاري الفاعل للأمة العربية في مسار التطور العالمي، كما أنها الرد العملي على محاولة إبقاء الجماهير العربية والذات القومية في حالة سلبية عاجزة، منفعلة، فهي ستعزز ثقة الجماهير بطاقاتها ودورها، وبقدرتها على التغيير والثورة والتوحيد وبناء المستقبل العربي.

ولأن قضية فلسطين هي قضية الحق والعدالة، قضية النضال ضد قوى العدوان والظلم والشر، فإن التفريط بفلسطين يعني عملياً التفريط بحق السيادة القطرية والقومية، والقبول بتجزئة المجزأ، وباستمرار الهيمنة الغربية والاستسلام للظلم والعدوان، والتخلي عن كل قيم العدالة والحق والخير، والتآمر على حاضر ومستقبل أجيالنا العربية.

والرد على ذلك يفرض على كل من يريد مواجهة تردي الواقع العربي الحالي، العمل على امتلاك القدرات اللازمة لإحداث التغير المنشود، واستشراف آفاق المستقبل، ففلسطين تتطلب حشد وتعبئة الجماهير على أسس ديمقراطية وامتلاك عناصر المعرفة والثقافة والعلم، ومواكبة ودراسة التطورات والتغيرات، والسعي إلى توظيفها لصالح قضايانا".[٢٤]

هوامش الفصل السادس

[1] أوسلو محطة لتهويد فلسطين، سبق ذكره ص ٣٤

[2] عبد الوهاب المسيري، "النظام العالمي الجديد ونهاية التاريخ والإنسان: رؤية معرفية"، قراءات سياسية، السنة الرابعة، عدد١، شتاء ١٩٩٤، ص ١١٧

[3] حوار مع أبو خالد العملة، مجلة فتح، ١٩٩٥/٥/٢٧

[4] حوار مع أبو خالد العملة، صحيفة "الشاهد" العدد ١٥١، آذار (مارس) ١٩٩٨، سبق ذكره.

[5] حوار مع أبو خالد العملة، مجلة فتح، ١٩٩٥/٥/٩

[6] أبو خالد العملة، "مركزية قضية فلسطين في صنع المستقبل العربي" صحيفة "المجد" الأردنية ١٩٩٤/٦/٦

[7] أبو خالد العملة، الصراع العربي الصهيوني بين نهج التحرير ونهج التسوية -ندوة في البقاع اللبناني حول الذكرى ٤٣ لثورة يوليو، ١٩٩٥/٧/٢٣

[8] حوار مع أبو خالد العملة، صحيفة "المجد" الأردنية ١٩٩٨/٦/٢٢

[9] ندوة الذكرى ٤٣ لثورة يوليو، سبق ذكره.

[10] أبو خالد العملة، ندوة سياسية لأحزاب وقوى حركة التحرر العربية بمناسبة ذكرى ٥٠ عاماً على اغتصاب فلسطين، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، مجلة "فتح"، ١١ / ٧ / ١٩٩٨.

[11] أبو خالد العملة، "مركزية قضية فلسطين في صنع المستقبل العربي"، سبق ذكره

[12] أبو خالد العملة "إحياء المشروع القومي ضرورة لحماية الذات واستعادة الحقوق" "المجد" الأردنية ١٩٩٨/٣/٢

[13] أبو خالد العملة من كلمة إلى أعضاء "فتح" بمناسبة الذكرى ١٤ لرحيل جمال عبد الناصر، مجلة "العاصفة" ١٩٨٤/١٠/٢٣

[14] ندوة الذكرى ٤٣ لثورة ٢٣ يوليو، سبق ذكره.

[15] أبو خالد العملة، من كلمة بمناسبة أربعين الشهيد أبو علي بسيسو، مجلة "فتح" ١٩٩٣/١١/٦

(١٦) أبو خالد العملة، حوار مع صحيفة "المجد" الأردنية، ١٩٩٨/٦/٢٩

(١٧) أبو خالد العملة، ندوة سياسية في مخيم اليرموك، قاعة حلوة زيدان، مجلة "فتح"، ١٩٩٨/٦/٢٧

(١٨) أبو خالد العملة، ندوة أحزاب وقوى حركات التحرر العربية والصديقة، سبق ذكره.

(١٩) أبو خالد العملة، "إحياء المشروع القومي"، صحيفة "المجد" سبق ذكره

(٢٠) أبو خالد العملة، ندوة سياسية في مدينة حماة السورية بمناسبة الذكرى ٢٢ ليوم الأرض، ١٩٩٨/٤/٢

(٢١) أبو خالد العملة، "مركزية قضية فلسطين"، سبق ذكره

(٢٢) أبو خالد العملة، كلمة في حفل تخريج دورة "شهداء تعنايل" في حركة فتح، قرب دمشق، ١٩٩٨/٨/٦

(٢٣) أبو خالد العملة، ندوة سياسية في مخيم درعا سوريا، مجلة "فتح"، ١٩٩٨/٦/١٣

(٢٤) "أوسلو محطة لتهويد فلسطين"، سبق ذكره، ص ٢٤٧-٢٤٨

الفصل السابع

ثقافة الاستسلام..
وثقافة الصمود والمقاومة

ثقافة الاستسلام
.. وثقافة الصمود
والمقاومة

ليس هناك تعريف جامع مانع للثقافة، حيث تختلف التعريفات، وربما تتباين، وفقاً لاختلاف وتباين طبيعتها وأهدافها وأنماط تجلياتها حيث يميل بعضها إلى الانغلاق والانكماش، فيما يسعى بعضها الآخر إلى الانتشار والتوسع، وربما إلى انعزال هذا البعض حيناً وانتشاره حيناً آخر.

وما نقصده هنا بالثقافة هو "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى، إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه

وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل.

تلزم عن هذا التعريف، لزوماً ضرورياً، النتيجة التالية: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد وستوجد، ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة"[1].

وفيما يخص الصراع العربي – الصهيوني، فإن محاولات الاختراق الفكري والثقافي للعقول والأفئدة العربية لم تتوقف منذ بداية الغزوة الصهيونية لبلادنا، حيث اتخذت أشكالاً ومسميات متعددة يجمعها ناظم أساسي لم يتغير حتى الآن، ويتمثل في محاولة لي عنق التاريخ لصالح "وعود الرب" التي أعطيت لليهود، وتفتيت النسيج الأخلاقي والوجداني والقيمي للإنسان العربي، لتحويله إلى مجرد "شيء مستهلك" يمكن توجيهه بما يتلاءم ومصالح أصحاب المشروع الإمبريالي – الصهيوني في منطقتنا العربية "الحيوية".

ومنذ انطلاق مسيرة التسوية في خريف العام ١٩٩١، بدأت محاولات الاختراق الفكري والثقافي تتخذ أبعاداً أكثر خطورة، نتيجة أسباب مختلفة، لها علاقة بالمتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وتأثير ذلك على المعايير والمضامين الفكرية التي ارتجت ارتجاجاً ساحقاً أفضى إلى تصدع وتحطم معظمها، وهو ما أفسح المجال أمام عدد من المثقفين العرب الذين أدمنوا السلوك الانتهازي للانتقال إلى الضفة الأخرى، والترويج لسياسة الاستسلام و"المصالحة التاريخية" مع العدو القومي، تحت ذريعة ضرورة الحصول على بطاقة دخول إلى جنة "العولمة" التي تفيض لبناً وعسلاً، وتطوق عنقها قلائد الفل

والياسمين.

إلا أن هذا البعض بقي بعضاً، ولم يستطيع رغم كل أنواع الدعم التي قدمت له من قبل الدوائر الصهيونية، وخاصة على الصعيد المالي، أن يتحرك خطوة واحدة إلى الأمام، بل على العكس تماماً، إذ يزداد الحصار الذي فرضته جماهير المثقفين العرب، ومن خلفهم جماهير الأمة التي تدرك تماماً حقيقة الاستهدافات الصهيونية، عليه يوماً إثر يوم، الأمر الذي يثبت بشكل قاطع أن الفاصل المصطنع الذي حاولوا وضعه بين الثقافة والسياسية ليس إلا وهماً كبيراً، وخديعة غادرة يراد منها تجهيز التربة للقبول بالتعايش والتصالح مع العدو، تحت شعارات "الواقعية" و"العقلنة والموضوعية".. الخ.

إن "الرؤية الثقافية – الفكرية الاستراتيجية هي حجر الأساس في أي مشروع سياسي، وإلا استحال المشروع السياسي إلى دكان تجاري، وليس مدافعاً عن قضية وأهداف وقيم ومبادئ حاضر ومستقبل الأمة، لأن المشروع السياسي التجاري يهمه الربح الذاتي للمؤسسة السياسية، وعلى حساب الشعب والقضية التي يدّعي الدفاع عنها، لكنه مستعد للتخلي عن كل الأهداف حين تلوح أمامه فرصة تحقيق مكاسب آنية ذاتية للمؤسسة السياسية، فيصبح عدو الأمس صديقاً، وحليف الأمس خصماً، والشعب مشكلة ينبغي التعاون مع العدو لقمعه ومنع "إرهابه" ضد هذا العدو، وكل هذا حرصاً على المكاسب الشكلية التي كافأه بها العدو لكي يواصل دوره القذر ضد الشعب والقضية.

إن الثقافة عموماً تعبير حي عن العمق الحضاري والمعرفي والقيمي للأمة، تعبير عن الذات القومية المنغرسة عميقاً في جذور

ترتيبها، والمحلقة عالياً كالأشجار بكل انفتاح وشموخ وثبات أمام تحدي العواصف، فهي الإرادة الجماعية، وروح الإبداع وصراع الحياة ضد الموت.

والثقافة العربية، على وجه التخصيص، من أعرق الثقافات الإنسانية، فمن بلادنا انطلقت شرارات الإشعاع الحضاري والمعرفي، والذي تجدد عبر التاريخ الطويل أكثر من مرة، وقدّم أفضل المساهمات في تطوير الحضارة الإنسانية، وهي ثقافة إنسانية منفتحة وليست مغلقة على ذاتها، فهي تتفاعل وتتعلم وتعلّم، على أساس من الندية والمساواة، ومن أجل الدفاع عن قيم الحق والعدالة، وفي سبيل عالم إنساني خال من الاضطهاد والظلم والقهر والتخلف، والثقافة بمقدار ما نفهمها ضد التقوقع والانغلاق، فهي ضد الاستلاب الثقافي للغرب، والارتهان لتبعيته السياسية. فعلينا أن نميز بين المنجزات المعرفية والحضارية والعلمية التي حققتها الحضارة في الغرب (والتي ساهم العرب في تطويرها) وبين التسليم للأفكار والسياسات التي تخدم المصالح الغربية الاستغلالية"[٢].

وللإضاءة أكثر ينبغي الإشارة إلى "أن المروجين للعولمة ودعاتها يميلون إلى الحديث عن التجليات الثقافية التي تجنح -في معظمها- إلى التهوين من ثقافة "الآخر"، والادعاء بأن الانتشار الواسع لثقافة الغرب يرجع إلى كونها أكثر إنسانية. وهذا إدعاء غير صحيح، فسبب انتشار الثقافة الغربية لا يرجع إلى كونها أكثر إنسانية من غيرها، ولكن لأنها "ثقافة الغالب" وانتشارها إنما يرجع إلى هذا القانون الذي صاغه مفكرنا العربي الخالد الذكر عبد الرحمن بن خلدون "المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب في زيه ونحلته وسائر عوائده". وحضارة الغرب تكون إنسانية، وعالمية، بمعنى واحد فقط هو مدى استفادتها من التلاقح الإنساني، إن الغرب الذي كابر

في "جهاده" عبر نصف قرن أو يزيد ضد الشمولية باعتبارها اتجاهاً معادياً للديمقراطية يعود لنا بالعولمة التي هي شمولية جديدة لأنها تنتهي إلى محاولة فرض ثقافة واحدة ونمط وحيد للحياة على الأمم، وتصادر الخيارات الاجتماعية والسياسية البديلة. والعولمة أيضاً، وهي تبشر بانتهاء عصر الأيديولوجيا، تفسح الطريق إلى أيديولوجيا وحيدة مهيمنة لا تعترف إلا بثقافة واحدة بما تنطوي عليه من أنماط إنتاج واستهلاك وحياة واحدة. وهي ثقافة "نهاية التاريخ" التي تحاول أن تجمل وجهها الشائه بقناع مخادع زائف من المصطلحات التي فقدت معناها: ديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعدد سياسي، وتقانة تجعل حياة الإنسان أسهل وأكرم."[٢]

ويتجلى النفاق في استخدام هذه المصطلحات التي أفرزتها أيديولوجية الهيمنة والنهب، آكثر ما يتجلى في منطقتنا العربية التي تعيش حالة من عدم التوازن نتيجة محاولات صياغتها جغرافياً وديمغرافياً تحت ذريعة إقامة "السلام" المزعوم وما يتطلبه من متغيرات على الصعيد الفكري والوجداني والثقافي، على قاعدة "النظام العالمي الجديد" و "الحداثة والعصرنة" كنقيض حتمي للهوية القومية والوحدة العربية والتحرر. وقد بدأت بواكير جملة التضليل مبكراً، حيث "ساهمت سياسة وسلوك خائن الشعب عرفات في مسخ دور الثقافة في الساحة الفلسطينية، وداخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية، إذ لم يحترم يوماً دور الثقافة والفكر والبحث العلمي، لأن معرفة الحقيقة والأوضاع تتناقض مع سياسة التضليل والتبرير.

عرفات خرّب دور مركز الأبحاث الفلسطيني، ومن ثم مركز التخطيط الفلسطيني، لأنه لم يردهما أن ينطلقا بشكل علمي حر في البحث عن الحقيقة والتخطيط للسياسة، بل مجرد أبواق متكيفة مع السياسات والمواقف التي يطرحها، حيث ادعى أنه الممثل للحقيقة

وهو يعرف كل شيء.. و ليس بحاجة إلى البحث والمعرفة، وكل من لا يوافقه وتصوراته "الخاصة "يكون على خطأ ويجب أن يحارب ويحرم أو يطرد أو يقتل.. وهكذا عمل على إجهاض مراكز البحث، واضطهاد المثقفين المتمسكين بروح البحث العلمي وخدمة قضية فلسطين، وأصابع الاتهام تشير إليه في قضية اغتيال الشهيد القائد ماجد أبو شرار وفنان الشعب المبدع ناجي العلي وغيرهم"[٤]

إلا أن هذا لا يعني استسلام المثقفين الفلسطينيين والقوى والتيارات الوطنية والديمقراطية لهذا النهج المدمر الذي كان يستهدف تدجين العقل والوجدان وتهيئة التربة الفكرية والثقافية لإشاعة حالة من الاسترخاء الذهني والعاطفي الذي يمهد للقبول بأي حل تفرضه موازين القوى السائدة، بعيداً عن الاستراتيجية الوطنية والقومية، وجوهر الصراع "التاريخي" مع العدو الصهيوني والإمبريالية، إذا بدا واضحاً، ومنذ البداية، أن المقاومة مع العدو الصهيوني والإمبريالية، كانت شرسة وعميقة وفعالة، وطاولت مختلف المثقفين والقوى والتيارات التي تحسست خطر هذه السياسة الذي يتجاوز الساحة الفلسطينية إلى مجمل النضال العربي. وقد كانت المقاومة أقوى وأشد داخل حركة "فتح" التي أدركت قبل غيرها، فداحة الأخطار التي سيجرها هذا النهج على النضال الوطني والقومي برمته.

يقول أبو خالد العملة: "لقد كنا كتيار وطني – قومي وديمقراطي داخل "فتح" سابقاً، وما زلنا إلى اليوم في حركة فتح" ندعو إلى محاربة التشويه والتهميش اللذين ألحقتهما سياسات ومواقف عرفات بالقضية الثقافية والمعرفة العلمية، وإلى إعادة الاعتبار إلى الثقافة باعتبارها أداة البحث عن الحقيقة والتمسك بها والدفاع عنها.

فنحن لا نرى فاصلاً أبداً بين قول الحقيقة والسياسة، أي بين المعرفة والممارسة السياسية، وعلى عكس نهج عرفات الذي بنى مدرسة سياسية (شارك في تغذيتها العديد من القوى السياسية الفلسطينية والعربية والمثقفين الانتهازيين الفلسطينيين والعرب) نسعى دائماً إلى تحويل المتغيرات والتطورات والمواقف التكتيكية لكي تخدم الاستراتيجية والأهداف الكبرى للأمة وليس التضحية بها لتخدم تكتيكات لا تمت بصلة لأية مكاسب وطنية شعبية.

إن أحد الخلافات الرئيسية، بل الحاسمة في حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي ترتكز حول فهم طبيعة المشروع الصهيوني الإمبريالي واستهدافاته في فلسطين والوطن العربي. وهنا محك ومقياس المواقف. هنا القوى المتمسكة بأهداف التحرير والوحدة والتنمية والديمقراطية، وهناك القوى المتخلية عن هذه الأهداف والسائرة في فلك المشروع الإمبريالي الصهيوني الراضخة لإملاءاته والتابعة له، وهي اليوم تتبجح بأولوية "الديمقراطية" وبالواقعية "خذ وطالب" "وتدعي "الواقعية الثورية" فأية ديمقراطية وواقعية ثورية في الاعتراف بالاغتصاب والعدوان، والخضوع للتبعية والتخلف والتجزئة، بل "تجزئة المجزأ"!؟..(٥)

واليوم، وبعد سيل الخيانات التي أقدم عليها عرفات والنظام الأردني، وتحت وطأة شلال "الثقافة" المزورة الذي يهدر في معظم وسائل الإعلام العربية والغربية، بات دور المثقف الحقيقي المتمسك بأهداف أمته، يكتسب أهمية حيوية استثنائية، رغم الصعوبات الشديدة التي تعترض أداء هذا الدور، إذ "تقع على كاهله مهمتان: كيف يثبت مفاهيم وقيماً؟ وكيف يثبت رؤى لمصلحة الأمة ولمصلحة الإنسان في بلادنا؟ صحيح أننا مقهورون على كل المستويات ولكن هذا القهر يجب أن يولد فينا طاقة فنحن الذين نأخذ حريتنا ونصوغ

حياتنا بأنفسنا ولا ندع العدو الإمبريالي والصهيوني يصوغ مستقبل أطفالنا، نعم هناك "كراريس" (كتب مدرسية) بدأت تتغير في الأقطار العربية. وكنا نعتقد أن هذه على جدول الأعمال (جدول أعمال مفاوضات التسوية ونتائجها)، وجاء على لسان نائب رئيس الوفد السوري للمفاوضات في محاضرة له في إطار المناقشة، قال الوفد "الإسرائيلي" (للوفد السوري): أنتم لستم جادين كسوريين في السلام فقال له: كيف نكون جادين في نظرك؟ أجابه: عندما نرى كتب المدارس، التي تعبئ ضد "إسرائيل" تحرق على دوار الأمويين، عندها تكون هذه بادرة سلام منكم.. وكان الوفد الصهيوني يحمل معه نماذج من الكتب المدرسية في سورية، ما أريد قوله، نعم نحن الذين نصنع حريتنا، ويجب أن نصوغ مستقبلنا، فكيف نرى بالفعل هذه الثقافة في إطار الإسهام المعرفي؟ أميركا البعبع، القدر، التي في ذهن البعض في ظل الترتيبات الدولية الجديدة التي لا تقاوم"!! أو أميركا التي تواجه تداعيات الانهيار؟ على المثقفين الثوريين والمثقفين والمبدعين العرب أن يروا أن في معسكر أعدائنا تناقضات وتعارضات، وهل قادم ليحل مشاكلنا هنا!! أم هو قادم ليحل من خلالنا مشاكله؟

لكي ندحض كل المقولات المزيفة التي يحاولون ترويجها اليوم حول الآمال بالرخاء القادم للأمة على أيدي الأميركان.. فهذا المشروع آت لينهبنا، ليجعلنا عبيداً له، إذاً كيف نصوغ وعياً لمحاور الصراع المختلفة؟ إن واقع الأمة مجزأ اليوم، ويريدون تجزئته أكثر على أسس طائفية ومذهبية ليستحيل على هذه الأمة أن تصمد، وأن تنمي قدراتها وإمكاناتها وهي مفتتة.. إنهم يحاولون زيادة تفككها غير مكتفين بسايكس بيكو، بالتالي ما هي عناصر القدرة على التنمية في بلادنا، وعلى الصمود في الواقع الذي نحن فيه؟ مستحيل أن تقدر هذه الشظايا أن تواجه الشركات الاحتكارية ومشاريعها،

والنهب، وكل الوضع الرأسمالي هذا، إذاً كيف؟ أين المداخل التي يمكن بالفعل، ولكل قطاع من قطاعات شعبنا المختلفة، أن تسهم في محاور الصراع في بث ونشر هذه المعرفة الجماهيرية، وفي نفس الوقت أن يدحض، بكل صدق كل المفاهيم الأخرى الراهنة المزيفة".(٦)

وفي إطار هذا الدور المطلوب من المثقف العربي، جرى وما زال يجري، سجال حاد بين المثقفين، حول دور الثقافة العربية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمة وضرورة التصدي الحازم لدعوات التطبيع مع العدو الصهيوني تحت يافطة "سقوط شعارات مرحلة الخمسينات والستينات على يد قوى "العولمة"، و"الحداثة العنصرية"!! والتي تقودها مجموعة من المثقفين الذين غيروا جلودهم السابقة واستبدلوا أهداف الأمة، ببضعة دولارات توفر لهم حياة "هانئة" فيما بقي لهم من سنوات العمر. ويقف على رأس هؤلاء "مجموعة كوبنهاغن" و"جمعية السلام المصرية" التي يقودها المتمركس السابق لطفي الخولي.

في رده على مقال للكاتب لطفي الخولي، كانت قد نشرته مجلة "الوسط" اللندنية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٢ تحت عنوان "شعارات الخمسينات وحقائق التسعينات" يقول الأخ أبو خالد العملة، في مقال نشرته صحيفة "المجد" الأردنية بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦ ما يلي: "يدعو الخولي (في مقاله المومأ إليه)، إلى ضرورة "امتحان قناعات الخمسينات والستينات.. بشعاراتها في الظروف الجديدة المتغيرة"، وكذلك وضع "جميع المسلمات في حياتنا العربية، حتى تلك التي أضفينا عليها نوعاً من القداسة السياسية – إذا صح التعبير – موضع النقد التاريخي العلمي على ضوء ما طرحته الحياة نفسها في واقعنا وعالمنا وعصرنا، من معطيات جديدة ومتغيرات هائلة".

لو كان ما يقصده الخولي التمسك بأهداف الأمة، التحرير

والوحدة والاستقلال والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.. مع ضرورة معاينة كيفية تحقيقها في ظل ظروف جديدة إقليمية وعالمية مع الاستفادة من الخبرات السابقة، وامتلاك القدرة على مواكبة التطورات والمتغيرات والمعلومات واستيعابها، لاختلف الأمر!

لكنه يضع هذه الأخيرة على طرف نقيض مع أهداف أو قناعات الأمة، فالمتغيرات، حسب استنتاجاته، قد نسفت هذه "المسلمات" التي أضفينا عليها "نوعاً من القداسة السياسية".. لكننا لا نعرف كيف ولماذا؟ فهل فشل محاولة أو أكثر من أمة من الأمم للنهوض من كبوتها والتخلص من تخلفها وتشرذمها، بات يعني "نهاية التاريخ" على طريقة فوكوياما..؟!

أليس من الواجب أن نحلل طبيعة هذه المحاولات والتجارب ونعاين أخطاءها وإيجابياتها، من زاوية "النقد التاريخي العلمي" بدلاً من إطلاق الأحكام والفتاوى عن فشلها الأبدي، وتناقضها مع روح العصر الجديد.. العصر الأميركي المنتصر مؤقتاً؟!..

إن المتمسكين بالأهداف التحررية لأممهم، وبقيم العدالة والمساواة بين الشعوب، وحدهم الذين يمتلكون الإرادة والوعي والمصلحة لمواكبة ودراسة التطورات والمتغيرات والظروف الجديدة، من أجل تحقيق الأهداف التحررية لأممهم، والمساهمة في بناء عالم جديد، خال من الاستغلال والتمييز والعنصرية..

وانسجاماً مع منطقه التعسفي الاستخدامي فإنه (الخولي) يفصل بين ضرورة استخدام المعلوماتية وبين من يستخدمها..

يقول: "إن ما يجب أن يشغلنا اليوم هو أن نراكم القدر الأكبر من المعلومات، ومن خلال استيعاب هذه المعلومات وتصنيفها وتحليلها نخرج برؤى جديدة لواقعنا ومستقبلنا، ونستطيع أن نطرح مشروعاً

جديداً للتقدم والخروج من المأزق.."

الخولي يتجاهل هنا من سيراكم مثل هذه المعلومات ويعمل على الاستفادة منها، ولماذا لم يتم استخدام هذه المعلومات سابقاً، وما الضامن – أو الأصح – من له مصلحة في استخدامها في بلادنا مستقبلاً، وهل حقاً يمكن أن يستخدمها لمصلحة المجتمع والأمة من تخلى عن أهدافه.؟! إن من تخلى عن الإرادة السياسية والهوية والأهداف القومية لا يمكنه أن يستخدم الوسائل الصحيحة والعلمية إلا في خدمة أهداف ومصالح أخرى"(٧)

بالمقابل، حظي المثقفون الذين صمدوا في وجه موجة التزوير العاتية، وتمسكوا بثوابت الأمة، منافحين عن أهدافها وحقها في الحياة الحرة الكريمة، باحترام وتقدير بارزين في الأوساط الشعبية العربية التي باتت تدرك بحسها أولاً، وبوعيها ثانياً، أن ثقافة التطبيع المزورة المستجلبة لا تصب إلا في مصلحة جبهة الأعداء، واستهدافاتها التي تعمل على تحويل المنطقة العربية إلى فسيفساء طائفية ومذهبية وعرقية، ومن ضمن هؤلاء المرابطين الصامدين على جبهة الثقافة والفن العربي الملتزم، كان المبدع الكبير الراحل سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الكتاب المصريين الذي لم يترجل عن صهوة عروبته حتى آخر لحظة من لحظات حياته.

في رثائه للراحل الكبير يقول الأخ أبو خالد: "فماذا عن سعد الدين وهبة ذاك الذي توج حياته الحافلة برئاسته لمهرجان القاهرة الدولي السينمائي، مشيداً سوراً شاهقاً ضد التطبيع.. سعد الدين وهبه القائل: "لن أخضع للابتزاز الرخيص ولن أتزعزع أو أتزحزح عن موقفي الرافض للاختراق "الإسرائيلي" وأبداً لن يكون للسينما "الإسرائيلية" وجود في مهرجان القاهرة السينمائي ما دمت على

رأس إدارته.

كان سعد الدين وهبه يرى ذلك جزءاً من كل ما هو رفض كل أشكال الغزو الثقافي والتطبيع، ورفض الاستسلام والخضوع، وبالتالي الصمود على درب المواجهة الحضارية الشاملة مع المشروع الإمبريالي – الصهيوني وجبهة أعداء الأمة.

لذلك كان وهبة من أول الرافضين لكامب ديفيد، وما تبع من معاهدات الذل والخيانة والاستسلام، بدءاً من أوسلو وانتهاء بوادي عربة، وما قد يستجد، وأدرك سعد الدين بحس المناضل، ونظرة المكافح، ووعي المثقف القومي، إن عدو الأمة الأول هو الولايات المتحدة الأميركية فخاطبها قائلاً: "وقفتم دائماً معهم (يعني الصهاينة) فأعطيتموهم السلاح الذي قتل شيوخنا ونساءنا، وحصد شبابنا، وأمات البراءة في عيون أطفالنا".

وخاطب أمته في ختام الدورة العشرين لمهرجان القاهرة السينمائي: "عز عليهم أن يتركونا نصنع حياتنا ومستقبلنا، فاقتطعوا جزءاً غالياً من جسد أمتنا ليمنحوه لطائفة خافوا منها فأبعدوها عنهم، وجاءت لتعكر صفو حياتنا وتؤرق ليلنا".

ونقول اليوم عنه: انه رئيس المقاومين المبدعين، ومؤسس الجبهة الثقافية القومية المواجهة والمتصدية لجبهة أعداء الأمة. ذاك الذي فقدناه ونحن في أمس الحاجة اليه، لكنه خلف فينا روحه العظيمة حداء أبدياً يبشر بيوم انتصار الأمة.. الأمة التي أنجبت الأبطال الأبطال.. والتي أنجبت سعد الدين وهبة.

فمثل هذا المناضل الملتزم بثوابت الأمة لا يموت أبداً، باق مع كل كاتب مبدع وملتزم، مع كل فنان شريف، مع كل مثقف وسياسي ملتزم بقضايا الوطن والأمة والإنسان، باق مع كل مناضل من أجل

حريته وتحرير أرضه"[٨].

وذات التقدير والاحترام الذي حظي به المثقفون العرب الملتزمون بقضايا الأمة ينطبق على المفكرين والمثقفين الأحرار من كافة دول العالم، الذين وقفوا بشجاعة أمام عمليات التزوير والخداع التي تقوم بها الصهيونية وحماتها الامبرياليين، لتبرير استلاب فلسطين وشرذمة الأمة العربية، ويقف على رأس هؤلاء المفكر الفرنسي الحر روجيه غارودي الذي تصدى للأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية، وفضح مزاعمها على المستويين الديني والتاريخي وخاصة فيما يتعلق بمقولات "شعب الله المختار" و"الأرض الموعودة" وقضية "الهولوكوست" التي جرى تضخيمها إلى الحدود القصوى، بهدف تبرير استعمار الأرض وتفتيت شعوبها الأصلية.. وإزاء موقفه هذا كان لابد له من دفع الثمن، وفق قانون عنصري بشع غريب، يتناقض مع الدستور الفرنسي الذي يكرس حرية الرأي وحق التعبير "قانون غيسو – فابيوس" الذي يحرم مناقشة نتائج محكمة نوريرغ التي زعمت أن النازيين قتلوا وأحرقوا ستة ملايين يهودي(...)

وقد كان لشجاعة وجرأة هذا المفكر الكبير الأثر الكبير في نفوس أبناء الأمة العربية الذين يناضلون في سبيل الحرية والعدالة والاستقلال، بعيداً عن التزوير والمبالغة ولي عنق حقائق التاريخ. وقامت العديد من الأنشطة الداعمة لغارودي الذي تعرض لمحاكمة ظالمة، على أساس القانون العنصري السابق الذكر، وانفتحت عليه أعشاش الدبابير الصهيونية والغربية (وبعض العربية للأسف).

يقول أبو خالد: "عندما نتضامن مع روجيه غارودي، هذا المناضل المثقف الذي ينتصر للحق والعدل، إنما نتوقف عند الدلالات التي أشار إليها، نتوقف عند دحضه للبعد النظري الأيديولوجي

للكيان الذي هو شرط تماسكه وقيامه بدوره في المنطقة، عندما دحض البعد التوراتي، أرض الميعاد، الكارثة والبطولة، بعث اليهود كأمة، أي بعثهم ليؤدوا دوراً لمصلحة الولايات المتحدة!!

لقد تصدى غارودي لكل هذه الأبعاد المزورة، والتي شكلت كياناً مصطنعاً على أنها الأسس الحقيقية لقيام ذلك المشروع الاستعماري القديم- الجديد، الهادف إلى إبقاء أمتنا ممزقة، مجزأة، متخلفة، منهوبة.

إن تصدي غارودي، ومن موقعه كمفكر أوروبي، ومعه الكثيرون غيره، يشكل تباشير الصحوة في هذا العالم، وهو عالم يوجد فيه الكثير من الخيرين والمناضلين والشرفاء، إذ أن تصديه ومع هؤلاء إنما يضرب أهم نقطة في إطار المشروع الصهيوني، ألا وهو البعد التوراتي الذي يشكل العامل الأساسي لتماسكه، وشرط قدرة الكيان الغاصب في فلسطين على أداء دوره ووظيفته في خدمة المشروع الإمبريالي في بلادنا والمنطقة، فالقضية مترابطة، وبالتالي ممنوع على غارودي أو غيره أن يفعل ذلك، ممنوع عليه أن يخاطب الغرب قائلاً: إن هذا الكيان زائف، يغتصب أرض الغير، مدعماً قوله بالحقائق والثوابت، وصولاً إلى المحرقة ودلالاتها.. والمفارقة أنه حين يتصدى هؤلاء المفكرون الأحرار، مع غارودي لهذا البعد يقف البعض من مفكرينا وكتابنا ومثقفينا ليشتموا غاردوي.. انه لعار على هؤلاء الذين يطبعون مع العدو في حين يتصدى غارودي لأساطيره، عار على من ذهب لغرناطة ليلتقي مع كتاب العدو الصهيوني، في الوقت الذي يتصدى فيه غارودي لأباطيلهم، عار على كل من ذهب لكوبنهاغن من المثقفين الانهزاميين، أبواق التطبيع مع العدو، عار على كتاب أوسلو المدافعين عن اتفاقيات الخيانة، عار على مثقف فلسطيني بحجم إدوارد سعيد سعيه لتقديم شهادة حسن سلوك للغرب عبر مهاجمة

روجيه غارودي المدافع عن فلسطين، وغير آبه بكل هذه الحملة الغربية الصهيونية ضده..

عار على من باع ميثاقنا الوطني ليكرس الأساطير الصهيونية، الأمر الذي حدا شمعون بيريس إلى التعليق عليه قائلاً: أنه "أهم تحول في القرن العشرين" نعم انه من العار آن يُعترف للصهاينة كقوى مزعومة في فلسطين لا يملكونها، أي محاولة إثبات أساطيرهم وأكاذيبهم، ويأتي مفكر حر مثل غارودي ليدافع عن حقوقنا ويكشف بالحقائق زيف وبطلان أساطيرهم هذه.. واستطراداً فالعار، كل العار، سوف يلحق بكل من يعترف بهذا العدو الغاصب لفلسطين والمهدد للأمة، أو الداعي للتصالح والتعايش معه".[٩]

إن "احتدام الصراع مع العدو الصهيوني وضد الاتفاقيات الخيانية التي أنجبت في زاوية حرجة من زوايا مجراه الطويل، ينعكس بوضوح شديد، على المستوى الثقافي الذي يدور على أرضية صراع لا يقل شراسة، ففي حين توجد ثقافة للتضليل والتبرير وتستهدف شل إرادة المقاومة، والسكوت عما يجري من خيانة، والاستكانة له، توجد أيضاً، ثقافة للحقيقة والوضوح، ولتحضير روح المقاومة ومواصلة الكفاح ضد العدو والتصدي لسياسات الاستسلام.

ثقافة التضليل والتبرير والتكيف بارتباطها بسياسة الاستسلام ساهمت في وصولنا إلى هذا المنحدر، وهي ثقافة مرتهنة ومقامرة، لا تمت بصلة إلى الذات الوطنية أو القومية، بل كانت بدل ان تقنع الحلفاء بصحة وعدالة قضايانا، تتبنى سياساتهم ومواقفهم تجاه مختلف قضايانا، وخاصة تجاه قضية فلسطين.

واليوم ينتقل هؤلاء من الترويج لسياسة ومواقف الحلفاء السوفييت، وقتها، وبعد آن ضعفوا ينتقلون إلى إشاعة سياسات

التكيف والانهزام. وهؤلاء المعدومو الذات والكرامة الوطنية على أتم استعداد لتغيير جلودهم كل ساعة، تبعاً لمنطق الربح والخسارة، وبناءً على رغبات الأسياد في كل مرحلة..

إن التفريط بالكلمة يشكل المقدمة للتفريط بالوطن. يبقى المثقف رائداً من رواد أمته، حارساً للحرية والديمقراطية والعدالة، ولكل القيم، لأنه روح وضمير الأمة، المدافع عن مصالحها العليا، والمدافع عن الحقيقة وعن الإنسان كأغلى قيمة في الحياة، فالمثقف الثوري وطني وقومي صادق وهو بالتالي إنساني وأممي كذلك، لأن الحرية والحق والعدالة لا تتجزأ، فهو معها وضد الظلم والقهر والاستغلال أينما كان.

إن الثقافة الثورية هي المنارة الهادية للسياسة الثورية، وهي محصلة للوعي المعرفي لمكونات الواقع من الجانب التاريخي والتراثي والعلمي وبشكل شمولي، وهي السلاح الأمضى لبناء المجتمع القادر على الإسهام في عملية بناء الحضارة الإنسانية..

في هذه المرحلة الخطيرة من حياة أمتنا نرى كمناضلين ومثقفين ثوريين أنه علينا العمل على:

- استحضار صفحات الكفاح الشعبي المجيد لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربي في مواجهة الغزاة.

- إعادة كتابة تاريخنا العربي بشكل علمي صحيح، وتبيان صراعنا التاريخي مع الغرب الاستعماري

- استحضار كل عومل التحصين الذاتي، والتماسك والصمود أمام استهدافات أعدائنا.

- تشجيع الإبداع والمبدعين في كافة مجالات النشاط الثقافي والفكري والسياسي.

- العمل على إقامة جبهة ثقافية عربية لمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني في بلادنا.

- تشكيل المؤسسات الثقافية والبحث العلمية، لتقديم الإجابات الصحيحة للجماهير الشعبية والقوى السياسية المناضلة.

- كشف الدور الأميركي واستهدافاته في بلادنا، وأن أميركا هي العدو الأول لأمتنا ولشعوب العالم.

- توضيح حقيقة المشروع الإمبريالي الصهيوني في بلادنا وكيفية مواجهته وحل التناقض معه.

- توضيح رسالة الاستعمار القديم والحديث للشعوب، التي لم تحمل لهم غير العبودية والقهر والاضطهاد والنهب والاستغلال، وليس الرخاء والازدهار كما يدعون اليوم.»[١٠]

هوامش الفصل السابع

[1] محمد عابد الأنصاري، كتاب "ندوة العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٩٨، ص ٢٩٨.

[2] أبو خالد العملة، ندوة "الثقافة الوطنية والقومية في خطر.. والمثقف في المواجهة" مقر اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دمشق، ٣٠ / ٧ / ١٩٩٤.

[3] محمد إبراهيم منصور، كتاب "ندوة العرب والعولمة" سبق ذكره، ص ٣٤٥-٣٥٥.

[4] أبو خالد العملة ندوة "الثقافة الوطنية والقومية في حطر"، سبق ذكره.

[5] المرجع السابق

[6] أبو خالد العملة، ندوة حول "المثقف العربي والتطبيع" مركز ماجد أبو شرار – مخيم اليرموك قرب دمشق، مجلة "فتح"، ٢٠ / ١١ / ١٩٩٣.

[7] أبو حالد العملة، رداً على لطفي الخولي "ثوابت الخمسينات وشعارات الارتداد الراهن"، صحيفة "المجد"، الأردنية.٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٩٥

[8] أبو خالد العملة، كلمة في حفل تأبين المبدع سعد الدين وهبة، مبنى اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في دمشق، ١٩٩٨/٢/١٩

[9] أبو خالد العملة،كلمة في مهرجان تضامني مع روجيه غارودي، مخيم اليرموك، قرب دمشق، ١٩٩٨/٢/١٩

[10] أبو خالد العملة، ندوة "الثقافة الوطنية والقومية في خطر"، سبق ذكره.

الخاتمة

تحت وطأة الانهيارات الكبرى التي شهدها العالم في نهاية عقد الثمانينات، وبروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى وحيدة، هدفها الأساسي إعادة صياغة العالم وفق مصالح احتكاراتها العملاقة، جرت تحولات عميقة على الصعيد الإقليمي في منطقتنا، كان أهمها تحطيم قوة العراق العسكرية والاقتصادية، وتكريس التواجد العسكري الأميركي المباشر في منطقة الخليج العربي للإطباق على الثروة العربية النفطية من المنابع إلى المصبات النهائية في الأسواق العالمية، أما الأهم فكان محاولة إنهاء الصراع العربي الصهيوني، بطريقة مفبركة، من خلال عقد صفقات تسووية بين الكيان الصهيوني وكل طرف عربي على حدة.

وبالرغم من تحقيق بعض التقدم، في القضايا الآنفة الذكر، حيث ما زال العراق، حتى كتابة هذه السطور، يعاني من آثار الحصار الذي أودى بحياة أكثر من مليون مواطن عراقي، حسب الإحصاءات الرسمية، فيما تجري محاولات تمزيقه على يد بعض الأطراف المحلية 'الكردية وسواها' والإقليمية (تركيا والكيان الصهيوني)،

ويتواصل تكثيف النهب الأمريكي من خلال التحكم بمنابع وسوق النفط على الصعيد العالمي، وتستمر محاولات تدجين الشعبين الفلسطيني والأردني للرضوخ للإملاءات التي فرضتها اتفاقيتي الخيانة في أوسلو ووادي عربة، وكذلك تكثيف الضغط المتواصل على سورية ولبنان لدفعهما للقبول بالصيغة الصهيونية للتسوية المراد فرضها، إلا أن واقع الحال يشير بوضوح إلى اقتراب وصول مسيرة الانحدار إلى نهاياتها المحتومة، بعد أن أثبتت السنوات الخمس العجاف الماضية تهافت المنطق الأميركي الذي يدعي حسب الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أن أميركا أصبحت 'دولة لا يمكن الاستغناء عنها' في العالم، فالفوضى العالمية التي باتت تدب في معظم دول العالم، وفي القارات كافة تدلل بوضوح أن إدارة الولايات المتحدة لأزمات العالم وتجبيرها لمصلحتها، كانت من الشراسة والعنف إلى درجة انتفاض العديد من الدول والقوى وتمردها على هذا العسف المجلل بمصطلحات ودعاوى مخاتلة لم تستطيع حجب الأهداف الأميركية الحقيقية المتمثلة في تكثيف النهب، وفرض 'الأمركة' المتوحشة على أرض وسماء عالمنا المعاصر.

والنظام الأمريكي الجديد لم يقتصر على أشكال الهيمنة التقليدية والاقتصادية، وإنما طاول أشكالاً متنوعة من محاولات الهيمنة الثقافية والإعلامية والإيديولوجية والفكرية، من خلال توظيف الإمكانيات التقنية الضخمة ووسائل الإعلام وقنوات الاتصال المختلفة بهدف إخضاع ثقافات الجنوب لتوجهاته وإيديولوجيته الخاصة، وبالتالي 'أمركة' العالم، وذلك بالاستعانة بالشركات فوق القومية ووكالات الأنباء العالمية ومؤسسات الإعلان الدولية وحشد كم هائل من الفنيين والخبراء وعلماء النفس لتعميم ثقافة الاستهلاك الغربية.

فهناك حوالي ١٥ شركة تتحكم في المواد والوسائل والمؤسسات والتقنيات الإعلامية والإعلانية في العالم، وتتصدر وكالات ومؤسسات الأنباء التابعة للولايات المتحدة موجة الهيمنة الثقافية والإعلامية حيث تسيطر على نحو ٧٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفزيونية و٩٠ في المائة من الأخبار المصورة، و٨٢ في المائة من إنتاج المعدات الإعلامية والإلكترونية، و٩٠ بالمائة من المعلومات المخزنة في الحاسبات الإلكترونية.

وهكذا، بدأ العالم يشهد محاولات تعميم صارخ لقيم المجتمعات الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص، واعتداءً ثقافياً وإعلامياً على ثقافات الشعوب، وسقطت حيال ذلك شبكات الصواريخ الموجهة وحلت محلها شبكات الإعلام الموجهة، وهذا ما شهده العالم في حالة الضعف والتفتت الذي عصف بالاتحاد السوفييتي السابق أمام النموذج الاستهلاكي الذي يعرضه الغرب من خلال شبكات الإعلام الموجهة.

وفيما يخص منطقتنا العربية التي نالت القسط الأكبر من آثار الهيمنة الأميركية الأحادية القطب على العالم، فيبدو أن عليها أن تستعد لمواجهة جولة جديدة من محاولات إخضاعها، بعد أن وصلت مسيرة التسوية الأميركية الصهيونية إلى مأزق واضح المعالم، دون تحقيق النتائج المرجوة منها. ووفقاً لذلك تجري محاولات تكريس محور إقليمي استراتيجي سياسي عسكري اقتصادي قوامه الكيان الصهيوني والطغمة العسكرية التركية والنظام الهاشمي في الأردن ومهمته الأساسية تحطيم النظام العربي وبناء نظام جديد بقيادة الكيان الصهيوني، وتحت إشراف الولايات المتحدة، للهيمنة على مجموعة الجزر والشظايا الجغرافية والديمغرافية التي يعملون

على استنباطها كبديل للأنظمة العربية وبناها المؤسساتية والمجتمعية القائمة.

في ظل هذا الواقع الموضوعي المجلل بالسواد، وبموازاة الهجوم الإمبريالي الأميركي الصهيوني، جرى تصعيد حملة التضليل والتزوير الهادفة إلى تعبيد الطريق أمام المخطط المعادي، وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، من خلال إطلاق كم ضخم ن المصطلحات المشوهة المتكئة على إيديولوجيا دوغمائية، براغماتية تحل الأوهام الخادعة محل الوقائع الصلدة التي تفقأ الأعين، وجند لهذا الغرض عدد من مثقفي التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني، علاوة على القوى والتنظيمات التي استهلكتها أخطاؤها وخطاياها، فاندفعت أكثر فأكثر باتجاه إيجاد موقع قدم في إحدى عربات القطار الأميركي – الصهيوني الذي ظنوا أنه الوحيد الذي يسير على السكة.

ولأن الدفاع عن الحقيقة ليس موقفاً أخلاقياً فقط، ولا يوتوبيا يكتفي بالتمسك فيها روحانياً، وإنما نضال وكفاح دامٍ متعدد الأشكال، كان لا بد من الخوض في حزمة القضايا التي يجري العمل حثيثاً على تشويهها وتزويرها، بهدف الوصول إلى نتائج لا علاقة لها بمقدماتها الحقيقية، وكان لا بد، أيضاً، من فعل ذلك وفق أسس ومرتكزات تعتمد الواقعية الثورية، والعلمية الصافية البعيدة عن تأثيرات مفاهيم السوق وقوانين الربح والخسارة، وعليه كان اختيار الأخ أبو خالد العملة، أمين السر المساعد لحركة التحرير الفلسطيني 'فتح' ليكون دليلنا في ذلك. لماذا؟

– منذ التحاقه بالثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٧، آمن أبو خالد بأن تحرير فلسطين واجب وطني وقومي وديني وإنساني، وما زال يؤمن بذلك، فيما التطورات بكليتها تزكي هذا الإيمان.

- لم يقتصر إدراك أبو خالد لطبيعة وأبعاد الصراع العربي الصهيوني، ووظيفة الكيان المركزية في منطقتنا العربية كثكنة متقدمة لحماية مصالح الإمبريالية 'الحيوية' والجوهر الحقيقي للصهيونية الذي يجعل منها مركباً عنصرياً ذا طبيعة عدوانية توسعية تستهدف الأمة العربية برمتها، على الجانب الذهني والمعرفي فقط، وإنما تعدى ذلك إلى الفعل الملموس من خلال القيام، مع رفاقه الآخرين، بانتفاضة ثورية داخل التنظيم الفلسطيني الأهم والأكبر (حركة فتح) بهدف تصحيح مسار الثورة، وإعادة الاعتبار إلى جوهر الصراع ووسائل المقاومة.

- رغم المتغيرات العاصفة التي ألمت بالعالم خلال العقد الأخير، وتهاوي العديد من القوى والأحزاب والتنظيمات 'اليسارية' التي كانت ترفع المظلة كلما أمطرت في موسكو، وانتقالها إلى الموقع المضاد تحت يافطة 'العقلانية والواقعية وموازين القوى وتراجع التيار القومي وتذبذب التيار الإسلامي، بقي أبو خالد ثابتاً في مواقعه الفكرية والسياسية والتنظيمية التي ترى في الصراع مع العدو صراع وجود لا بد من حسمه على يد أبناء الأمة العربية، كبديل وحيد لكافة أطروحات الحلول التسووية التي أثبتت الوقائع الصارخة أنها لا تعني سوى الاستسلام للعدو وتشريع احتلاله لأرضنا المغتصبة، وإفساح المجال أمامه لاستكمال مخططه الاستراتيجي الذي لم يحد عنه طوال سنوات وعقود المنازلة الدامية قيد نملة.

إلا أن الأهم من كل ذلك هو الحاجة الموضوعية الملحة لبروز بنى فكرية وتنظيمية وسياسية تستند إلى رؤية واضحة لحقائق الصراع التي ما فتئت تزداد توهجاً إثر الخلل الكبير الذي أصاب موازين القوى الدولية والإقليمية، وسقوط البرامج والطروحات

الرمادية التي شكلت الغطاء الإيديولوجي لنهج الانحراف والخيانة.

وهذا بالضبط ما حاولنا الوصول إليه من خلال عرضنا لفكر ورؤية الأخ أبو خالد العملة لطبيعة وأبعاد الصراع العربي - الصهيوني وآفاق المستقبل. هذا الفكر الذي أضحى اليوم مركز الاستقطاب الرئيسي لحركة التحرير الفلسطينية والعربية، بعد أن حورب لفترة طويلة، وجرت محاولات كبيرة لتغييبه تماماً، وبات الخطاب المعبر عنه خطاباً وطنياً عاماً، يطلقه البعض نتيجة تمثله وإدراك أبعاده، فيما يطلقه البعض الآخر، لركوب الموجة السائدة، والحفاظ على الذات، فيما هو يتحين الفرص للانقضاض عليه، عندما تتغير مسارات الرياح واتجاه السفن.

وإذا كان الضباب الذي يلف المنطقة، بعد أن أفصحت الحكومة الصهيونية الليكودية التي تعبر، حقيقة، عن واقع ومزاج التجمع الفاشي الهجين في فلسطين المحتلة، عن أهدافها الحقيقية، ما زال يحجب اتجاهات الصراع في مرحلته المقبلة في ظل حالة التخبط التي يعيشها العالم بأسره في هذه المرحلة الانتقالية من مسيرته التاريخية، إلا أن التاريخ علمنا أن الإرادة تتصدر قائمة الأسباب والوسائل التي تصنع المصير، وخاصة عندما تتعانق مع المعرفة والعلم، وهذا ما تحتاجه أمتنا التي تمتلك كل مقومات الحضارة والتقدم الإنساني.

٣٠ / ٧ / ١٩٩٨



لماذا هذا الكتاب؟!
ولماذا هو الآن؟!

السؤال الأول قد يتبادر إلى ذهن مطلق قارئ وهو إزاء مطلق كتاب جديد قد يصدر..

وللإجابة عليه، سيما ونحن إزاء هذا الكتاب، نجد أنفسنا نجيب تلقائياً على السؤال الثاني ونبدأ منه..

باختصار: لعل فداحة البون الشاسع المترامي بين: مدى الحلم وعنفوان التوق الفلسطيني - العربي المحلقان ما بين سماوات حق لا جدال فيه وأرض عذابات ومعاناة تزنرها التضحيات وتظللها عطاءات مسيرة كفاحية ذات سمة استشهادية متواصلة يقودها منذ أكثر من قرن طلائع الشهداء وقوافل الفداء.. وبين: واقع مسف وحقبة انحدار يعمها زيف جلبة دجل وطنين تهافت مشين لفئات ليست واهمة فحسب، بل مهزومة ومفرطة.. هو الهاجس الكامن والدافع وراء صدور هذا الكتاب، وفي هذه المرحلة.

مأمون الحسيني هنا، تلفت حوله، هاله الراهن، فدفعه إحساسه بمسؤولية المناضل الذي عايش الثورة وحمل حلمها وانكساراتها، وموضوعية الباحث الذي يصدق نفسه وأهله، إلى اقتفاء أثر المسلمات الوطنية التي انتهكت، والمبادئ الثورية العظيمة التي هجرت، ثم أسقطت، والمنطلقات الأصيلة التي امتهنت وتم لَي عنقها.. فوجد ضالته في قلة من القابضين على الجمر، المتمسكين بكل ماهو نبيل وحق في مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية المعاصرة ممن وعوا حقائق الصراع التناحري مع العدو الإمبريالي الصهيوني، وأدركوا بحس ثوري سليم آفاقه وسبل حسمه في نهاية المطاف لصالح الأمة العربية.

قلة استشرفت سلفاً فانتفضت وحذرت من غوائل الانحراف وأوهام التسويات. قادنا الحسيني مبحراً في فكر قائد مناضل هو رمز لهذه القلة وممثل لها فكراً ووعياً وسلوكاً وموقفاً.. سرنا معه في جولة في فكر أبو خالد العملة..

الكتاب يزداد أهمية عندما نعلم أنه يلتزم منهجاً يعتمد وثائقاً، ويقرأ نصوصاً، يتتبع أحداثاً وينبش مواقفاً.. ويزداد مصداقية عندما نعلم أن المؤلف الذي أعلن في مقدمته أنه لا يمتدح ولا يجامل، كان ولمدة طويلة هو الأبعد عن الاتفاق مع أبو خالد العملة فكراً وموقفاً.

.. بعد قراءة هذا الكتاب ينتصب سؤال ثالث لا يمكن تجاهله:
لماذا تأخر مثل هذا الكتاب؟!!.

دار كنعان
للدراسات والنشر